



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية علوم الطبيعة والحياة

قسم علوم الأرض والكون

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي شعبة الجغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

الموضوع:

دراسة الشبكة الحضرية لولاية الجلفة وفق التقسيم

الإداري الجديد 2025

من اعداد الطالب:

• باحماني عمر

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

جامعة الجلفة

. الأستاذ تناح داود

مشرفا

جامعة الجلفة

. الأستاذ رابحي بدر الدين

ممتحنا

جامعة الجلفة

. الأستاذ عورابي سالم

السنة الجامعية

2026.2025

سورة التوبة

شكر وعرفان

قال الله تعالى: {لَيْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ"

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك. فالحمد والشكر لله عز وجل أولاً وقبل كل شيء، على تيسيره وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، وإلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الكرام الذين وافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا وكل من ساهم في إرشادي بكل الشكر والاحترام والتقدير.

أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أستاذي المشرفه رابحي بدر الدين الذي كان له الفضل في إنجاز هذا العمل حيث كان نعم الموجه والمرشد لي بملاحظاته القيمة، فله مني فائق الاحترام والتقدير فجزاه الله عنى كل خير.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة وتصحيح هذه المذكرة وقبول مناقشتها.

وفي الختام أشكر كل من ساعدني في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة .

إهداء

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وآله من وفى.

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوات في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه، والمنعم عليّ بعطائه وكرمه، أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة جهدي ونجاحي بفضلته تعالى...

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، وسند الحياة وقوتها، ومن كافح لتكون طريقي ممهدة بالنجاح... أبي العزيز، أطال الله في عمره.

إلى الشمعة التي احترقت لتنير دربي، إلى من تعبت لأجلي وأذرتني في طريق العلم ومهدته لي، إلى من حملتني وهنأ علي وهن وكانت سبباً في وجودي... أمي الغالية، حفظها الله وأدامها نوراً لدربي.

قال الله تعالى: "سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ"

إلى من هم نعم السند والعضد، إخوتي وأخواتي وكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال.

إلى جميع أصدقائي وزملائي

إلى من رفعوا رايات العلم أساتذتي الأفاضل

إلى كل من سقط سهواً من قلبي ولم يسقط من قلبي

فهرس المحتويات

فهرس المحتوى

الشكر
الإهداء
مقدمة

أ-ي

الفصل الأول الاطار المفاهيمي لشبكة الحضرية

7	تمهيد:
8	1.I- مفهوم الشبكة الحضرية وعناصر الإطار الحضري:
8	1.1- مفهوم الشبكة الحضرية:
10	2.I أنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة الحضرية الإقليمية:
12	3.I مكونات الشبكة الحضرية الإقليمية:
12	3.I-1 التجمعات العمرانية:
14	3I-6
18	4.I الإطار الحضري وعناصره:
18	I-4-1 تعريف الإطار الحضري:
18	I-4-2 عناصر الإطار الحضري:
21	I-4-3 الوظائف الحضرية (Fonctions urbaines):
22	I-4-4 التنظيم المجالي (Organisation spatiale):
22	I-4-5 شبكة النقل والمواصلات:
23	I-6 قوانين التسلسل الهرمي للمدن: قاعدة الرتبة والحجم:
34	7.I الوظائف الحضرية ودورها في إشعاع المدينة
34	1.7.I مفهوم الوظيفة الحضرية:
34	7.I-2 تطور الوظائف الحضرية في المدينة:
35	7.I-3 أنواع الوظائف الحضرية وأثرها في إشعاع المدينة:
39	8.I التشريعات القانونية في تنظيم الإقليم:
39	8.I-1 المنظومة القانونية الكبرى دساتير الجزائر:
39	8.I-2 التشريعات الأساسية للجماعات الإقليمية:
40	8.I-3 التشريعات الخاصة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:
43	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الإطار التقسيم الإداري في الجزائر أسس ومراحل

45	تمهيد:
46	1.II- المفاهيم الأساسية:
46	1.II-1 مفهوم الإقليم:
47	1.II-2 مفهوم التهيئة:
47	1.II-3 مفهوم التقسيم الإداري:
48	2.II- المعايير التقنية والمجالية لتقسيم الإقليمي الحديث:

48	II. 2-1- المعايير المجالية:
49	II. 2-2- المعايير التقنية:
49	II. 3- دوافع وأهداف التقسيم الإداري في الجزائر من 1962 إلى 2025.
49	1-3 التقسيم الإداري ما بين 1962-1974
50	II. 3-1 - التقسيم الإداري لسنة 1974:
53	II. 3-2- التقسيم الإداري لسنة 1984
55	II. 3-3- التعديل الإداري لسنة 1991:
56	II. 3-4- التقسيم الإداري لسنة 2019:
57	II. 3-5- التقسيم الإداري لسنة 2021:
60	II. 3-5- التقسيم الإداري في الجزائر 2025:
63	خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثالث: الدراسة الطبيعية والديموقراطية الاقتصادية

65	تمهيد:
66	III. 1- الموقع الجغرافي والحدود الإدارية:
67	III. 2- لمحة تاريخية:
69	III. 3- الخصائص الطبيعية:
73	III المناخ:
76	III. 6- دراسة الخصائص البشرية
76	III. 6-1- مراحل التطور السكاني
80	III. 6-2- الحركة الطبيعية للسكان موزعة حسب البلدية:
82	III. 6-3- التركيب الاقتصادي للسكان:
83	III. 6-4- التوزيع النسبي للسكان حسب النشاط الاقتصادي:
84	III. 6-5- التوزيع الجغرافي للسكان:
88	III. 7 الخصائص الاقتصادية للولاية:
88	III. 7-1- القطاع الزراعي:
89	III. 7-2- التوزيع المجالي للأراضي حسب البلديات:
93	III. 7-3- قطاع الصناعة في ولاية الجلفة:
95	III. 7-4- قطاع الخدمات:
99	III. 8- البنية التحتية:
99	III. 8-1- شبكة الطرق:
99	III. 8-2- الطاقة:
100	III. 8-3- الاتصالات:
100	III. 8-4- التجهيزات الصحية:
101	خلاصة الفصل الثالث:

الفصل الرابع: دراسة وتحليل الشبكة الحضرية

103	تمهيد:
104	1.I.V-1 المقارنة الإحصائية بين المجال الجديد والقديم لولاية الجلفة:
104	1.I.V-1-1 الإطار التشريعي للتحوّل الجغرافي:
104	1.I.V-2-1 المجال الجغرافي القديم: الولاية في نطاقها ال تاريخي1974-2026:
105	1.I.V-3-1 المجال الجغرافي الجديد: الولاية بموجب القانون 26-06:
106	1.I.V-4-1 المقارنة الإحصائية الشاملة بين المجالين:
107	1.I.V-5-1 تحليل دلالة الفجوة الإحصائية:
108	2.I.V-2-1 بنية الشبكة الحضرية الحالية لولاية الجلفة:
112	3.I.V-3-1 تصنيف المدن المكوّنة لإطار الولاية (مدن كبرى، متوسطة، صغيرة):
112	3.I.V-1-1 الإطار المرجعي للتصنيف:
112	3.I.V-2-1 التصنيف الهرمي للمدن:
114	3.I.V-3-1 ملخّص للتصنيف الهرمي:
115	4.I.V-4-1 التحليل الوظيفي للمدن المتبقية في النطاق الإقليمي الجديد:
118	4.I.V-3-1 المصفوفة الوظيفية الشاملة للمدن الجديدة:
120	4.I.V-4-1 الإشكاليات الوظيفية المستجدة في ظل التقسيم الجديد 2026:
122	خلاصة الفصل الرابع
124	خاتمة:
127	قائمة المراجع:

فهارس:

الجداول-الصور-المنحنيات البيانية-الأشكال

فهرس الجداول

55	جدول 1 عدد الدوائر في البلديات والدوائر ذات البلدية الواحدة:
60	جدول 2 قائمة الولايات الجديدة التي تم استحداثها في الجزائر بموجب التقسيم الإداري الأخير لعام 2025
62	جدول 3 تطور التقسيم الإداري في الجزائر
73	جدول 4 معدل التساقط السنوي لولاية الجلفة 2023
74	جدول 5 المتوسط السنوي للحرارة (درجة) لمدينة الجلفة 2023/2010
75	جدول 6 سرعة الرياح على مدار السنة في منطقة الجلفة سنة 2010/2023
76	جدول 7 تطور النمو الديمغرافي ومؤشرات الزيادة السكانية مقارنة بالمعدلات المحلية والولائية والوطنية لولاية الجلفة-1966-2022
80	جدول 8 تحليل المؤشرات الديموغرافية للحركة الطبيعية للسكان على مستوى بلديات ولاية الجلفة
83	جدول 9 توزيع السكان في ولاية الجلفة حسب الأنشطة الاقتصادية 2022
85	جدول 10 توزيع السكان حسب نمط التجمع العمراني والكثافة السكانية ببلديات الجلفة بين 2008 و 2022
88	جدول 11 توزيع السكان في ولاية الجلفة حسب الأنشطة الاقتصادية 2022
105	جدول 12 بنية التوزيع المساحي للبلديات في المجال القديم لولاية الجلفة 2024
106	جدول 13 المقارنة الإحصائية بين المجال القديم والجديد لولاية الجلفة بعد التقسيم الإداري لسنة 2026
108	جدول 14 توزيع السكان على مستوى البلديات الـ18 الجديدة (بيانات 2023):
118	جدول 15 مصفوفة الوظيفة الشاملة للمدن الجديدة

فهرس الصور

20	صورة 1 النسيج الحضري
96	صورة 2 منبع قطارة
96	صورة 3 حمام الشارف
97	صورة 4 حمام المصران
98	صورة 5 المنطقة الأثرية زكار
98	صورة 6 منطقة عمورة

فهرس الأشكال

9	شكل 1 شكل نظري لشبكتين حضريتين
10	شكل 2 نموذج شبكة حضرية مكتملة منطقة الأزراس
10	شكل 3 نموذج لشبكة حضرية غير مكتملة منطقة تونس
14	شكل 4 العلاقات التفاعلية لشبكة العمرانية الإقليمية
15	شكل 5 المكونات الأساسية للشبكة العمرانية
29	شكل 6 الأساس النظري لمجالات المدن المتجانسة حجما والمتشابهة نفوذا
30	شكل 7: شبكة كريستالر للمدينة
68	شكل 8 تاريخ ولاية الجلفة
72	شكل 9 نموذج تضاريسي ثلاثي الأبعاد لولاية الجلفة يوضح التدرج الطبوغرافي من الشمال الى الجنوب
92	شكل 12 أهم الانتاجات النباتية في ولاية الجلفة
100	شكل 13 البنى التحتية لولاية الجلفة
111	شكل 15 مراتب الشبكة الحضرية وفق حجم السكان
120	شكل 16 وظائف المدن في ولاية الجلفة

الفهرس المنحنيات والأشكال البيانية

24	تمثيل بياني 2 التمثيل البياني لقاعدة الرتبة والحجم (قانون زيف) في توزيع المدن حسب عدد السكان.
74	تمثيل بياني 3 معدل التساقط السنوي لولاية الجلفة 2023
75	تمثيل بياني 4 معدل الحرارة السنوي لولاية الجلفة
78	تمثيل بياني 5 عدد سكان ولاية الجلفة 1977 - 2022
79	تمثيل بياني 6 توزيع سكان ولاية الجلفة حسب الجنس والفئة العمرية 2022
82	تمثيل بياني 7 تطور عدد السكان البطالين، المنشغلين والنشطين بولاية الجلفة 2008 - 2022
83	تمثيل بياني 8 توزيع السكان في ولاية الجلفة حسب الأنشطة الاقتصادية 2022

مقدمة عامة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات مجالية وعمرانية متسارعة بفعل النمو الديموغرافي والتطور الاقتصادي والتكنولوجي، مما أدى إلى تزايد أهمية المدن ودورها في تنظيم المجال وتحقيق التنمية. وأصبحت الشبكات الحضرية من أبرز المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين والمخططين، باعتبارها تعكس طبيعة توزيع السكان والأنشطة والخدمات داخل الإقليم، وتبرز العلاقات الوظيفية التي تربط مختلف المراكز الحضرية ببعضها البعض. كما تمثل الشبكة الحضرية أداة أساسية لفهم التوازنات والاختلالات المجالية التي قد تؤثر في مسار التنمية الإقليمية.

وفي الجزائر، شهدت المنظومة الحضرية تطورات متسارعة منذ الاستقلال، نتيجة الزيادة السكانية والتوسع العمراني وتنامي مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية. وقد أدى ذلك إلى بروز تفاوتات واضحة بين المدن من حيث الحجم السكاني ومستوى التجهيزات والخدمات والوظائف الاقتصادية، الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني سياسات تهدف إلى إعادة تنظيم المجال وتحقيق تنمية أكثر توازناً بين مختلف الأقاليم. ويُعد التقسيم الإداري من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم المجال وتحسين فعالية التسيير المحلي وتعزيز التنمية الإقليمية.

وتُعتبر ولاية الجلفة من الولايات التي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي في الهضاب العليا، حيث تشكل منطقة عبور وربط بين شمال البلاد وجنوبها، كما تمتلك إمكانات طبيعية وبشرية واقتصادية هامة تؤهلها للعب دور محوري في التنمية. وقد شهدت الولاية خلال السنوات الأخيرة تحولات ديموغرافية وعمرانية ملحوظة، انعكست على بنية شبكتها الحضرية وأدوار مدنها المختلفة، خاصة في ظل التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025 الذي جاء في إطار إعادة تنظيم المجال الوطني وتعزيز التنمية المحلية.

وتبرز أهمية دراسة الشبكة الحضرية لولاية الجلفة من خلال محاولة فهم طبيعة التنظيم الحضري السائد داخل الولاية، وتحليل توزيع السكان والمراكز الحضرية، والكشف عن العلاقات الوظيفية القائمة بين المدن، إضافة إلى إبراز مظاهر التفاوت المجالي والتحديات التنموية التي تواجهها. كما تسمح هذه الدراسة بتقييم أثر التحولات الإدارية الحديثة على هيكلية المجال الحضري ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن بين مختلف التجمعات العمرانية.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشبكة الحضرية بولاية الجلفة في ظل التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025، من خلال دراسة خصائصها السكانية والعمرانية والوظيفية، والكشف عن طبيعة العلاقات القائمة بين مكوناتها، مع إبراز أهم التحديات والآفاق التنموية المرتبطة بتنظيم

المجال الحضري داخل الولاية. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية، لاسيما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإقليمي والمنهج المقارن، بالإضافة إلى توظيف الأساليب الإحصائية والكارتوغرافية لتحليل المعطيات وتفسير النتائج، وصولاً إلى تقديم تصور علمي يساهم في فهم واقع الشبكة الحضرية وآفاق تطورها مستقبلاً.

1- الإشكالية:

تُعد الشبكة الحضرية من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى التنظيم المجالي والتنموي داخل الأقاليم، إذ تتحدد من خلالها العلاقات الوظيفية بين المدن ودرجة التوازن في توزيع السكان والخدمات والتجهيزات. وقد شهدت ولاية الجلفة خلال العقود الأخيرة تحولات ديموغرافية وعمرانية وإدارية متسارعة، تزامنت مع اعتماد التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025 والتوجه نحو تعزيز الجهوية، الأمر الذي انعكس على بنية الشبكة الحضرية وأدوار مختلف المراكز العمرانية داخل الولاية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في:

إلى أي مدى ساهم التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025 في إعادة تشكيل الشبكة الحضرية بولاية الجلفة وتحقيق التوازن المجالي بين مختلف مدنها؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما واقع الشبكة الحضرية بولاية الجلفة من حيث التوزيع السكاني والوظيفي؟
- ما أثر التقسيم الإداري الجديد على أدوار المدن داخل الولاية؟
- ما أبرز مظاهر التفاوت المجالي بين المراكز الحضرية المختلفة؟
- وهل ساهمت هذه التحولات في تحقيق تنمية حضرية أكثر توازناً داخل الولاية؟

2- الفرضيات:

- ساهم التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025 في إعادة تنظيم المجال الحضري بولاية الجلفة وتعزيز دور بعض المراكز الحضرية الثانوية.
- لا تزال مدينة الجلفة تمثل القطب الحضري المهيمن داخل الشبكة الحضرية نتيجة تمركز الوظائف الإدارية والخدمات بها

- توجد تفاوتات مجالية واضحة بين مدن الولاية من حيث عدد السكان ومستوى التجهيزات والخدمات والوظائف الاقتصادية.
- يؤدي عدم التوازن في توزيع التنمية إلى استمرار الجذب السكاني نحو مدينة الجلفة وزيادة الضغط الحضري عليها.

3- أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وميدانية من خلال تناولها لموضوع الشبكة الحضرية بولاية الجلفة في ظل التحولات الإدارية الحديثة، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط الآتية:

- تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها تساهم في فهم ديناميكية الشبكات الحضرية وكيفية تنظيم المجال داخل الأقاليم، خاصة في ظل التغيرات الإدارية التي تعرفها الجزائر .
- تساعد هذه الدراسة على توضيح العلاقة بين التقسيم الإداري وإعادة تشكيل البنية الحضرية والمجالية للولايات .
- تبرز أهمية الدراسة في تحليل واقع التفاوت المجالي بين المدن داخل ولاية الجلفة، وفهم أسباب الهيمنة الحضرية لمدينة الجلفة .
- تساهم في إبراز دور المدن المتوسطة والصغيرة في تحقيق التوازن الإقليمي والتنمية المحلية .
- من الناحية التطبيقية، توفر الدراسة معطيات يمكن أن تفيد مخططي الإقليم والهيئات المحلية في تحسين سياسات التهيئة العمرانية .
- كما تساعد في تقييم أثر الإصلاحات الإدارية الحديثة (التقسيم الإداري الجديد 2025) على التنمية الحضرية وتنظيم المجال .
- وتكتسب أهمية إضافية لكونها تتناول ولاية الجلفة كحالة دراسية، وهي من الولايات التي تعرف تحولات ديموغرافية وعمرانية متسارعة.

4- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية، تتمثل فيما يأتي:
- التعرف على واقع الشبكة الحضرية بولاية الجلفة وخصائصها الأساسية.

- إبراز التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية داخل الولاية وتحليل تدرجها الهرمي .
- دراسة الخصائص الديموغرافية والعمرائية والوظيفية للمدن المكونة للشبكة الحضرية .
- تحليل العلاقات الوظيفية والمجالية القائمة بين مختلف المراكز الحضرية بولاية الجلفة .
- تقييم أثر التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025 على بنية الشبكة الحضرية وتنظيم المجال .
- الكشف عن مظاهر التفاوت المجالي بين المدن والتجمعات الحضرية داخل الولاية .
- تحديد مكانة مدينة الجلفة ودورها ضمن الشبكة الحضرية المحلية والإقليمية .
- إبراز أهم التحديات التي تواجه التنمية الحضرية وتحقيق التوازن المجالي بالولاية .
- تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين تنظيم الشبكة الحضرية ودعم التنمية الإقليمية المستدامة.

5. المنهجية المتبعة:

- اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة من أجل تحليل واقع الشبكة الحضرية بولاية الجلفة وتفسير التحولات التي عرفتها في ظل التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025، وتمثلت فيما يلي:
- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية للشبكة الحضرية وتحليل العلاقات القائمة بين مختلف المراكز الحضرية.
 - المنهج الإقليمي: من خلال دراسة ولاية الجلفة باعتبارها وحدة جغرافية متكاملة تتأثر بالتحولات الإدارية والمجالية.
 - المنهج المقارن: عبر مقارنة أحجام المدن ووظائفها وأدوارها داخل الشبكة الحضرية.
 - المنهج الكمي والإحصائي: باستعمال المعطيات السكانية والاقتصادية وتحليلها من خلال الجداول والمؤشرات الإحصائية.
 - المنهج الكارتوغرافي: من خلال توظيف الخرائط لإبراز التوزيع المجالي للسكان والتجمعات الحضرية والتجهيزات المختلفة

كما تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الرسمية، أهمها الديوان الوطني للإحصاء، ومونوغرافية ولاية الجلفة، ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، بالإضافة إلى الدراسات والبحوث الأكاديمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

6. التقسيم المنهجي لهيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة، وفصل تمهيدي، وأربعة فصول رئيسية، إضافة إلى خاتمة عامة، وذلك على النحو الآتي:

- الفصل الأول: خُصص لتقديم منطقة الدراسة (ولاية الجلفة)، من خلال دراسة الموقع الجغرافي، والتطور التاريخي .
- الفصل الثاني: خُصص لدراسة الشبكة الحضرية، انطلاقاً من المفاهيم النظرية الأساسية، وصولاً إلى أهم القوانين والتشريعات المرتبطة بتنظيم المجال .
- الفصل الثالث: تناول الإطار النظري للتقسيم الإقليمي، من خلال عرض مفهومه، ومعايير، وأهدافه، ومختلف الدوافع المؤدية إليه .
- الفصل الرابع: تناول الدراسة الديموقراطية من خلال الخصائص البشرية والاقتصادية .

- الفصل الخامس: خُصص لتحليل أثر التقسيم الإداري الجديد على الشبكة الحضرية لولاية الجلفة، مع إبراز التحولات المجالية والحضرية، ومظاهر التفاوت المجالي، والتحديات التنموية وآفاق التهيئة الإقليمية .
- الخاتمة العامة: تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، ومدى تحقق فرضيات الدراسة، إضافة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المستقبلية.

7- عوائق ومشاكل البحث:

واجهت الدراسة عدة صعوبات، من أهمها:

- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة والدقيقة المتعلقة بالشبكة الحضرية لسنة 2025 .
- نقص الدراسات الأكاديمية المتخصصة في موضوع الجهوية والشبكة الحضرية بولاية الجلفة
- تفاوت المعطيات الإحصائية بين مختلف الهيئات والمصادر الرسمية .
- صعوبة جمع بعض البيانات الميدانية المتعلقة بالمدن الصغيرة والمناطق الريفية .
- اتساع المجال الجغرافي للولاية وتباعد التجمعات العمرانية، مما صعب عملية الدراسة الميدانية والتحليل المجالي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للشبكة الحضرية

تمهيد:

يُعدّ التنظيم المجالي للمراكز العمرانية من أبرز المحاور التي تتقاطع فيها الجغرافيا الحضرية مع السياسات العمومية وأدوات التخطيط الإقليمي، إذ لا يمكن فهم ديناميات المدن وعلاقتها المتبادلة بمعزل عن الإطار المفاهيمي والقانوني الذي يحكمها.

وانطلاقاً من هذا التصور، يسعى هذا الفصل إلى استكشاف المنظومة المفاهيمية والنظرية المتعلقة بالشبكة الحضرية والإطار الحضري بوصفهما ركيزتين أساسيتين لفهم التنظيم المكاني للتجمعات العمرانية داخل الإقليم. فالشبكة الحضرية ليست مجرد مجموعة من المدن المتجاورة، بل هي منظومة متكاملة من العلاقات الوظيفية والمجالية والاقتصادية التي تربط هذه المراكز وتجعل منها نسقاً حضرياً متماسكاً قادراً على تنظيم إقليمه وتوجيه مساره التنموي.

ولبلوغ هذا الفهم، يستلزم الأمر التعمق في مختلف القوانين والنظريات الحضرية التي أسهمت في تفسير التراتب الحضري وآليات التفاعل بين المدن، من قاعدة الرتبة والحجم لزييف، إلى نظرية الأماكن المركزية لكريستالر، مروراً بقانوني الجاذبية الحضرية والنفوذ الحضري. غير أن هذا الإطار النظري لا يكتمل دون استحضار البُعد السياسي والتشريعي الذي يُشكّل في حقيقته المحرك الأساسي لتوجيه النمو الحضري وإعادة التوازن المجالي، خاصة في السياق الجزائري الذي عرف منذ الاستقلال تراكمات تشريعية وتخطيطية متواصلت أثرت بشكل مباشر في هيكلية الشبكة الحضرية الوطنية وإعادة تشكيل ملامحها.

وعليه، يتناول هذا الفصل في مجمله ثلاثة محاور متكاملة؛ يُعنى الأول بمفهوم الشبكة الحضرية وعناصر الإطار الحضري، فيما يُركّز الثاني على القوانين والنظريات المفسّرة للتراتب الحضري والوظائف المدينية، ليختتم الفصل بمحور ثالث يُسلط الضوء على دور القرار السياسي والتشريعات القانونية في توجيه النمو الحضري وتنظيم الإقليم

I.1- مفهوم الشبكة الحضرية وعناصر الإطار الحضري:**I.1-1- مفهوم الشبكة الحضرية:**

تُعدّ الشبكة الحضرية من المواضيع المهمة في الدراسات الجغرافية، نظراً لدورها في فهم التنظيم المجالي للمراكز العمرانية داخل الإقليم. وقد اهتم العديد من الباحثين بهذا المفهوم، وقدموا بشأنه تعريفات متعددة تناولت أبعاده المختلفة، في إطار دراسة العلاقات القائمة بين المدن وتوزيعها الوظيفي والمجالي. يعرفها jagt j بأنها مجموع المدن الكبيرة والصغيرة، إضافة إلى تلك المساحات البيئية المفتوحة فيما بينها، حيث أن هذه المدن أو المراكز العمرانية المؤلفة منها الشبكات الحضرية تكتمل فيما بينها وتعزز بعضها البعض في نقاط قوة كي تحقق المزيد مع بعضها البعض أكثر مما تحققه مدينة أو مركز عمراني بمفرده.¹

وعليه فإنه فيما يخص التنظيم المكاني للمراكز العمرانية يتم التركيز بشكل كبير على طبيعة العلاقات الوظيفية بين المدن والمراكز العمرانية من الناحية النظرية، بحيث يجب أن تحقق الشبكات الحضرية حد أدنى معين من التكامل الوظيفي مع وجود انفصال نسبي بين الحجم والوظيفة التي تتصف بها المراكز العمرانية داخل الإقليم.²

والشبكة الحضرية الإقليمية تختلف تماماً عن شبكة المستوطنات البشرية التقليدية، لأنها ليست مستوطنات صغيرة منفردة في مجال شاسع، بل هي عبارة عن شبكات ذات استمرارية مكونة من نقاط بؤرية أساسية وعدد من الأفرع الإشعاعية ويرى عدد من الباحثين ومن بينهم كونستا ننينوس دوكياديس أن المناطق الريفية تنحصر تدريجياً مع أفرع الشبكة الحضرية، لتكون فيما بعد شبكة رئيسية للمؤسسات البشرية تضم الأرض كلها، وتضمن داخلها الأجزاء الصغيرة والكبيرة على حد سواء.³

I.1-2- أصناف الشبكات الحضرية:

أ. الشبكة الحضرية المكتملة: وهي مجموعة من المدن ذات تراتب وظيفي متوازن بها مجموعة من المراكز الإقليمية ترتبط بمحاور النقل وبها تدفق من البضائع والسكن والقرارات، كما تأخذ دور الإشراف على المجال وتنظيمه والتحكم فيه، وهذا الصنف من الشبكات تتميز به العديد من أقاليم الدول المتقدمة مثل إقليم الرون، آلب الخ..

ب - الشبكة الحضرية غير المكتملة:

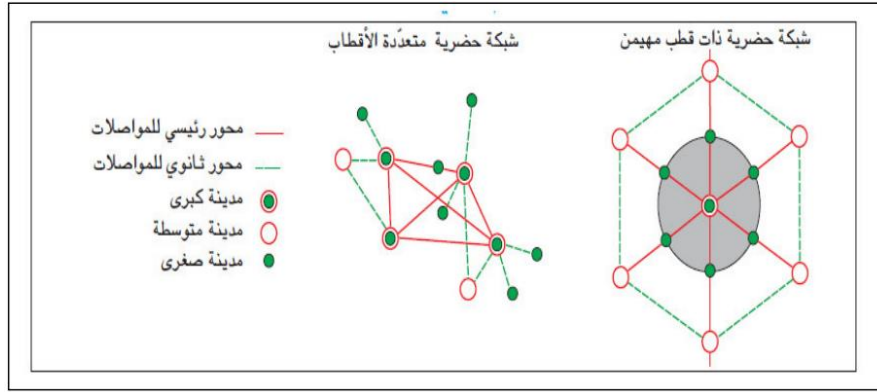
وهي عبارة عن مجموعة من المدن ذات تراتب وظيفي مختل بها حاضرة إقليمية لها القدرة على بث نفوذها وإشعاعها، فهي عبارة حاضرة إقليمية ناقصة التجهيز والخدمات وإشعاعها محدود وهذا الصنف تتميز به البلدان النامية مثل الساحل التونسي على غرار بعض الدول المتقدمة.

¹ Jagt, J. (2009). *Urban networks: The Dutch way of territorial planning. The national policy for urban networks in the Netherlands*. Ministry of Housing, Planning and the Environment, Katowice, p. 9.

² Meijers, E. (2006). *The notion of complementarity urban networks: definition, value, measurement and development*. Paper presented at the 10th UNECE Conference on Urban and Regional Research, Bratislava, pp. 1-7.

³ طعميه، أ.م. 2012. *التوازن الحضري الريفي*. رسالة دكتوراه في الهندسة المعمارية، تخصص التخطيط العمراني، كلية الهندسة، قسم التخطيط والتصميم العمراني، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ص 30.

شكل 1 شكل نظري لشبكتين حضريتين



المصدر: (العيوني بن وآخرون، 2011)

ج - الشبكات الحضرية بالبلدان المتقدمة والنامية:

- في البلدان المتقدمة :

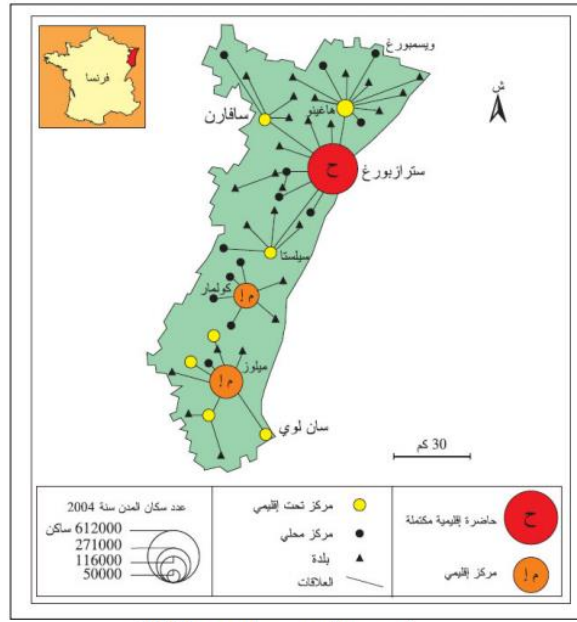
تأخذ البلدان المتقدمة صفة الشبكة الحضرية المكتملة في غالب الأحيان فهي تتكون من جميع مستويات المدن، أين تشرف كل مدينة على تنظيم المجال الذي يجاورها وتتحكم فيه، تعود نشأة هذا النوع من الشبكات الحضرية إلى القرن التاسع عشر نظرا لما حصل من تطور وتقدم في وسائل النقل الشيء الذي ساهم في ظهور شبكات حضرية مترابطة استطاعت أن تفك عزلة المناطق الهامشية النائية وإقامها لتقوم بدورها التنموي.

- في البلدان النامية:

يتركز هذا النوع من الشبكات الحضرية في أغلب الأحيان بالمناطق التي تتكون فيها شبكة النقل بأنواعها والأنشطة الاقتصادية الكثيفة بالخصوص في المناطق الساحلية حيث تتصف هذه الشبكة بـ: الضعف وعدم الاكتمال، حيث تهيمن المدينة العاصمة وتحكم جميع الخدمات المهمة والنادرة فيضعف إشعاع المناطق الأخرى ويتقلص وزنها وحجمها، وتعجز عن تنظيم مجالها الذي يحيط بها. عدم القدرة على تنظيم المجال، وعائق من العوائق التي تصيب التنمية فتصبح غير قادرة على أداء دورها التنموي.¹

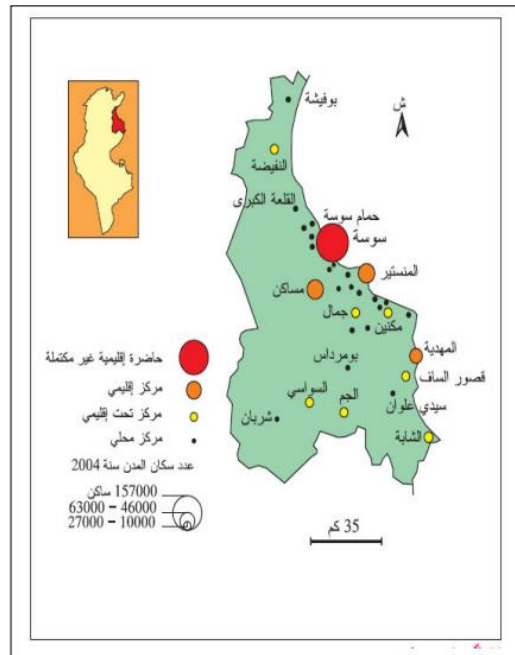
¹ العيوني وآخرون، كتاب الجغرافيا ووزارة التربية، المركز الوطني للبيداغوجي، الجمهورية التونسية.

شكل 2 نموذج شبكة حضرية مكتملة منطقة الألزاس



المصدر: (العيوني.ن وآخرون، 2011)

شكل 3 نموذج لشبكة حضرية غير مكتملة منطقة تونس



المصدر: (العيوني.ن وآخرون، 2011)

I. 2 أنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة الحضرية الإقليمية:

تعددت أنماط التوزيع المكاني لمكونات الشبكة الحضرية الإقليمية حسب أماكن توزيع التجمعات العمرانية وروابطها والعلاقات التي تنشأ بينها بقدر أحجام التجمعات العمرانية وتدرجها ، وتختلف باختلاف العوامل الطبيعية، والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تختلف حسب تاريخ نشوئها ضمن الإقليم هذه الأنماط تم تحديدها من طرف الوكيل.ش، (2006) في الآتي:

أ- النمط المتمركز:

هذا النمط يضم مجموعة كبيرة من التجمعات العمرانية ذات رتب مختلفة ضمن مساحة محدودة ن تكون مثل هذه الأنماط غالبا في المناطق التي تحيط بالمدن الكبرى والأقاليم عالية الكثافة السكانية ويعود ذلك لمجموعة العوامل الطبيعية أو تميزها بأنشطة اقتصادية معينة تتمثل خصائص الأنماط

فيما يلي:

- توجد عدد كبير من التجمعات العمرانية ضمن مساحة محدودة.
- المساحات البيئية بين التجمعات العمرانية قليلة.
- هذا النمط ذو روابط إقليمية كثيرة.
- تتلاحم فيه التجمعات العمرانية إلى حد تكوين مجموعات عمرانية كبيرة.
- تتزايد العلاقات التفاعلية في مثل هذا النمط بفعل زيادة عدد التجمعات العمرانية والقرب المكاني بينها.
- موزعة في شكل حلقات مركزها تجمعات عمرانية تتصف برتب عليا.

ب - النمط المبعثر:

هذا النمط هو نقيض للنمط المتمركز حيث التجمعات العمرانية به تكون في مساحة شاسعة وتفصل بينها مساحات بيئية كبيرة، ظهور مثل هذا النمط يكون في المناطق المنخفضة الكثافة السكانية والمناطق الهامشية والجديدة، وفي غالب الأحيان تتميز هذه المناطق بـ:

- قلة الموارد وضعف الأنشطة الاقتصادية.
- الكثافة السكانية فيها منخفضة.
- الروابط الإقليمية فيها قليلة بسبب اتساع المسافات الفاصلة بين التجمعات العمرانية.
- تتميز التجمعات العمرانية في هذا النمط بالعزلة الكبيرة.
- العلاقات التفاعلية فيها ضعيفة، ويعود ذلك إلى قلة أعداد التجمعات العمرانية وبعد المسافات البيئية الفاصلة بينها.

ج - النمط المزدوج: ظهور هذا النمط من التوزيع ناتج عن وجود عوائق طبيعية أو اصطناعية التي تحول دون وجود ربط بين التجمعات العمرانية وتؤدي إلى فصلها، فتنتج لدينا شبكة عمرانية منفصلة في كل جهة وتتصف هذه الأخيرة بالآتي:

- ظهور التجمعات العمرانية التوائم، مثل ما هو موجود في مدينتي كينشاسا وبرازافيل، يفصل بينهما نهر الكونغو والحدود السياسية.
- تكون الشبكة العمرانية في هذا النمط كثيفة كلما اقتربنا من العائق، وتقل كلما ابتعدنا عنه.
- تتميز بانقطاع الروابط الإقليمية بسبب وجود العوائق.

- العلاقات التفاعلية فيها قليلة بين كل جانب والآخر، مما يسبب التركيز في نفس الجانب على حدة.
- تكون التجمعات العمرانية موزعة في شكل أنصاف حلقات، مركزها مدينة كبيرة محدودة بالعوائق.
- يقل تواجد هذا النمط، ويعود ذلك إلى التطور الحاصل في وسائل المواصلات والاتصال وتكنولوجيا الإنشاء، مما أدى إلى تراجع تأثير العوائق الطبيعية والاصطناعية.
- د - **النمط المتصل:** يتشكل هذا النمط في حالة وجود تجمعات عمرانية متتابعة بجانب أحد الروابط الإقليمية، حيث تكون المساحات البيئية قليلة بجانب هذا الرابط وتزداد بعدا عنه ويتميز هذا النوع من النمط بالآتي:
 - شبكة عمرانية كثيفة في المناطق القريبة من الرابط الإقليمي، ونقل كلما ابتعدنا عنه.
 - تزداد العلاقات التفاعلية بين التجمعات العمرانية القريبة من الرابط الإقليمي والمحاذية له.
 - تقل التجمعات العمرانية كلما اتجهنا عمودياً على الرابط الإقليمي.
 - تتوزع التجمعات العمرانية في هذا النمط على شكل حلقات متتابعة، مركزها تجمعات عمرانية عالية الرتبة.
 - يُعد هذا النوع من الأنماط الأكثر شيوعاً في وقتنا الحاضر، بسبب ما قدمته وسائل المواصلات والاتصال لحياة الإنسان من فوائد أثرت بشكل واضح على اتجاهات العمران.¹

I. 3- مكونات الشبكة الحضرية الإقليمية:

تتكون الشبكة الحضرية الإقليمية من مجموعة تجمعات حضرية ذات تدرج في الحجم، منتشرة مكانياً في مجال محدد على اختلاف البيئات تبعاً للظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للإقليم. هذه التجمعات ترتبط فيما بينها بمجموعة من الروابط الإقليمية المتمثلة في المجاري المائية أو شبكة النقل وتفضل بينها مساحات من الأراضي ذات الاستخدام المرتبط بطبيعة الإقليم². إضافة إلى هذه العناصر الملموسة نجد عناصر أخرى غير ملموسة وهي:

كل العلاقات الرابطة بين هذه المكونات والمناطق المحيطة بها بواسطة العوامل الاجتماعية والمكانية والاقتصادية، لأن هذه العلاقات هي مصدر قوة تماسك شكل الشبكة الحضرية الإقليمية والمحددة بها وهي تتميز بعدد من المكونات وهي:

I. 3-1- التجمعات العمرانية:

وهي عبارة عن مجموعة من التجمعات الحضرية بدرجات مختلفة تعتمد على تدرج هرمي قاعدته مجموعة من التجمعات تمتاز بدرجات أقل وقيمتها تجمع عمراني له درجة أعلى، وتعد التجمعات الحضرية البناء الأساسي للشبكة الحضرية الإقليمية وتتكون من أربع مستويات مهمة وهي بحسب الوكيل ش،

2006

أ- **الأنشطة الأولية:** وهي النشاط الرئيسي لسكان التجمعات الحضرية.

ب- **الأنشطة الخدمية:** هي النشاط الرئيسي ودوره هذه التجمعات توفير الخدمات للمستويات الدنيا.

¹ طعمية مرجع سابق
² الوكيل ش ، مرجع سابق

ج - متعددة الوظائف وهي عبارة عن تجمعات متعددة الوظائف.

د- المستوى غير الأساسي: هذا المستوى يمكن أن يتواجد في بعض الشبكات الحضرية وقد يغيب في البعض الآخر، ويشمل مجموعة المدن الرئيسية ذات أعداد السكان الكبير والوظائف العديدة وهي مدينة وحيدة على مستوى الدولة وقد لا نجدها إطلاقاً¹.

3.I-2- الروابط الإقليمية:

هذا المكون له أهمية كبيرة في تحديد الشبكة الحضرية الإقليمية من حيث هيكلتها وحدودها، واتجاهات نموها، فهي تؤثر على الهيكل الداخلي للتجمعات العمرانية وتصنف إلى مجموعات هي: الروابط الطبيعية تتمثل هذه الروابط في المجاري المائية (النهار، الأودية الممرات الجبلية ... الخ) ولها أهمية في ترابط الشبكة الحضرية بغرض تسهيل عملية الاتصال وحركة السكان والسلع والخدمات.

3.I-3- روابط الحركة:

تتمثل في عناصر الاتصال من شبكات طرق بمستوياتها المختلفة، خطوط سكك الحديد وهي أهم مجموعة في الروابط الإقليمية لأنها:

- تحدد مواقع التجمعات العمرانية ضمن الشبكة الحضرية.

- تؤثر على مجموع الأنشطة المتواجدة على مستوى محاورها وتقاطعاتها..

- تدافع على النمو الاقتصادي من خلال زيادة كفاءتها بفعل زيادة التفاعل بين التجمعات العمرانية.

3.I-4- روابط البنية الأساسية من بين العناصر الحيوية لحياة السكان وقيام الأنشطة الاقتصادية، هذه الروابط يختلف مستواها الترابطي حسب مركزيتها حيث:

يمكن توفيره بصورة مركزية ضمن تجمعات كبيرة وينبعث من خلالها خطوط تربط التجمعات الصغيرة والبعض الآخر يمكن توفيره بصورة لامركزية.

3.I-5- الأراضي البيئية: وهي قاعدة الشبكة الحضرية الإقليمية ممثلة في المناطق المحيطة بالتجمعات

العمرانية ، وهي كل الأراضي المنتجة سواء كان ذلك في مجال الزراعة أو الرعي أو التعدين أو

الاستغلال الغابي واستخراج البترول وكذا الأراضي غير المنتجة.

وتعتبر هذه الأراضي الظهير الاقتصادي لهذه التجمعات العمرانية عن طريق ما تعطيه هذه الأخيرة من منتجات ومواد خام ، هذا ودون أن نغفل أنها تمثل ظهيرا عمرانيا لها بواسطة استغلالها للامتداد العمراني موجهة للنمو الراشد في استغلال هذه الأرض منتجة كانت أو لا لتحقيق الاحتياجات الخاصة بالأجيال القادمة.

العلاقات التفاعلية مهمتها هي تحقيق العلاقات الناتجة بين مكونات الشبكة الحضرية الإقليمية، هذه

العلاقات المتفاعلة فيما بينها في قطاعات مختلفة باختلاف درجات التجمعات العمرانية.

فالعلاقة الموجودة بين التجمعات من نفس الدرجة تختلف عن العلاقات الموجودة بين التجمعات المتباينة

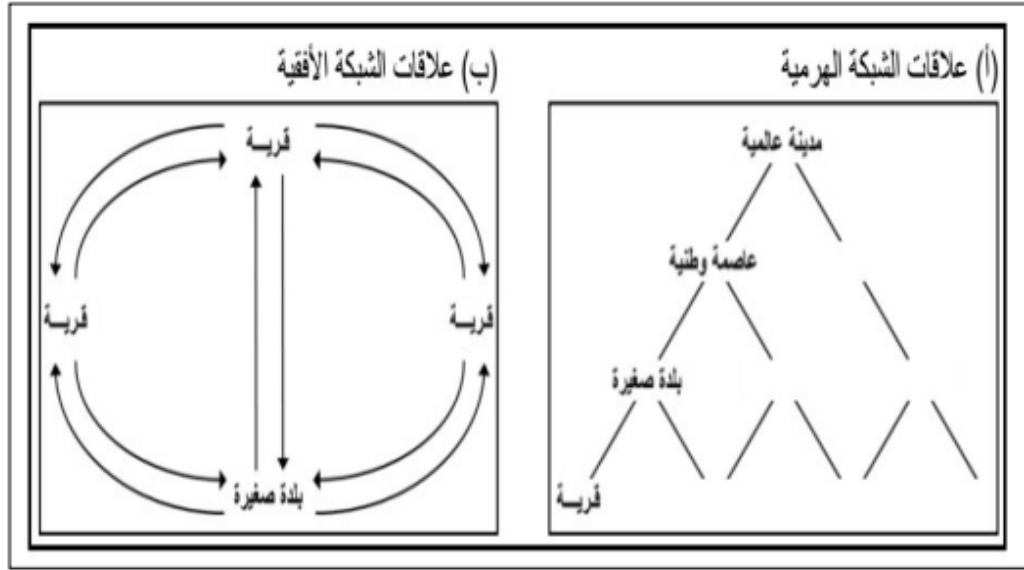
الدرجة والارتباط الموجودين بين هذه التجمعات يكون بواسطة علاقات وتتبع نوعية الأراضي وتتأثر

بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية².

¹ الوكيل ش ، مرجع سابق

² الوكيل ش ، مرجع سابق 2006

شكل 4 العلاقات التفاعلية لشبكة العمرانية الإقليمية.



المصدر: (طعيمة.أ.ع، 2012).

3I-6- الروابط الاقتصادية والاجتماعية:

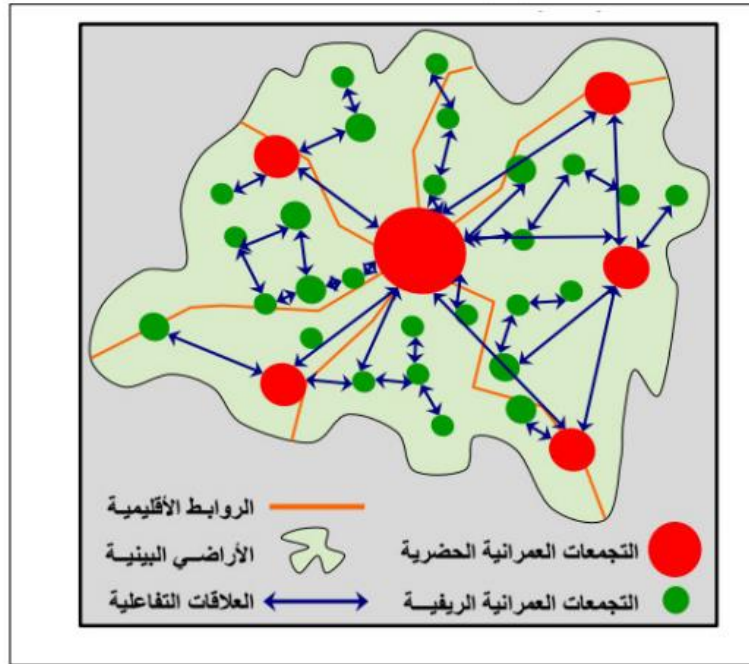
وهي مجموعة الروابط اللامادية : حيث أن الاقتصادية منها تتمثل في الأسواق والمواد الخام وتدفقها من مراكز الإنتاج ورؤوس الأموال ومراكز الاستهلاك والتوزيع بواسطة خطة اقتصادية واضحة أساسها التنمية الإقليمية الشاملة.

بينما الروابط الاجتماعية تعبر عن التبادل الحاصل بين مجموعات مختلفة مثل النسب، طرق الزيارات، وغيرها من أشكال الحياة الاجتماعية وعلاقتها بحيث قوة أو ضعف هذه الروابط يمثل انعكاس لما يحدث في الإقليم ضمن مجالاته العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

3I-7- روابط التكامل في الأنشطة والخدمات:

التكامل بين عناصر الشبكة الحضرية باختلافها أمر بالغ الأهمية كونه المحدد والمعد للإطار الذي من خلاله يتم إحداث التوازن في توزيع الثروة الاستثمارات والأنشطة والخدمات ليعطي صفة الاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم للسكان حيث نجد التكامل بين جميع الرتب العمرانية الآتية:
التكامل بين الريف والريف وهو التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والخدمات مقابل ما تمنحه القرى الأم مقابل ما تقدمه القرى الصغيرة من منتجات أولية (زراعية، غذائية).

شكل 5 المكونات الأساسية للشبكة العمرانية



المصدر: (طعيمة.أ.ع، 2012).

✚ **التكامل بين الريف والحضر:** هو التكامل بين ما يقدمه المركز الحضري أو البلدة من خدمات أعلى في المستوى والمرتببة مقابل ما تقدمه القرى المركزية وتوابعها من إنتاج أولي ومنتجات غذائية للصناعة والسكان.

✚ **التكامل بين الحضر والحضر:**

ويقصد به التكامل بين المراكز والمدن الأعلى في المرتبة مع بعضها البعض بواسطة ما تملكه من تخصص في الخدمات والأنشطة الاقتصادية.

◀ **العلاقة الوظيفية بين أقاليم المدن ومناطقها الريفية (قوة الجذب والطرده)**

للمدن والمراكز الحضرية علاقة وثيقة مع المناطق الريفية، بحيث لا يمكن فصل كل وحدة عن الأخرى إلى درجة جعلت من هذه المناطق الريفية وحدة إقليمية متكاملة فيما بينها أطلق عليها اسم أقاليم المدن أو الإقليم الحضري الريفي، كون هذه الأقاليم هي الدافع الرئيسي والمهم لما تقدمه من احتياجات أكثر من ضرورة لسكان المدن والمراكز الحضرية.

في المقابل امتازت المدن بوظائف إقليمية مهمة تقوم بخدمة المناطق الريفية التي تحيط بها وبمجال تأثيرها خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية التي تمد بها السكان في أقاليم المدن، مما جعل من هذه الوظائف الخارجية الإقليمية للمدن تطبعها بخصوصية المركز الإقليمي لمنطقة كبيرة تحيط بها. والجدير بالذكر هنا أن المدينة لا تعيش لخدمة نفسها فقط بل هي دائمة التطور لتخدم منطقة أو إقليم وهذا ما

يفسر أهمية العلاقة بين المدينة والريف فمن غير الممكن في السنوات الأخيرة إيجاد مدينة بلا ريف نظرا لما يربطهما من علاقات تبادلية مهمة، فالمدن ترتبط بمناطقها الريفية بواسطة مجموعة من الروابط والعلاقات التي تم التطرق لها من طرف الدريدي د.ح، (2004) موضحة في:

أ. العلاقات الإدارية:

تمثل العلاقات الإدارية رابط من الروابط المهمة لأن معظم المدن تأخذ صفة العواصم المحلية لوحدات إدارية صغيرة كانت أو كبيرة في مساحتها، مهمة هذه المدن تكمن في تقديم الخدمات الإدارية على اختلافها بسبب ما يميزها كمركز للسلطة والإدارة وما تتضمنه من مؤسسات تشريعية وتنفيذية في أقاليم مختلفة وهي متنوعة بحسب العلاقة الموجودة بينها وبين المناطق الريفية إداريا فمنها عواصم وطنية وأخرى إقليمية وثالثها عواصم محلية تليها العواصم الريفية وهي علاقة جد مؤثرة في أهمية المدينة من حيث حجمها وعدد سكانها ولعل أن معظم الدول النامية ومنها الجزائر ترتبط مدنها بهذا النوع من العلاقات وهو الشيء الذي يحدد أهمية كل مدينة.

ب - العلاقات السكانية:

تعتمد المدن في نشأتها ونموها في الحجم على الزيادة السكانية حيث كان المصدر الأساسي لذلك هو المناطق الريفية التي تحيط بالمدن بواسطة حركتين أساسيتين:

- الهجرة الدائمة والمستمرة من الريف إلى المدينة.

- الحركة اليومية للعمل والتسوق من الريف إلى المدينة.

غير أن الملاحظ أن جل المدن نمت عن طريق الهجرة الدائمة من الريف إلى المدينة وهو ما يفسر حقيقة سكان المدن الريفية والارتباط الدائم بالريف الوطن الأصل لسكانها، لكن ما طبع الأونة الأخيرة هو تطور هذه العلاقة السكانية بارتداد بعض سكان القرى والأرياف المدن بغرض العمل في المدن ثم يرجعون إلى قراهم الأصلية محققين بذلك ما يسمى (رحلة العمل اليومية، بل أن معظم سكان المدن يعملون خارجها على امتداد المنطقة التي تحيط بالمدينة وسبب هذه الزيادة في العلاقات يعود للتطور الحاصل في وسائل النقل والمواصلات وتكنولوجيا الاتصال¹.

ج - العلاقات الاجتماعية:

تتعلق هذه العلاقات في جميع الخدمات الصحية التعليمية والثقافية وهو ما ميز المدينة بوجود خدمات صحية متخصصة مستشفيات مراكز صحية.... وغيابها على مستوى المناطق الريفية، هذا ما جعل من المدينة قبلة للسكان الريفيين بغية الاستفادة من خدماتها المختلفة، هذا وتعتبر المدن مركزا من المراكز التي تحتوي على المؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها، وهو ما يدفع أبناء سكان الإقليم بالتوجه إلى المدن القريبة من مراكزهم القروية والريفية لتلقي تعليمهم العالي بها، كما أن المدن مركز للثقافة بما تحتويه من دور للثقافة

¹ الدريدي د.ح، (2004) كتاب الأهرام الاقتصادي المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر مستقبل التخطيط العمراني الحضري الفصل الخامس العدد (197) جمهورية مصر العربية من 81-86

مسارح، أندية ثقافية وباقي وسائل الإعلام والاتصال التي يستفيد منها سكان الأقاليم المجاورة من المراكز القروية والريفية.

د- العلاقات الاقتصادية:

من أهم وأقوى العلاقات والروابط بين المدن ومناطقها الريفية، سواء كانت هذه الروابط والعلاقات زراعية تجارية أو صناعية، ويرجع ذلك إلى كون المدن تعتمد على مناطقها الريفية لتزويدها بجملة من الاحتياجات اليومية خاصة منها المواد الغذائية، وبذلك يصبح إقليم المدينة هو مصدر تموين سكان المدن باحتياجاتهم، هذه العلاقة ازدادت ارتباطا نظرا لتأثير المدن الكبير على أقاليمها الريفية، وهو ما شكل الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة في المدن، حيث ظهر ذلك من خلال اجتهادات ودراسات الباحثين أبرزها أعمال الباحث " فون ثونن " وما ترتب عنها من تعديلات حيث تتلخص توجهاتها في تحديد نطاقات زراعية تحيط بالمدينة، أي أن المناطق القريبة من المدن هي التي تقوم بزراعة المحاصيل الغذائية السريعة التلف وذات الأسعار المرتفعة تليها فيما بعد الزراعات الأقل في التكلفة والتي تقبل التحمل لمدة أطول من الزمن دون أن تتلف وهو ما أفرز ستة نطاقات تحيط بالمدن هي :

- نطاق زراعة الخضر والفواكه.
- نطاق الألبان.
- نطاق إنتاج الحبوب الغذائية.
- نطاق إنتاج اللحوم وتسمين الماشية.
- نطاق الغابات والأخشاب والوقود.
- نطاق المراعي وزراعة الحبوب الغذائية.

كل هذه العوامل جعلت من المدن مراكز للصناعة تعتمد على المقومات والموارد الطاقوية التي تمتلكها الأرياف وتقوم بتسويق انتاجاتها الصناعية على سكان الريف وهو ما أثبت أن أهمية المدن العالمية الصناعية ونموها ازداد بفعل اعتمادها على مقومات الصناعة في مناطقها الريفية. كما ظهر التبادل التجاري وأصبح من بين العلاقات الاقتصادية التي تربط المدن بمناطقها الريفية بعد أن أصبحت مراكز لتسويق الإنتاج الريفي وجعل من المؤسسات التجارية، البنوك والمصارف..) الموجودة في المدن عوامل جذب لما تدخره الأرياف من أجل استثمارها في التجارة. وعلى العموم فإن العلاقات الاقتصادية أهم وأقوى الروابط بين المدن وأريافها خاصة بعدما حدث من تطور في طرق المواصلات وتعدد وسائل الاتصال والنقل والمواصلات وانتشار استعمالها والتوسع في الاستغلال السكني والترفيهي والأخذ بأساليب الحياة العصرية في المدن وهو ما جعل لهذه العلاقات أبعاد وصور متنوعة¹

ومما سبق يتضح أن تعدد الروابط والعلاقات بين المدن ومناطقها الريفية جعل منها وحدات مترابطة من الصعب فصلها وتفكيكها عن بعضها البعض لأنه لا يمكن فهم محتوى وواقع المدن وديناميكيته إلا من خلال إطارها الإقليمي الذي تخدمه وتتأثر به بعد أن صارت المدن بما تحتويه أجزاء عضوية من وحدات

¹ حمدان ج (1988) جغرافية المدن مكتبة عالم الكتب القاهرة جمهورية مصر العربية. ص 348-351

إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية. كما نجد أن العلاقات الموجودة بين الحضر بالحضر تتمثل في التفاعل الحادث بين شبكة المدن في النظام الحضري، وهذه العلاقات تتأثر بحجم سكان المدن ووظائفها وطبيعة التراتب الحضري الموجود، وتتأثر العلاقات الحضرية بالتغيرات الحاصلة في وسائل النقل والمواصلات وتعتمد على عدد ونوعية الوظائف في كل مدينة في السلم الحضري التراتبي، بينما علاقة الحضر بالريف تمثلت في علاقات التفاعل الحادث بين المدينة القرى الواقعة داخل إقليمها، ويأخذ صور عديدة منها الهجرة الريفية الحضرية، والقدم اليومي للمدينة وتموين المدينة بالمواد الغذائية والمواد الخام من الريف... الخ

I.4 الإطار الحضري وعناصره:

I - 4 - 1- تعريف الإطار الحضري:

يعتمد سير عمل الإقليم جزئياً على الإطار الحضري الذي ساهم التاريخ والإنسان في تشكيله وتحديد معالمه. ويشير هذا المفهوم إلى: مجموعة من المدن المتدرجة هرمياً ومجالات نفوذها، التي تضمن داخل إقليم معين الوظائف التي تتطلب حداً أدنى من السكان المستفيدين من الخدمات.¹

يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفهومين آخرين:

أ. الشبكة الحضرية (Réseau urbain):

وهي التجسيد الجغرافي للهيكل الحضرية، وتتميز بالعلاقات المتمثلة في التدفقات (الأفراد، البضائع، الاتصالات اللامادية، ورؤوس الأموال) بين المدن التي تشكل أقطاباً لمناطق نفوذها، سواء كانت هذه العلاقات ذات طبيعة هرمية أو وسيطة.

ب. التراتبية الحضرية (Hiérarchie urbaine):

والتي تنطوي على هيكل تنظيمية مستويات مختلفة، وعلاقات هيمنة بين المدن المتجاورة ذات المستويات المتباينة.

يتم تصنيف المدن بناءً على المعايير التالية:

الحجم: (عدد السكان).

الوظائف: (كمية السلع والخدمات، وندرته، وتنوعها).

I - 4 - 2- عناصر الإطار الحضري:

يمثل الإطار الحضري المجال الذي تتجسد فيه مختلف مظاهر التنظيم العمراني للمدينة، حيث يضم مجموعة من العناصر المترابطة التي تحدد شكلها ووظائفها وتطورها. ويُعد فهم هذا الإطار ضرورياً لتحليل دينامية المدينة وعلاقتها بمجالها المحيط، إذ يشمل عناصر طبيعية وبشرية وتنظيمية تتداخل فيما بينها لتشكّل البنية الحضرية. ومن خلال دراسة هذه العناصر يمكن إدراك كيفية توزيع الأنشطة والسكان والبنية التحتية داخل المجال الحضري.

أ. النسيج العمراني:

¹ قاموس التعمير

يُعدّ النسيج العمراني أحد المفاهيم الأساسية في الدراسات الحضرية، ويقصد به مجموع الأبنية والمنشآت والفضاءات المشغولة التي تكوّن البنية المادية للمدينة. ونظرًا لاحتواء المدينة على استعمالات متباينة للأرض، فإن لكل استعمال نمطًا عمرانيًا وبنائيًا خاصًا يتوافق مع الوظيفة التي يؤديها، كالسكن والتجارة والإدارة والخدمات.

ويمثل النسيج العمراني الهيكل العام للمدينة، إذ يتكون من مختلف الوحدات العمرانية والفضاءات المبنية التي تعكس درجة التماسك أو التفكك في البنية الحضرية، كما يبرز مظاهر الامتداد الأفقي أو العمودي للعمران. ويتأثر هذا النسيج بجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، التي تسهم في تشكيل أنماط عمرانية مختلفة تعبر عن المراحل التاريخية التي مرت بها المدينة.

ب. خصائص النسيج العمراني:

• نمط وطراز المباني:

يُقصد به الأشكال المعمارية وأنواع الأبنية التي تشغل الفضاء الحضري، حيث تشكل جدران المباني وهيئاتها الإطار المورفولوجي للمدينة. كما أن تنظيم الكتل العمرانية وترتيبها يعد من المؤشرات المهمة لتقييم الواقع الحضري وتحديد الخصائص المعمارية السائدة في كل مرحلة زمنية.

ويتغير طراز المباني عبر الزمن تبعًا للتطور في مواد البناء، ووسائل الإضاءة، وتقنيات التهوية والتكييف، بما يسهم في تحقيق الراحة والأمن والاستقرار للسكان.

• مساحة البناء:

تشير إلى مساحات قطع الأراضي ونسبة الجزء المبنى منها داخل الوحدات العمرانية، وهي تختلف تبعًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للسكان. كما تؤثر هذه المساحات في اتساع المجال العمراني للمدينة، وتتغير من مرحلة إلى أخرى وفق النمو السكاني والتطور الاقتصادي ووسائل النقل.

• ارتفاع المباني (خط السماء):

يتباين ارتفاع المباني داخل المدينة بحسب الوظائف والمواقع، إذ تتركز المباني المرتفعة ومتعددة الطوابق غالبًا في المركز الحضري، ثم يتناقص الارتفاع تدريجيًا نحو الأطراف. كما يزداد الارتفاع بمحاذاة الشوارع الرئيسية وعند التقاطعات، في حين تتميز المباني الدينية والإدارية عادة بالفخامة والانتساع وتمركزها في النواة القديمة للمدينة.

• عمر المباني:

يمثل عمر المباني مؤشرًا واضحًا لتطور المدينة ومرحل نموها العمراني، إذ يساعد في تتبع التوسع الحضري عبر الزمن. وعادة ما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية: المدينة القديمة، المنطقة الانتقالية، ومناطق الامتداد الحضري الحديث. كما يعكس تاريخ البناء تطور التقنيات والمواد المستعملة في التشييد.

• مظهر المدينة:

يقصد به الصورة العامة أو المشهد الحضري الناتج عن تفاعل الشكل والوظيفة والزمن، بما يشمل شبكة الشوارع، وأحجام القطع الأرضية، وأشكال المباني واستعمالاتها. ويُعد هذا المظهر انعكاسًا للحضارة

العمرانية للمدينة، كما يشكل الانطباع البصري الذي يدركه الزائر أو الساكن أثناء الحركة داخل الفضاء الحضري.

● مادة البناء:

تُعد مواد البناء انعكاساً للتطور التاريخي والاقتصادي للمدينة، إذ تمنح المباني طابعاً عمرانياً مميزاً. كما تُستخدم مادة البناء أحياناً مؤشراً لدراسة المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان، حيث تلجأ الفئات محدودة الدخل إلى استعمال مواد بسيطة كالبناء الطيني أو الخشبي. ومن ثم، فإن دراسة مواد البناء تُعد أداة مهمة لتقييم حالة المباني وتحسين البيئة السكنية والحضرية.

صورة 1 النسيج الحضري



المصدر: موقع <https://www.researchgate.net>

ج. الهرمية الحضرية *Hiérarchie urbaine* :

يشير مفهوم التراتب الحضري إلى تنظيم المدن وفق أحجامها السكانية ومدى تأثيرها ونفوذها داخل المجال الجغرافي. وقد ظهر هذا المفهوم من خلال قانون الرتبة-الحجم (Zipf) الذي يفسر التفاوت الديموغرافي بين المدن، حيث تكون بعض الأنظمة الحضرية متوازنة، بينما تعاني أخرى من هيمنة مدينة كبرى واحدة¹.

كما اهتمت الدراسات الحضرية بتحليل نفوذ المدن وعلاقاتها، خاصة مع نظرية الأماكن المركزية لـ Walter Christaller، ثم تطورت الأبحاث لاحقاً نحو دراسة الشبكات الحضرية وأنظمة المدن².

وفي ظل العولمة، برزت المدن الكبرى أو المتروبولات مثل Tokyo و London و New York City كمرکز عالمية مترابطة اقتصادياً، إلا أن هذه المدن ما تزال مرتبطة بمجالاتها الخلفية من خلال التبادلات والخدمات المختلفة³.

د. مجالات التأثير (*Aires d'influence*) :

¹ Paulet, J.-P., 2009, *Géographie urbaine*, Paris, Armand Colin.

² (ST), octobre 2003 ; dernière modification par (SB, CB et JBB), novembre 2023, *Hiérarchie urbaine*, dictionnaire de géographie et d'aménagement.

³ Saskia Sassen, 1996, *La Ville globale : New York, Londres, Tokyo, Paris*, Descartes & Cie.

المجال هو امتداد من الفضاء يتميز بوجود خاصية أو مجموعة من الخصائص المشتركة. وعلى خلاف الشبكة الإدارية، فإن المجال لا يمتلك حدودًا دقيقة، وقد يتسم بالتقطع وعدم التجانس. كما يسمح بالتداخل والتقاطع مع مجالات أخرى، لذلك يكون تمثيله الخرائطي غالبًا صعبًا. ويمكن التمييز بين مجالات متعددة، منها:

- المجالات السوسيو-اقتصادية (مجالات السوق، الخدمات، الجذب).
- المجالات السوسيو-ثقافية (مجالات الحضارة، الممارسات الثقافية أو الدينية).
- مجالات القيادة والنفوذ (مجالات القوة).
- مجالات الهويات المشتركة (المجالات العابرة للحدود).

أما مجال التأثير فهو مجال يتمحور حول مركز معين، بالنسبة لمجموعة من العلاقات (مثل مجال التأثير مدينة من حيث تنقلات العمل والترفيه)، أو بالنسبة لفئة محددة من العلاقات (كمجال التأثير الثقافي أو التجاري، أو مجال الاستقطاب التجاري). ويقاس مفهوم التأثير انطلاقًا من تكرار أو احتمالات تنقل السكان من الأطراف نحو المركز، عند استفادتهم من الخدمات أو عند الوصول إلى أماكن العمل.

وقد أدى تزايد سرعة وسائل النقل وتكاثر العلاقات بعيدة المدى إلى تقليص أهمية علاقات القرب والتجاور، مما أضعف من دقة مفهوم مجال النفوذ التقليدي. ويتسع المجال كلما ازداد تأثير المدينة أو الحاضرة الكبرى، لكنه غالبًا ما يكون محدودًا بمجال نفوذ منافس. كما أن هذه المجالات قد تتداخل أو تتقاطع تبعًا لنوع الأنشطة المدروسة¹.

I - 4 - 3. الوظائف الحضرية (Fonctions urbaines) :

تُعرف الوظائف الحضرية بأنها مختلف الأنشطة والخدمات التي تؤديها المدينة داخل مجالها الجغرافي، والتي تجعلها مركزًا للاستقطاب والتنظيم والتأثير الاقتصادي والاجتماعي والإداري والثقافي. وتشمل هذه الوظائف مجموعة من الأنشطة التي تساهم في تلبية حاجات السكان وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المدينة وخارجها. كما تُعد الوظائف الحضرية مؤثرًا على درجة تطور المدينة ومستوى نفوذها، إذ كلما تنوعت وظائفها وتعقدت، ازدادت قدرتها على جذب السكان والاستثمارات والخدمات².

وتتمثل أهم أنواع الوظائف الحضرية في:

- **الوظيفة الإدارية والسياسية:** من خلال احتضان مقرات الإدارة والهيئات الحكومية ومؤسسات التسيير.
- **الوظيفة الاقتصادية:** وتشمل الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية والمالية.
- **الوظيفة السكنية:** المتمثلة في توفير السكن ومختلف المرافق المرتبطة بحياة السكان.

¹ موقع <https://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/aire>

² Dictionnaire de la Géographie et de l'Espace des Sociétés 2013. «Paris edition Belin

- **الوظيفة الثقافية والتعليمية:** عبر المدارس والجامعات والمراكز الثقافية ودور المعرفة.
- **الوظيفة الصحية:** من خلال المستشفيات والعيادات والخدمات العلاجية.
- **وظيفة النقل والاتصال:** باعتبار المدينة عقدة للمواصلات وشبكات الاتصال.
- **الوظيفة السياحية والترفيهية:** من خلال الفضاءات السياحية ومرافق الترفيه والاستجمام¹.

I - 4 - 4- التنظيم المجالي (Organisation spatiale) :

يُقصد بـ التنظيم الحضري مجموع السياسات والإجراءات والتشريعات التي تهدف إلى توجيه نمو المدن وتنظيم استعمالات الأرض داخل المجال الحضري، بما يضمن تحقيق التوازن بين مختلف الوظائف الحضرية وتحسين إطار عيش السكان. ويشمل التنظيم الحضري تخطيط الأحياء السكنية، توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات، تنظيم شبكات النقل والتجهيزات، وحماية البيئة والمجال العمراني من التوسع العشوائي.

كما يُعرف بأنه عملية عقلانية لتنسيق مكونات المدينة وضبط علاقاتها المكانية والوظيفية وفق مخططات وقوانين عمرانية، بهدف تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة.

ومن أبرز أهداف التنظيم الحضري:

- التحكم في التوسع العمراني.
- تحقيق التوازن بين المناطق الحضرية.
- تحسين ظروف السكن والخدمات.
- حماية الأراضي الزراعية والبيئة.
- ضمان الانسجام بين مختلف الوظائف الحضرية².

I - 4 - 5- شبكة النقل والمواصلات:

وهي تعني انتظام مجموعة من الطرق في صورة عقد تنظمها مجموعة من المواصلات، وتمثل الشبكات أحد العناصر الأربعة التي لا يتم بدونها وهي الطريق، العقدة، وسائل النقل والمواد المنقولة، ومفهوم الشبكة يكمل مفهوم الطريق، فالطريق يعني النقل بين نقطتين معينتين، في حين أن الشبكة تعني النقل ضمن مساحة أو مجال ذي بعدين هما الطول والعرض وعندما نقوم بدراسة شبكات النقل والمواصلات

¹ La Géographie urbaine، Presses UnIIIersitaires de France، Paris، 2002.

² L'Urbanisme، Paris، Presses UnIIIersitaires de France (PUF)، 2015.

للكشف عن التنظيم المكاني في منطقة معينة، ال يقصر دراسته على الخصائص الإجمالية للشبكة فحسب، إنما يحاول التعرف على البنية المكانية العالقة بين العقد والطرق التي تتألف منها الشبكة.¹

خريطة 1 شبكة الطرق والمواصلات



المصدر: خريطة شبكة طرقات الجزائر على جوجل، متوفرة على الموقع

<https://www.google.com/search>

I - 6 قوانين التسلسل الهرمي للمدن: قاعدة الرتبة والحجم:

تُعدّ قوانين التسلسل الهرمي للمدن من أهم النماذج النظرية في الجغرافيا الحضرية، إذ تهدف إلى تفسير كيفية توزيع المدن حسب الحجم والسكان والوظائف داخل المجال الجغرافي.

• أهم قوانين التسلسل الهرمي للمدن:

من أبرز القوانين والنظريات المستعملة في تفسير هذا التنظيم:

❖ قاعدة الرتبة والحجم: قانون زيف:

تهدف قاعدة زيف الرتبة والحجم إلى شرح وترتيب المدن من حيث الحجم في نظام حضري ما ضمن علاقة بيانية وفق التسلسل الهرمي وتبين أيضا وجود التوازن من عدمه في الشبكة الحضرية على حسب اقترابها أو ابتعادها من الخط هل هناك توازن أو أن هناك تركيز في مركز دون آخر، ولقد انتشرت هذه القاعدة من خلال كتابات جورج زيف في الخمسينيات من هذا القرن. وعلى الرغم من أن انتشار هذه القاعدة وذيوعها ارتبط باسم (زيف)، إلا أنه لم يكن أول من اهتدى إلى فكرتها، إذ كان قد سبقه إليها آخرون مثل أرباخ وسنجر ثم حدث بعد ذلك أن توصل زيف الصياغة القاعدة بصورة مبسطة، حيث وجد أنه إذا رتبت مدن نظام حضري ما يحسب حجم السكان تنازلياً، فإن حجم المدينة (ن) سيكون ان من حجم المدينة الأولى وترتيب المدن يخضع للمتوالية التالية: 1-2/1-3/1-4/1.....ن، ولقد عبر زيف عن هذه القاعدة بصيغة رياضية مبسطة تقوم على أن عدد سكان مدينة معينة في جدول مراتب المدن التنازلي في نظام حضري معين، يساوي عدد سكان المدينة الأولى مقسوماً على مرتبة المدينة المعنية، فسكان المدينة الثانية يساوي عدد سكان المدينة الأولى مقسوماً على اثنين، وسكان المدينة السابعة يساوي عدد سكان المدينة الأولى مقسوماً على سبعة. وهكذا، وتتمثل صيغة القاعدة فيما يلي :

¹ نجلاء غرابي، النقل شبه حضري بولاية عنابة واقع وافاق، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض الجغرافية، 13 جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 ، ص. 12

- ح | ر = ح | ر

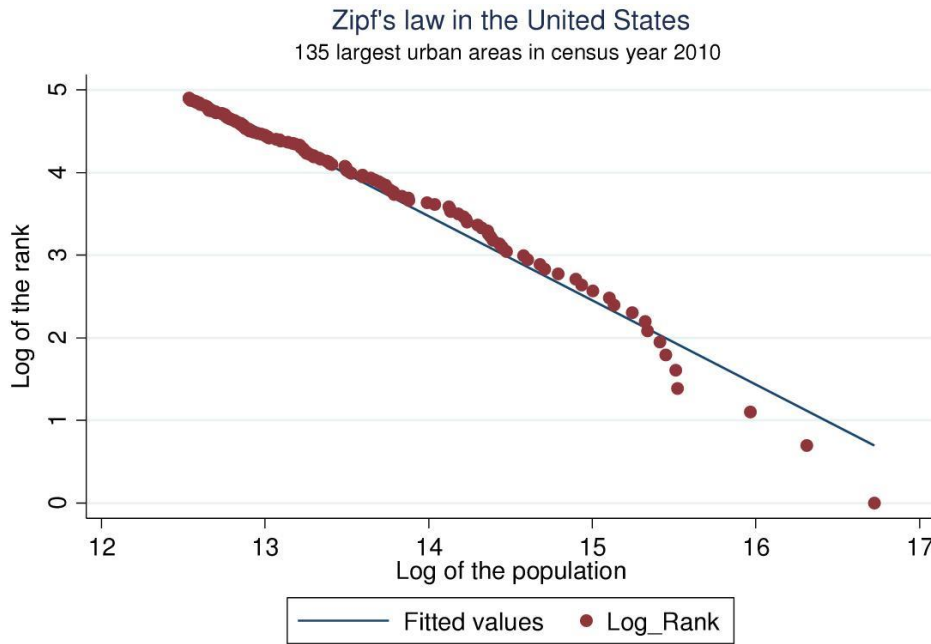
حيث إن

- ح ر : سكان مدينة معينة في النظام المدروس

- ح : 1 سكان المدينة الأولى في النظام المدروس.

ر : رتبة المدينة في النظام المدروس.¹

تمثيل بياني 1 التمثيل البياني لقاعدة الرتبة والحجم (قانون زيف) في توزيع المدن حسب عدد السكان.



المرجع: *Rank-size distribution* ، Wikipedia

يظهر المخطط العلاقة بين رتبة المدن وحجم السكان وفق قاعدة زيف، حيث تم ترتيب المدن تنازلياً حسب عدد السكان، ثم تم تمثيل العلاقة بيانياً. نلاحظ أن الخط البياني يأخذ اتجاهًا تنازلياً منتظماً، ما يدل على وجود علاقة عكسية بين رتبة المدينة وحجمها السكاني؛ فكلما ارتفعت رتبة المدينة (أي انتقلنا من المدينة الأولى إلى الثانية ثم الثالثة...) انخفض عدد سكانها تدريجياً.

ويعني ذلك أن المدينة الثانية يكون حجمها أقل من الأولى، والثالثة أقل من الثانية، وهكذا وفق تسلسل هرمي منتظم. كما يشير اقتراب النقاط من الخط المستقيم إلى وجود توازن نسبي داخل الشبكة الحضرية، في حين أن ابتعادها عنه يدل على وجود اختلال أو هيمنة مدينة كبرى على باقي المدن. وتُستعمل هذه الرسوم البيانية في الجغرافيا الحضرية لتشخيص بنية النظام الحضري وقياس درجة انتظام توزيع المدن داخل الإقليم.

¹ /Loi de Zipf et hiérarchie urbaine. Imad Mansour 2024 site <https://fr.scribd.com>

◀ أهمية قاعدة الرتبة والحجم (قانون زيف)

تكتسي قاعدة الرتبة والحجم أهمية كبيرة في الدراسات الحضرية والجغرافية، لأنها من أكثر الأدوات استعمالاً في تحليل تنظيم المدن داخل الدولة أو الإقليم، وفهم العلاقات القائمة بينها. ويمكن إبراز أهميتها فيما يلي:

• تحليل البنية الهرمية للشبكة الحضرية:

تسمح هذه القاعدة بفهم كيفية ترتيب المدن حسب الحجم السكاني، وتبين ما إذا كان النظام الحضري يتكون من مدينة كبرى تليها مدن متوسطة وصغرى بشكل متدرج ومنتظم، أم أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المراتب. فكلما اقترب توزيع المدن من نموذج زيف، دلّ ذلك على وجود سلم حضري واضح ومتوازن.

• قياس درجة التوازن الحضري:

تُستخدم القاعدة للكشف عن مدى التوازن في توزيع السكان والخدمات بين المدن. فإذا كان حجم المدن متوافقاً مع مراتبها، فهذا يدل على توزيع متقارب للوظائف الحضرية. أما إذا ظهرت مدينة ضخمة تفوق باقي المدن بكثير، فإن ذلك يعكس اختلالاً حضرياً وتمركزاً سكانياً واقتصادياً في قطب واحد.

• أداة للمقارنة بين الدول والأقاليم:

تُستعمل قاعدة الرتبة والحجم في المقارنات الدولية، حيث يمكن من خلالها معرفة الفروق بين الأنظمة الحضرية في الدول المتقدمة والدول النامية، أو مقارنة تطور الشبكة الحضرية داخل الدولة نفسها عبر فترات زمنية مختلفة.

• المساهمة في التخطيط الحضري والإقليمي:

تفيد نتائج هذه القاعدة المخططين في تحديد المدن التي تحتاج إلى دعم استثماري أو تجهيزات إضافية، وتشجيع نمو المدن المتوسطة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى، وتحقيق تنمية إقليمية أكثر توازناً.

• التنبؤ باتجاهات النمو الحضري:

يمكن استعمال القاعدة في تتبع تطور المدن مستقبلاً، خاصة عند توفر بيانات سكانية دورية، إذ تساعد في استشراف المدن التي قد تصعد في الترتيب الحضري أو تلك التي قد تعرف تراجعاً.

◀ نقد قاعدة الرتبة والحجم

رغم الأهمية الكبيرة لهذه القاعدة، إلا أنها تعرّضت لانتقادات متعددة من قبل الباحثين، لأن الواقع الحضري غالباً ما يكون أكثر تعقيداً من النموذج الرياضي الذي تقدمه.

• لا تنطبق على جميع الدول:

كثير من الدول، خاصة النامية، لا يظهر فيها توزيع حضري منتظم، بل تسود ظاهرة هيمنة مدينة كبرى واحدة تستقطب السكان والوظائف والإدارة، وهو ما يخالف قانون زيف. ويظهر ذلك في عدة عواصم عالمية حيث تتجاوز المدينة الأولى بكثير أحجام المدن التالية لها.

- **إهمال العوامل التاريخية والسياسية:**

لا تأخذ القاعدة بعين الاعتبار أثر الاستعمار، أو المركزية الإدارية، أو القرارات الحكومية، أو الحروب، أو التحولات الاقتصادية الكبرى، وهي عوامل تؤثر مباشرة في نمو المدن وتوزيع السكان. لذلك فإن تفسير النظام الحضري لا يمكن أن يعتمد على العامل العددي فقط.

- **الاعتماد على السكان فقط:**

ترتكز القاعدة على عدد السكان كمؤشر أساسي، لكنها تهمل مؤشرات أخرى مهمة مثل القوة الاقتصادية، الوظائف الإدارية، البنية التحتية، التأثير السياسي، ومكانة المدينة داخل الشبكات الوطنية والدولية. فقد تكون مدينة أقل سكاناً لكنها أكثر نفوذاً اقتصادياً.

- **طابعها الوصفي أكثر من التفسيري:**

توصف القاعدة بأنها أداة تصف أحجام المدن وعلاقاتها العددية، لكنها لا تفسر لماذا نمت مدينة معينة بسرعة، أو لماذا تراجعت مدينة أخرى، أي أنها تقدم النتيجة دون تفسير كامل للأسباب.

- **ضعف صلاحيتها في الفترات الانتقالية:**

في المراحل التي تعرف فيها الدول تغيرات اقتصادية سريعة، أو نزوحاً ريفياً قوياً، أو توسعاً عمرانياً غير منظم، تصبح القاعدة أقل دقة، لأن النمو الحضري يكون غير مستقر.

- **تجاهل البعد الوظيفي للمدن:**

قد تكون بعض المدن صغيرة من حيث السكان لكنها تؤدي وظائف استراتيجية (موانئ، مدن صناعية، مراكز سياحية)، وهو ما لا يظهر في نموذج زيف الذي يربط الأهمية بالحجم فقط.

رغم الانتقادات، تبقى قاعدة الرتبة والحجم من أهم الأدوات الكلاسيكية في تحليل التسلسل الهرمي الحضري، لكنها تحتاج إلى استعمالها مع مؤشرات أخرى اقتصادية ووظيفية وتاريخية حتى يكون التحليل أكثر دقة وواقعية¹.

- ❖ **قانون المدينة الأولى:**

يُشير قانون المدينة الأولى، كما صاغه مارك جيفرسون، إلى ظاهرة هيمنة مدينة واحدة داخل الدولة بشكل واضح على باقي المدن من حيث الحجم والوظائف والتأثير. وتُظهر هذه المدينة ترتيباً غير متوازن ضمن السلم الحضري، إذ تكون أكبر بكثير من المدينة الثانية والثالثة، حيث لاحظ جيفرسون أن حجمها قد يتجاوز ضعف أو ثلاثة أضعاف المدينة التالية، وقد يصل في بعض الحالات إلى أكثر من ذلك بكثير.

وقد بيّنت دراساته أن النسب بين المدينة الأولى والثانية والثالثة تختلف من دولة لأخرى، لكنها في المتوسط قد تأخذ شكلاً تقريبياً يعكس تفوقاً واضحاً للمدينة الأولى (مثل 100 : 20 : 30). كما تتأثر درجة «أولوية المدينة» بعوامل تاريخية وسياسية؛ إذ تزداد في الدول ذات الوحدة التاريخية القديمة مثل فرنسا

¹ Harold Carter, Urban Geography, Longman Group Limited, Londres, 1972, p. 45

وبلجيكا وألمانيا، بينما تكون أقل وضوحًا في الدول الحديثة أو ذات البنية الحضرية المتعددة المراكز مثل إيطاليا وأستراليا.

وتفسّر هذه الظاهرة أيضًا بعوامل اقتصادية وإدارية، حيث تتركز في المدينة الأولى الوظائف العليا للدولة مثل الإدارة، الصناعة، المواصلات، والخدمات التعليمية والصحية، مما يجعلها مركز جذب سكاني واقتصادي يؤدي إلى تضخمها على حساب باقي المدن. وتُلاحظ هذه الظاهرة بشكل واضح في عدد من الدول النامية حيث تُهيمن العاصمة على باقي النظام الحضري.

❖ الحجم الأمثل للمدن :

يناقش مفهوم الحجم الأمثل للمدن الإشكالية المتعلقة بالنمو الحضري الكبير وما يرافقه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية، مما دفع الباحثين إلى محاولة تحديد حجم مثالي للمدينة يوازن بين الكفاءة وجودة الحياة.

غير أن هذا المفهوم يظل غير محدد بشكل دقيق بسبب اختلاف المعايير المستخدمة في تقييم "الأمثلية"، والتي تشمل الكفاءة الاقتصادية، جودة الخدمات، مستوى المعيشة، سهولة الحركة، الموارد الطبيعية، والاعتبارات البيئية والاجتماعية.

وقد اقترح عدد من الباحثين تقديرات مختلفة للحجم الأمثل؛ فهناك من حدده بين 50,000 و100,000 نسمة، وآخرون اقترحوا 30,000 نسمة، بينما رأى البعض أنه قد يتراوح بين 10,000 و20,000 نسمة. في المقابل، رفض بعض الجغرافيين هذه التقديرات الثابتة، مؤكدين أن الحجم الأمثل يجب أن يرتبط بالوظيفة الاقتصادية والإقليمية للمدينة وليس بعدد السكان فقط.

وعليه، يمكن اعتبار الحجم الأمثل مفهومًا نسبيًا يتحدد وفق مجموعة من المعايير المتكاملة، أهمها:

- المعيار الاقتصادي (الموارد ومستوى المعيشة)
- المعيار الخدمي (توازن الخدمات مع عدد السكان)
- المعيار الإنساني (سهولة الحركة وجودة الحياة)
- المعيار البيئي (نظافة المدينة والمساحات الخضراء)
- المعيار الاجتماعي والأخلاقي (مستوى الجريمة والمشكلات الاجتماعية)
- المعيار التنظيمي (تنظيم استعمالات الأرض)

وبالتالي، فإن الحجم الأمثل لا يمكن اختزاله في رقم ثابت، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين الوظائف الحضرية والبيئة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمدينة¹.

❖ نظرية الأماكن المركزية:

تُظهر الجغرافيا الحضرية أن المدن تنشأ أساسًا بهدف تقديم الوظائف والخدمات لسكانها ولسكان الأقاليم المحيطة بها، وبذلك تُعد المدينة مكانًا مركزيًا يتحكم ويوجه الإقليم الذي يخدمه من خلال ما يسمى بـ

¹ قانون المدينة الأولى ، محاضرة رقم 34 الجامعة المستنصرية العراق 2024

الوظائف المركزية. وقد اهتم الباحثون بدراسة العلاقة بين الأماكن المركزية ووظائفها من جهة، وبين أقاليمها من جهة أخرى، مما أدى إلى ظهور عدة نظريات، أهمها نظرية الأماكن المركزية (Central Place Theory).

ظهرت هذه النظرية على يد الباحث الاقتصادي والجغرافي الألماني والتر كريستالر (Walter Christaller) سنة 1933، حيث درس منطقة سهلية في جنوب ألمانيا بهدف التوصل إلى قانون يحدد توزيع المدن، أحجامها، تباعدها، تصنيفها حسب الوظائف، وعلاقتها الإقليمية، إضافة إلى تحديد شكل وحجم الأقاليم المرتبطة بها. كما اعتقد أن هذه النظرية يمكن أن تُستعمل في تخطيط الأسواق والمؤسسات التجارية.

← فرضيات النظرية:

قام كريستالر على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- وجود منطقة سهلية متجانسة من حيث الطبيعة والبشر ووسائل النقل.
- توزيع سكاني متجانس في جميع أجزاء الإقليم، واعتماد الاقتصاد على الزراعة.
- تساوي القوة الشرائية للسكان وتجانس الدخل.
- اعتماد النقل أساساً على العربة المجرورة بالحيوانات.

← أسس النظرية:

استنتج كريستالر أن لكل مدينة دوراً مركزياً يتمثل في تقديم السلع والخدمات للإقليم المحيط بها، والذي سماه الإقليم المكمل (Complementary Region)، حيث:

- تقدم المدينة الخدمات والبضائع للسكان.
 - يزود الإقليم المدينة بالمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والحيوانية.
- وتنشأ المنافسة بين المدن في مناطق تداخل أقاليم النفوذ، لذلك اقترح كريستالر الشكل السداسي (Hexagonal Shape) بدل الشكل الدائري، لأنه يمنع وجود فراغات أو تداخل غير منظم بين مناطق التأثير، ولهذا سميت أيضاً بالنظرية السداسية.

كما بيّن أن المدن تتوزع ضمن نظام هرمي (Hierarchical System)، حيث تسيطر المدن الكبرى على مدن أصغر منها، وتشبه المدينة الكبرى بـ"الشمس" التي تدور حولها مدن وبلدات أصغر، بحيث تخدم كل مدينة كبرى عدداً كبيراً من المراكز الأصغر.

- المسافات بين المراكز:

تتباعد المراكز حسب الطبقات، حيث تكون المسافة في الطبقة الأولى حوالي 7 كم (يمكن قطعها في ساعة)، ثم تزداد تدريجياً وفق تدرج هرمي لتصبح: 12 كم، 21 كم، 36 كم، 62 كم، 108 كم، 186 كم حسب الطبقات السبع.

- السكان وعدد المراكز:

- الطبقة الأولى: 1000 نسمة.
- الطبقة الثانية: 2000 نسمة.
- الطبقة الثالثة: 4000 نسمة.
- الطبقة الرابعة: 10000 نسمة.
- الطبقة الخامسة: 30000 نسمة.
- الطبقة السادسة: 100000 نسمة.
- الطبقة السابعة: 500000 نسمة.

أما عدد المراكز فيتناقص كلما ارتفعت الطبقة، حيث تكون مدينة واحدة في أعلى طبقة، ويزداد العدد تدريجياً في الطبقات الأدنى وفق نظام هرمي.

- درجة المركزية:

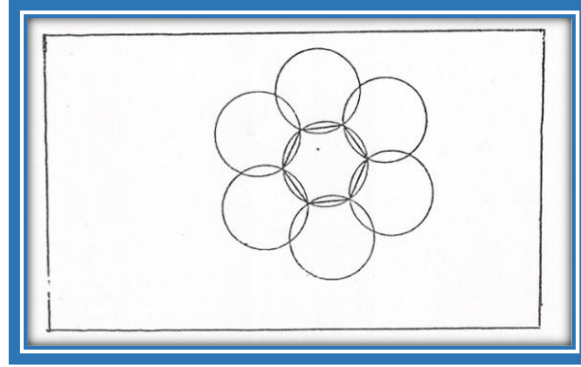
قاس كريستالر درجة مركزية المدينة باعتبارها حجم الأنشطة والخدمات التي تقدمها لسكان الإقليم، واعتبر أن من أفضل المؤشرات لذلك عدد التلفونات. وتُحسب درجة المركزية وفق العلاقة بين عدد تليفونات المدينة وسكانها وتلفونات الإقليم¹.

درجة المركزية = عدد تليفونات المدينة - سكان المدينة × عدد تليفونات الإقليم

عدد سكان المدينة

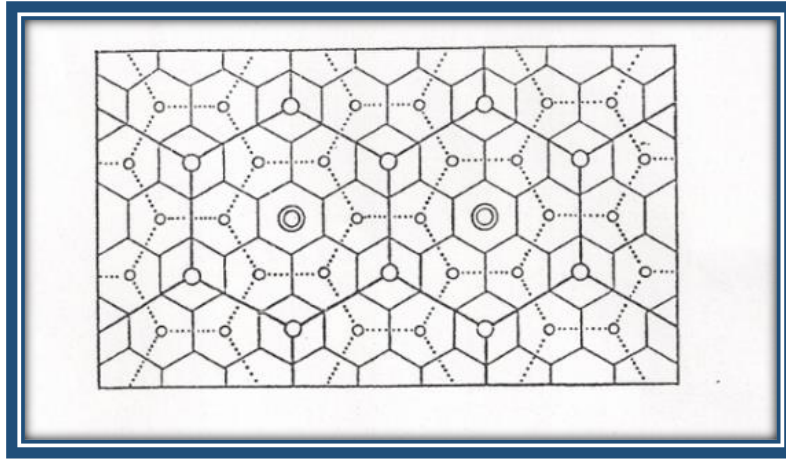
شكل 6 الأساس النظري لمجالات المدن المتجانسة حجماً والمتشابهة نفوذاً

¹ Christaller, W. (1933). *Die zentralen Orte in Süddeutschland: Eine ökonomisch-geographische Untersuchung über die Gesetzmäßigkeit der Verbreitung und Entwicklung der Siedlungen mit städtischen Funktionen*. Jena: Gustav Fischer.



المصدر: عبد الفتاح محمد وهيبة

شكل 7: شبكة كريستالر للمدينة



المصدر: عبد الفتاح محمد وهيبة

توضح نظرية الأماكن المركزية أن توزيع المدن يتم ضمن نظام هرمي منتظم، حيث تختلف المدن في الحجم والوظيفة والتأثير، وترتبط كل مدينة بإقليم مكمل، كما أن المسافات والسكان وعدد المراكز تتحدد وفق تنظيم هرمي دقيق، مما يفسر البنية الحضرية بطريقة علمية ومنهجية.

❖ قانون الجاذبية الحضرية:

يعتبر قانون الجاذبية الحضرية أداة تحليلية تهدف إلى قياس وتفسير "التفاعل المكاني" بين المناطق. الفكرة الأساسية مستوحاة من فيزياء "نيوتن"، حيث يُنظر إلى المدن كأجرام لها "كتلة" تولد قوة جذب.

نص القانون: "حجم التفاعل (هجرة، تجارة، تسوق، مرور) بين مدينتين يزداد كلما زاد حجم كتلتها (السكانية أو الاقتصادية)، وينقص كلما زادت المسافة الفاصلة بينهما".

المعادلة الرياضية:

$$T_{ij} = k \times (P_i \times P_j) / d_{ij}^n$$

وهو يمثل قانون الجاذبية الحضرية حيث:

- (T_{ij}) قوة التفاعل بين المدينتين
- (P_i) و (P_j) عدد سكان المدينتين
- (d_{ij}) المسافة بينهما
- (n) معامل الاحتكاك المكاني
- (k) ثابت رياضي¹

◀ أهمية القانون في الدراسات الحضرية:

تكمن أهمية هذا القانون في كونه يحول الظواهر الاجتماعية والعمرائية العشوائية إلى نموذج رياضي قابل للقياس والتنبؤ، وتتجلى أهميته في:

1. فهم الهيكل الإقليمي: يساعد في تحديد "مناطق النفوذ" لكل مدينة، ومعرفة أي المدن تسيطر اقتصادياً واجتماعياً على المناطق المحيطة بها.
2. تفسير التدفقات البشرية: يعلل لماذا يجذب السكان لمدن بعيدة كبرى ويتجاهلون مدناً صغيرة أقرب إليهم.
3. ترشيد الاستثمار: يساعد صناع القرار في توجيه الاستثمارات نحو المراكز التي تمتلك "قوة جذب" عالية لضمان نجاح المشاريع الاقتصادية.
4. العدالة المكانية: يكشف عن المناطق "المهمشة" التي تعاني من ضعف الجاذبية، مما يستدعي تدخلات تخطيطية لرفع كفاءتها².

◀ تطبيقات القانون في التخطيط العمراني:

يُستخدم القانون بشكل عملي في عدة مجالات حيوية:

1. تخطيط النقل والمواصلات:
 - يُستخدم للتنبؤ بعدد الرحلات اليومية بين الأحياء السكنية ومناطق العمل، وعلى أساسه يتم تحديد عرض الطرق وسعة وسائل النقل العام.
2. توطين الخدمات والمرافق الكبرى:
 - عند الرغبة في بناء (مستشفى جامعي، مول تجاري ضخم، مطار)، يُطبق القانون لاختيار الموقع الذي يضمن أقصى وصول للسكان من المدن المجاورة.
3. دراسات الهجرة الداخلية:

¹ Haynes, K. E., & Fotheringham, A. S. (1984). *Gravity and Spatial Interaction Models*. Sage University Papers

² Rodrigue, J. P. (2020). *The Geography of Transport Systems*. Routledge.

- توقع اتجاهات الهجرة من الريف إلى الحضر، وتحديد المدن التي ستواجه ضغطاً سكانياً مستقبلياً للاستعداد بتوفير السكن والخدمات.

4. تحديد النطاق التجاري (تجارة التجزئة):

- تستخدمه الشركات الكبرى لتحديد "مساحة السوق"؛ أي إلى أي مدى يمكن للزبائن أن يقطعوا مسافة للوصول إلى متجر معين قبل أن يجذبوا لمنافس آخر¹.

❖ قانون النفوذ الحضري:

يشير "نطاق النفوذ الحضري إلى المساحة الجغرافية المحيطة بالمدينة والتي ترتبط بها وظيفياً واقتصادياً واجتماعياً.

ويُعرف قانون أو "نطاق النفوذ الحضري" بأنه المجال المكاني الذي تمارس فيه المدينة هيمنتها وتقدم فيه خدماتها (الإدارية، التجارية، الصحية، والتعليمية) للمناطق التابعة لها.

- الأساس النظري: يرتبط بنظرية "الأماكن المركزية" (Central Place Theory) "لـ" والتر كريستالر"، والتي تفترض أن المدن تترتب في نظام هرمي؛ فكلما كبر حجم المدينة وزادت رتبته، واتسع نطاق نفوذها الجغرافي ليشمل مدناً أصغر وقرى أبعد.
- الديناميكية: النفوذ ليس ثابتاً، بل هو "منطقة جذب" تتأثر بجودة الخدمات وسهولة الوصول².

يُستخدم قانون النفوذ الحضري لتحديد مجال تأثير المدن وحدود نفوذها داخل المجال الجغرافي، وذلك بالاعتماد على حجم السكان والمسافة الفاصلة بين المدن. ويُعدّ قانون نقطة الانكسار من أشهر القوانين المستعملة في هذا المجال، حيث يسمح بتحديد النقطة التي ينتهي عندها نفوذ مدينة ويبدأ نفوذ مدينة أخرى.

◀ معادلة القانون:

$$X = d_{ab} / (1 + \sqrt{P_a / P_b})$$

شرح الرموز:

- X : المسافة بين المدينة الصغرى وحدّ النفوذ الحضري.
- d_ab : المسافة الإجمالية بين المدينتين.
- P_a : عدد سكان المدينة الكبرى.
- P_b : عدد سكان المدينة الصغرى.

يساعد هذا القانون في تحديد حدود النفوذ الحضري بين المدن، كما يُستخدم في الدراسات الجغرافية والتخطيط الإقليمي وتحليل العلاقات الحضرية.

¹ Batty, M. (2013). *The New Science of Cities*. MIT Press.

² Christaller, W. (1933). *Central Places in Southern Germany*. (Translated by C.W. Baskin, 1966)

أهمية قانون النفوذ الحضري

1. تحديد التراتبية الحضرية: يساعد في فهم ترتيب المدن داخل الإقليم (مدن مركزية، مدن تابعة، تجمعات ريفية).
2. كشف الفجوات التنموية: يوضح المناطق "الميتة" أو البعيدة عن نفوذ أي مركز حضري، والتي تعاني من نقص الخدمات.
3. فهم التبعية المكانية: تفسير لماذا تعتمد منطقة معينة على مدينة "أ" بدلاً من مدينة "ب" القريبة منها، بناءً على قوة النفوذ الوظيفي¹.

تطبيقاته في التخطيط العمراني:

- إعداد المخططات التوجيهية) مثل PDAU في الجزائر: (يستخدم لتحديد مسارات التوسع العمراني المستقبلية بناءً على مناطق الضغط والجذب.
- توزيع التجهيزات العمومية: يساعد المخطط في تحديد أين يجب وضع "مستشفى جهوي" أو "جامعة" لضمان أنها تخدم أكبر نطاق نفوذ ممكن دون تداخل مع مراكز أخرى.
- التنمية الإقليمية المتوازنة: يساعد الدولة في خلق "أقطاب نمو" جديدة لكسر نفوذ المدن الكبرى التي تعاني من الاكتظاظ (مثل محاولة تخفيف نفوذ العاصمة بإنشاء مدن جديدة).
- تخطيط شبكات النقل: تصميم خطوط المواصلات لتربط "قلب المدينة" بالأطراف الواقعة تحت نفوذها لضمان تدفق العمالة والسلع².

يتضح أن قاعدة الرتبة والحجم (قانون زيف) تُعد من أهم القواعد الأساسية في دراسة التنظيم الحضري، لأنها تمثل المدخل الأول لقياس مدى توازن الشبكة الحضرية وترتيب المدن حسب أحجامها السكانية داخل الإقليم. فمن خلالها يمكن معرفة ما إذا كان النظام الحضري يسير وفق توزيع مندرج ومنتظم، أو أنه يعرف اختلالاً وهيمنة مدينة كبرى على باقي المدن. ولهذا ترتبط هذه القاعدة ارتباطاً وثيقاً بباقي القوانين والنظريات الحضرية، إذ إن ابتعاد توزيع المدن عن نموذج زيف يؤدي غالباً إلى ظهور قانون المدينة الأولى الذي يعكس سيطرة مدينة واحدة، كما تتكامل مع نظرية الأماكن المركزية في تفسير التدرج الوظيفي بين المدن، ومع قانون الجاذبية الحضرية في فهم قوة التفاعل بين المراكز الحضرية حسب أحجامها، ومع قانون النفوذ الحضري في تحديد مجالات تأثير المدن داخل الإقليم. كما تساعد نتائجها في تقييم الحجم الأمثل للمدن ومدى الحاجة إلى دعم المدن المتوسطة والصغرى لتحقيق التوازن المجالي. وعليه، فإن قاعدة الرتبة والحجم تُعد حجر الأساس الذي تنطلق منه معظم تحليلات التسلسل الهرمي الحضري، لما توفره من مؤشر واضح على بنية الشبكة الحضرية وعلاقتها الداخلية.

¹ Learning from Mega-City Regions in Europe. Routledge

² محمد فواد الطائي (2014). جغرافية المدن: رؤية معاصرة. دار الفكر العربي.

7.I الوظائف الحضرية ودورها في إشعاع المدينة

1.7.I مفهوم الوظيفة الحضرية:

تتطور النشاطات التي يقوم بها الإنسان حسب درجة احتياجه لها في المدينة لتشكل في النهاية وظائف حضرية تبرز بالمدينة وقد تطرق العديد من المختصين في المجال الحضري إلى تعريف الوظيفة الحضرية حيث في المؤتمرات الدولية للعمارة المعاصرة وبالتحديد عند le Corbusier ظهر مصطلح fonctionnalisme وخص به في الواقع استخدام التبسيط والآلية في الهندسة التحليلية، من أجل تلبية الحاجات الإنسانية وهو يلخص النشاطات الإنسانية في 04 وظائف السكن، العمل، الترفيه¹. **السكن:** وهو النواة الابتدائية للعمران، كما يجب ابعاد البنايات عن بعضها البعض لتحرير المجال الفائدة المساحات الكبيرة ومن أجل ادخال التشميس.

- **العمل:** يجب ان تكون الصناعات متموضعة في أماكن عبور المواد الأولية، كما يجب أن تكون المساحات بين المناطق السكنية قصيرة جدا.
- **التنقل:** يجب التفريق بين حركة المشاة وحركة السيارات وتحديد لكل نوع من وسائل النقل طريقه الخاصة به
- **صحة الجسد والروح:** تم إعطاء أهمية بالغة للترفيه والانسجام، مع ضرورة تواجد في كل حي سكني مساحات خضراء تحتوي على مختلف التجهيزات.

7.I.2- تطور الوظائف الحضرية في المدينة:

لقد تطور تنوع الوظائف والخدمات في المدينة في اتجاهين زمني ومجالي:

- **الاتجاه الزمني:** كانت المدن في العصور القديمة محدودة من حيث الحجم والوظيفة وكان عنصر الحماية والتحصين ضد أي هجوم خارجي عليها هدف رئيسي لسكان المدن وعليه كانت الوظيفة الدفاعية أكثر الوظائف تبلورا واسبقها للظهور وقد رافق عامل الحماية عنصر آخر وهو عنصر الإدارة، فأصبحت معظم مراكز تلك المدن مراكز إدارية بالنسبة لأقاليمها وتحول لعواصم إقليمية وأحيانا عواصم للولايات أو الدول.
- في ظل الحماية والدفاع والامن النسبي نشأت الحرف اليدوية البسيطة وتركزت في المدينة، كما استقرت الأسواق التجارية حول الحصون ولكن التطور الحقيقي ظهر مع قدوم الثور الصناعية، والتي ساعدت المدينة على التحول من مركز استهلاك السلع الواردة اليها من اقليمها الى مراكز انتاج تغذي اقليمها الوظيفية بالمنتجات الصناعية وبعد ان كانت الأهمية بالمدن الحربية والتجارية والتي يغلب عليها صفة الاستهلاك، برزت أهمية المدينة الصناعية حديثا فنمت بسرعة فائقة من حيث المساحة والسكان بفضل وسائل الحركة السريعة وأصبح التخصص في الوظيفة أو الوظائف افتراضي تجريدي بحث لا يصور الواقع وان وجد ما قد يزكيه بالنسبة للمراحل الأولى من نشأة بعض المدن في العصور السابقة. قد يكون من المفيد عند دراستنا لمدينة معاصرة ان نتبع عوامل نموها تاريخيا فتتطرق بذلك للوظائف التي كانت السبب الرئيسي في وجودها ولكن الصورة الحالية للمدينة تتطلب تحديد أماكن ممارسة النشاطات كما ان هذا لا ينسبنا أن بعض المدن تفوقت في اتجاهات معينة نتيجة لعوامل طبيعية وبشرية معقدة.

¹ (Pierre Merlin, dictionnaire de l'urbanisme et du l'aménagement Edition casbah page 10 2010 p353)

- **الاتجاه المجالي:** يقصد به تطور الحجم من حيث اتساع الرقعة الأرضية وتزايد السكان والكثافة فالمدينة ظاهرة بشرية مهمة، لعل ما يميزها عنصر الديناميكية أي الحركة والنمو المستمرين.¹

I.7.3- أنواع الوظائف الحضرية وأثرها في إشعاع المدينة :

ترتبط الوظائف الحضرية بدرجة تطور المدينة وحجمها، إذ كلما ازداد حجم المدينة واتسع عدد سكانها، تنوعت وظائفها وتعددت مجالات تأثيرها. فالمدن الصغيرة غالباً ما تتميز بوظيفة واحدة أو بوظائف محدودة، مثل مدينة الحمامات التي يغلب عليها الطابع السياحي، في حين تتميز المدن الكبرى بتعدد وظائفها، مثل مدينة تونس التي تجمع بين الوظائف السياسية والإدارية والتجارية والصناعية. كما توجد مدن عالمية اشتهرت بوظائف محددة ذات إشعاع دولي، مثل مكة المكرمة بوظيفتها الدينية، وأكسفورد بوظيفتها الجامعية، وباريس بوظيفتها الثقافية، ونيويورك بوظيفتها المالية، ولندن بوظيفتها الإعلامية.

أ. الوظيفة السكنية:

تُعد الوظيفة السكنية من الوظائف الأساسية في المدينة، إذ تحتل جزءاً كبيراً من استعمالات الأرض الحضرية باعتبارها موجهة لإيواء السكان وتوفير الاستقرار الاجتماعي. ويُعتبر السكن الوظيفة الرئيسية للمدن، حيث ينتشر في مختلف أجزائها باستثناء بعض المناطق المتخصصة كالمصانع والمخازن والمراكز الإدارية. وقد أولت الدراسات الحضرية اهتماماً واسعاً لهذه الوظيفة نظراً لدورها المركزي في تنظيم المجال الحضري وتوجيه التوسع العمراني.²

ب. الوظيفة الصناعية:

تُعتبر الوظيفة الصناعية من الركائز الأساسية في نمو المدن وتطورها، إذ تحتل في أغلب المدن مساحة معتبرة من المجال الحضري. كما تسهم الصناعة في خلق فرص العمل وجذب السكان من الأرياف نحو المراكز الحضرية. وقد أدى تطور الصناعة منذ القرن التاسع عشر إلى ارتفاع نسبة السكان الحضريين في الدول الصناعية، وأصبحت المدن مراكز رئيسية للإنتاج والاستقطاب السكاني.³

ج. الوظيفة الترفيهية:

تُعد الوظيفة الترفيهية من الوظائف المهمة داخل المدينة، خاصة في ظل ضغوط الحياة المعاصرة وما تفرضه من إرهاق نفسي وجسدي. وتشمل هذه الوظيفة الحدائق العامة، المنتزهات، المساحات الخضراء، الملاعب، دور السينما، المسارح، والفنادق. وتُشكل هذه المرافق متنفساً لسكان المدينة، لذلك اهتم بها المخططون الحضريون وخصصوا لها نسباً معتبرة ضمن الأحياء السكنية.⁴

د. وظيفة النقل:

تُعد وظيفة النقل عنصراً أساسياً لاستمرار باقي الوظائف الحضرية، إذ لا يمكن للسكن أو الصناعة أو التجارة أن تتطور دون شبكة فعالة من المواصلات. فالمدينة تتكون من أنشطة متباعدة ومتنوعة تحتاج

¹ (علي سالم احمدان الشوارة، المدن تضخمها سلبياتها تخطيطها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع 2014، ص 350-351)

² جاكولين بوجو قاريني، ترجمة حلومي عبد القادر، الجغرافيا الحضرية، 1989، ص 189.

³ صبري فارس الهيبي، جغرافية المدن، 2009، ص 164-166.

⁴ صبري فارس الهيبي، جغرافية المدن، مرجع سابق، ص 238.

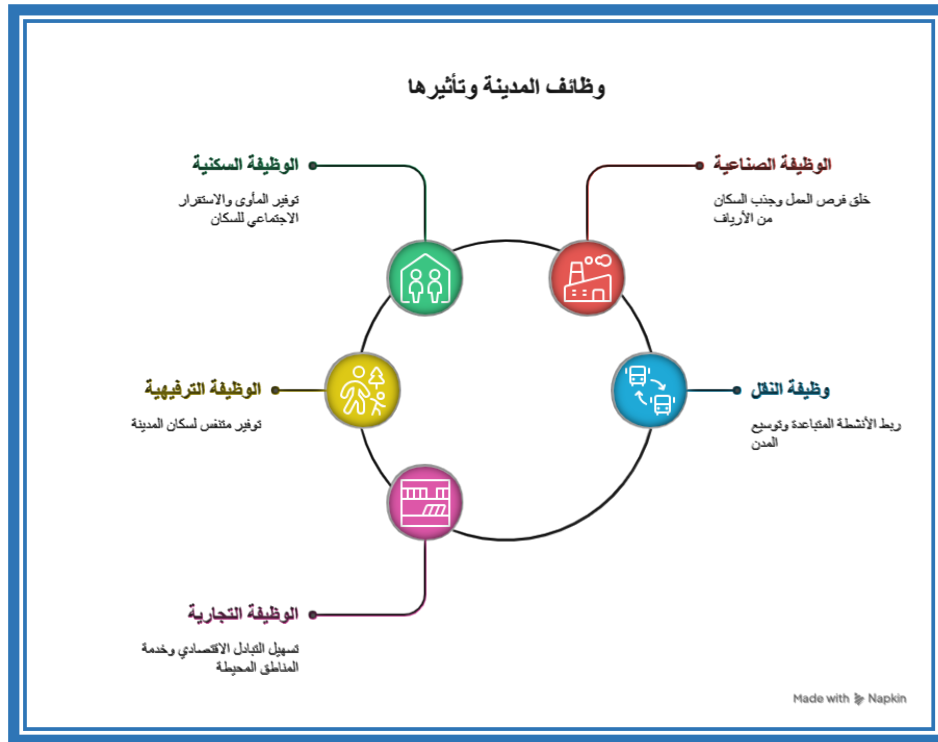
إلى الربط والتنقل المستمر، وهو ما تؤديه الطرقات ووسائل النقل المختلفة. كما ساهم النقل الحضري في توسع المدن وإعادة هيكلتها وربط أجزائها الداخلية والخارجية¹.

ه. الوظيفة التجارية

تحتل الوظيفة التجارية مكانة بارزة في المدينة، إذ تشمل مختلف الأنشطة المرتبطة بالتبادل وتحقيق الربح، مثل الأسواق والمحلات والمراكز التجارية والخدمات المالية. وتتميز بتمركزها غالباً في قلب المدينة حيث الأراضي ذات القيمة المرتفعة، كما لا تقتصر خدماتها على سكان المدينة فقط، بل تمتد إلى المناطق الريفية المحيطة بها. وتزداد أهمية الوظيفة التجارية كلما ازداد حجم المدينة واتسعت علاقاتها الاقتصادية².

يتحدد إشعاع المدينة بمدى تنوع وظائفها وقدرتها على خدمة محيطها المحلي والإقليمي والدولي. فالمدينة التي تجمع بين السكن والصناعة والتجارة والنقل والترفيه تكون أكثر جذباً للسكان والاستثمارات وأكثر تأثيراً في المجال المحيط بها. كما أن بعض المدن تكتسب إشعاعاً واسعاً بسبب تخصصها في وظيفة معينة ذات أهمية عالمية، مثل الوظيفة الدينية أو المالية أو الثقافية³.

الشكل رقم 09: وظائف المدينة وتأثيرها



المصدر: من انجاز الطالب

دور الإدارة في توجيه النمو الحضري:

¹ جاكلين بوجو قاريني، ترجمة حلبي عبد القادر، *الجغرافيا الحضرية*، مرجع سابق، ص 161.

² صلاح الجنابي، *استعمالات الأرض في المدينة*، 1974، ص 60.

³ جاكلين بوجو قاريني، *الجغرافيا الحضرية*، 1989.

لقد ارتبط مفهوم ظاهرة التحضر (النمو الحضري) بمعاني كثيرة، منها الإشارة إلى حركة السكان وما يتبعه من تزايد نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة أولئك الذين يقيمون في المناطق الريفية

حيث ذهبت هوب تيسدال H.Tisdale في تعريفها للظاهرة الحضرية إلى أنها " عملية تتضمن حركة للسكان من حالة أو موقف أقل تركيزاً إلى آخر أكثر تركيزاً"¹ ، إذ يعتبر تزايد السكان المقيمين في الحضر مؤشراً إحصائياً دقيقاً لقياس عمليات النمو الحضري، ومنها الإشارة إلى انتشار أنماط السلوك و أساليب الفكر الحضرية، عبر انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة.²

تعاني المدن الجزائرية من اختلالات كبيرة نتيجة التحولات العميقة والسريعة التي عرفتها، والتي أفرزت ما يُعدّ " أزمة حضرية حقيقية" تبدو مؤشرات بارزة على مورفولوجيا المدينة ونظامها الاجتماعي ونسيجها الاقتصادي وأساليب تدبيرها وحكمها.

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) الإطار الاستراتيجي الأعلى الذي تعتمد عليه الدولة الجزائرية في توجيه النمو الحضري وإعادة تنظيم المجال الوطني، حيث يقوم على رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم، والحد من التركيز العمراني في الشمال، وتثمين قدرات الهضاب العليا والجنوب من خلال إنشاء أقطاب تنموية جديدة، وتعزيز الربط بين المدن عبر شبكات النقل والبنية التحتية الكبرى. كما يسعى هذا المخطط إلى رفع تنافسية المجال الوطني ودمجه في الديناميات الاقتصادية المعاصرة، عبر توجيه الاستثمارات العمومية نحو مناطق أكثر توازناً مجالياً.

وفي هذا السياق الاستراتيجي، يتكامل دور SNAT مع التقسيم الإداري للمجال الذي يُعدّ الإطار التنظيمي لتطبيق السياسات العمومية، حيث تُقسم الجزائر إلى ولايات ودوائر وبلديات، وتُعتبر البلدية الخلية الأساسية في تنفيذ سياسات التهيئة والتعمير. ويسمح هذا التقسيم بتوزيع الصلاحيات بين الدولة والجماعات المحلية، غير أن التفاوت في الإمكانيات يجعل الدولة المركزية تضطلع بدور توجيهي لضمان الانسجام بين مختلف المستويات الترابية.³

وتعتمد الإدارة في تنزيل هذه التوجهات على أدوات التهيئة والتعمير، وعلى رأسها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) الذي يحدد التوجهات الكبرى لاستعمالات الأرض وتوسع العمران على مستوى المدينة، ومخطط شغل الأراضي (POS) الذي يترجم هذه التوجهات إلى قواعد تفصيلية دقيقة تنظم البناء والكثافة والوظائف الحضرية داخل النسيج العمراني. وتُستخدم هذه الأدوات لضبط التوسع الحضري، وحماية الأراضي الفلاحية، وإعادة هيكلة الأحياء غير المنظمة.

كما تدعم الإدارة هذا التوجيه عبر سياسات قطاعية مرافقة، أبرزها سياسة السكن التي تهدف إلى معالجة العجز السكني من خلال برامج السكن الاجتماعي والتساهمي، وسياسة النقل التي تسعى إلى تحسين السيولة الحضرية وتقليل الاختناق داخل المدن، إضافة إلى برامج التجديد الحضري التي تهدف إلى إعادة تأهيل الأحياء الهشة وإدماجها في النسيج الحضري الرسمي عبر تحسين التجهيزات والخدمات الأساسية.

¹ السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ج1 2011 ص 97
² عبد المنعم أنور، الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة 1970 ص 57
³ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم snat

وفي إطار التطور الحديث، أصبح التدخل الإداري يستند إلى مقارنة التنمية المستدامة والحكمة الحضرية، من خلال إدماج البعد البيئي في التخطيط الحضري، وترشيد استغلال الموارد، والحد من المخاطر البيئية، وهو ما تجسد في مشاريع الأحياء الإيكولوجية التي تعتمد على معايير بيئية في التصميم والتسيير¹.

كما تم تعزيز هذا الإطار عبر ترسانة قانونية مهمة، خاصة القانون التوجيهي للمدينة (06-06) الذي يهدف إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وتحسين جودة الحياة الحضرية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين الحضريين².

وعليه، يتضح أن توجيه النمو الحضري في الجزائر يتم عبر منظومة متكاملة تتدرج من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) كإطار استراتيجي، إلى التقسيم الإداري كإطار تنظيمي، ثم أدوات التهيئة والتعمير PDAU وPOS، وصولاً إلى السياسات القطاعية والإطار القانوني، بما يعكس انتقالاً نحو تخطيط حضري شامل ومستدام.

غير أن فعالية هذا النظام التخطيطي تتجسد بشكل عملي من خلال التجارب الحضرية الميدانية التي تعكس كيفية تطبيق الإدارة لدورها في توجيه النمو الحضري. ففي مشروع علي منجلي تم توجيه النمو الحضري عبر إنشاء مدينة جديدة لامتصاص الضغط الديمغرافي، غير أن التركيز كان منصباً على الوظيفة السكنية دون تحقيق توازن مع الوظائف الاقتصادية والخدماتية. أما في وهران فقد تدخلت الإدارة لإعادة هيكلة الأحياء الفوضوية ودمجها في النسيج الحضري الرسمي. وفي مشروع بوغزول تم تبني مقارنة استراتيجية تهدف إلى إعادة التوازن الإقليمي عبر إنشاء قطب حضري جديد في الهضاب العليا. وتُظهر هذه التجارب أن التدخل الإداري، رغم أهميته، يعاني أحياناً من عدم التكامل في الرؤية والوظائف.

كما أن فعالية هذا الدور ترتبط بعوامل حاسمة، أبرزها التمويل، إذ يؤدي ضعف استقلالية الجماعات المحلية وتبعية الموارد للمركز إلى تأخر المشاريع وضعف التجهيزات، مما يحد من قدرة الإدارة على التحكم في النمو الحضري. إضافة إلى ذلك، تُعد المشاركة الشعبية عنصراً أساسياً في نجاح السياسات الحضرية، غير أن محدودية إشراك المواطنين في اتخاذ القرار واستمرار بعض الممارسات غير التشاركية يضعف نجاعة التدخل الإداري ويؤثر على استدامة المشاريع.

وفي ظل هذه التحديات، تتجه الإدارة نحو تطوير أدواتها من خلال اعتماد التخطيط الاستراتيجي، والرقمنة، ومفهوم المدن الذكية، بما يسمح بالانتقال من إدارة تفاعلية إلى إدارة استباقية قادرة على توجيه النمو الحضري بفعالية أكبر.

وعليه، يتضح أن توجيه النمو الحضري في الجزائر يتم عبر منظومة متكاملة و مترابطة تبدأ من SNAT كإطار استراتيجي وطني، مروراً بالتقسيم الإداري، ثم أدوات التهيئة والتعمير (PDAU وPOS)، وصولاً إلى السياسات القطاعية والإطار القانوني، مع انعكاس هذه المنظومة في التجارب الميدانية، بما يعكس انتقالاً تدريجياً نحو تخطيط حضري شامل ومستدام، رغم استمرار بعض الاختلالات المرتبطة بالتمويل والحكمة والمشاركة³.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 77، 2001.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06 المتعلق بالمدينة، الجريدة الرسمية رقم 15، 2006.

³ بن عطية، عبد القادر، التخطيط الحضري وتهيئة الإقليم في الجزائر: بين السياسات العمومية والتحديات الميدانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.

8.I. التشريعات القانونية في تنظيم الإقليم:**8.I.1 المنظومة القانونية الكبرى دساتير الجزائر:**

. يُعدّ التنظيم الإقليمي في الجزائر من القضايا الدستورية التي شهدت تطوراً متدرجاً منذ الاستقلال، وارتبط مساره بمختلف المراحل السياسية والدستورية التي عرفتها الدولة. فقد أرسى دستور 1963 الأساس الأول للتنظيم الإقليمي من خلال اعتماد البلدية والولاية كوحدتين إداريتين رئيسيتين، مع اعتبار البلدية الخلية الأساسية في التنظيم الإداري، بما يعكس توجهاً نحو تقريب الإدارة من المواطن. وبعد توقيف العمل بهذا الدستور سنة 1965، تم تنظيم الإقليم عبر نصوص قانونية أهمها الأمر 24-67 المتعلق بالبلدية والأمر 38-69 المتعلق بالولاية، حيث تم تكريس الشخصية المعنوية والاستقلال المالي للجماعات الإقليمية.

ومع صدور دستور 1976، عاد التنظيم الإقليمي إلى الإطار الدستوري، إذ أقر مبدأ اللامركزية وربط الجماعات المحلية بأدوار تنموية، رغم استمرار هيمنة المركزية. ثم حافظ دستور 1989 على الثنائية التقليدية المتمثلة في البلدية والولاية، مع إحالة تفاصيل التنظيم إلى القوانين العادية، خاصة قانون البلدية 08-90 وقانون الولاية 09-90.

أما دستور 1996 فقد أكد نفس الهيكلية الإقليمية، مع تعزيز دور المجالس المنتخبة، غير أن الواقع الإداري عرف ظهور تنظيمات جديدة كالمقاطعات الإدارية والمحافظات دون تكريس دستوري صريح. كما جاء تعديل 2016 ليؤكد النموذج نفسه دون إصلاحات جوهرية.

وفي دستور 2020، استحدث المشرع مفهوم البلديات ذات التدابير الخاصة لمعالجة الفوارق التنموية بين المناطق، مع بقاء التنظيم الإقليمي الجزائري قائماً أساساً على نموذج ثنائي تقليدي يتمثل في البلدية والولاية، دون توسيع هيكل كبير يواكب التحولات التنموية الحديثة.¹

8.I.2 التشريعات الأساسية للجماعات الإقليمية:**❖ قانون الولاية 07-12:**

يُعدّ قانون الولاية رقم 07-12 من أبرز النصوص التشريعية التي أرسى دعائم اللامركزية الإدارية في الجزائر، إذ جاء ليكرّس مبدأ التسيير الحر للجماعات المحلية، من خلال منح المجالس المنتخبة قدراً من الاستقلالية في إدارة شؤونها المحلية. غير أن هذا القانون أبقى في الوقت ذاته على رقابة مشددة تمارسها السلطة المركزية ممثلة في شخص الوالي، الذي يحتل مركزاً مزدوجاً بوصفه مندوباً للحكومة وممثلاً للدولة على مستوى الولاية في آن واحد، وهو ما أفضى عملياً إلى اختلال في موازين الصلاحيات بينه وبين رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وفي مجال التهيئة والتعمير وتنظيم الإقليم، تتجلى مظاهر هذا التداخل بوضوح، حيث يضطلع رئيس المجلس الشعبي البلدي من الناحية القانونية بإصدار رخص البناء والتعمير ومراقبة مدى مطابقة البناءات للمعايير التنظيمية، فضلاً عن إعداد المخططات البلدية للتهيئة والتعمير. بيد أن هذه الصلاحيات تبقى مقيّدة من الناحية العملية، نظراً لخضوع المصالح التقنية غير الممركزة كمديرية التجهيزات العمومية لسلطة الوالي لا البلدية، مما يجعل رأي هذه الهيئات ملزماً لرئيس المجلس الشعبي البلدي عند البت في طلبات الرخص والشهادات. يُضاف إلى ذلك أن المخططات البلدية مُلزّمة بالانسجام مع المخططات

¹ صابر نصر الدين عبد السلام، المكانة الدستورية للجماعات الإقليمية في الجزائر، دراسة مقارنة، جامعة بومرداس الجزائر 2023 ص 222

الولائية والوطنية التي يُشرف على إعدادها الوالي، مما يُضيق هامش استقلالية البلدية في تسيير إقليمها ويُعمق التبعية للسلطة المركزية¹.

❖ قانون البلدية رقم 10-11 :

. صدر قانون البلدية رقم 10-11 بتاريخ 22 يونيو 2011، لِيُعدّ من أهم النصوص المنظمة للإقليم المحلي في الجزائر، حيث عرّف البلدية بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتمثل قاعدة اللامركزية ومجال ممارسة المواطنة والمشاركة في تسيير الشؤون العمومية.

وفي مجال تنظيم الإقليم، منح القانون للبلدية دوراً محورياً من خلال إشراكها في التهيئة والتنمية المحلية، إذ تتولى إعداد البرامج التنموية السنوية والمتعددة السنوات وتنفيذها في إطار المخططات الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة. كما ألزم بأخذ رأي المجلس الشعبي البلدي قبل إنجاز مشاريع الاستثمار والتجهيز داخل إقليم البلدية، خاصة ما تعلق بحماية الأراضي الفلاحية والبيئة.

وفي مجال التعمير، خول القانون للبلدية صلاحية اعتماد أدوات التعمير، والموافقة على المشاريع التي قد تؤثر على الصحة العمومية أو البيئة، مع مراقبة احترام استعمالات الأراضي ومطابقة عمليات البناء، إضافة إلى منح رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطة تسليم رخص البناء والهدم والتجزئة. كما أوكل إليها حماية الأملاك العقارية الثقافية والحفاظ على الانسجام العمراني للتجمعات السكنية.

وعليه، يظهر أن قانون البلدية 10-11 منح البلدية مكانة أساسية في تنظيم الإقليم، باعتبارها الفاعل المحلي الأقرب إلى المواطن، غير أن فعالية هذه الصلاحيات تبقى مرتبطة برقابة السلطة المركزية ممثلة في الوالي².

I.8.3- التشريعات الخاصة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

❖ القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

يُعدّ القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أبرز الصروح التشريعية التي أرست دعائم السياسة الوطنية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، إذ جاء ليملاً فراغاً تشريعياً جوهرياً في منظومة تنظيم الفضاء الوطني، ويضع إطاراً قانونياً شاملاً يحكم العلاقة بين مختلف مستويات التنظيم الإقليمي. فمن حيث مضمونه، حدّد هذا القانون في مادته الأولى التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، التي تهدف في جوهرها إلى ضمان تنمية منسجمة ومستدامة للفضاء الوطني، مرتكزة على جملة من الاختيارات الاستراتيجية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويتجلى الدور المحوري لهذا القانون في تنظيم الإقليم من خلال إرسائه لمنظومة متكاملة من أدوات التخطيط الإقليمي، في مقدمتها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يُعدّ الوثيقة المرجعية العليا لكافة السلطات العمومية، والذي يُحدد وفق المادة الثامنة التوجيهات الاستراتيجية الأساسية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة لمدة عشرين سنة قابلة للمراجعة الدورية كل خمس سنوات. فضلاً عن

¹ محمد علي، "مدى تداخل الصلاحيات بين الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال الضبط الإداري بالجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني (RARJ)، المجلد 11، العدد 03، 2020، ص ص. 92-108.

² قانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادر في 3 يوليو 2011.

ذلك، أقر القانون جملةً من الأهداف الجوهرية المنصوص عليها في مادته الرابعة، أبرزها تحقيق التوازن التنموي بين مختلف جهات الوطن من خلال الحدّ من الضغوط على الساحل والحواسر الكبرى، وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب، وتصحيح التفاوتات المعيشية بين الأرياف والمدن، وحماية الفضاءات الهشة بيئياً واقتصادياً. كما أولى القانون أهمية بالغة لتعدد مستويات التخطيط الإقليمي، إذ رسّخ وجود المخططات الجهوية والمخططات الولائية إلى جانب المخطط الوطني، مع إنشاء مجلس وطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة يضطلع بمهمة اقتراح التحيين الدوري للمخطط الوطني والمساهمة في إعداد المخططات التوجيهية، مما يُجسّد مبدأ التكامل بين مختلف مستويات الحوكمة الإقليمية. وقد عزز القانون كذلك منظومة الأدوات المالية والاقتصادية لسياسة تهيئة الإقليم من خلال تكريس آليات التمويل والتحفيز الجبائي اللازمة لترقية المناطق الواجب تنميتها. وخلاصة القول، يُمثّل هذا القانون ركيزةً تشريعيةً فارقة في مسار التنظيم الإقليمي الجزائري، لكونه انتقل بمفهوم تهيئة الإقليم من مجرد ممارسة إدارية متفرقة إلى سياسة وطنية مندمجة ومؤطرة قانونياً، تسعى إلى تحقيق التوازن والعدالة الإقليمية وضمان الاستدامة في استغلال الموارد وتوزيع الثروات على كامل التراب الوطني.¹

❖ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) أداة تشريعية استراتيجية لتحقيق التوازن الإقليمي:

يُمثّل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT) في جوهره أداةً تشريعيةً استراتيجيةً من طراز فريد، إذ لم يكتفِ المشرع الجزائري بوضعه في مرتبة الوثيقة التخطيطية العادية، بل أسبغ عليه بموجب القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 مكانةً قانونيةً رفيعة بوصفه الإطار المرجعي الأعلى لعمل جميع السلطات العمومية، حيث نصّت المادة الثامنة منه صراحةً على أنه يُشكّل الأداة الرئيسية لتطبيق السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ويترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية الأساسية.² وقد انطلق هذا المخطط من تشخيص موضوعي دقيق للاختلالات الهيكلية العميقة التي يعانيها الإقليم الوطني، لا سيما ما يتعلق منها بالتركز المفرط للسكان والأنشطة الاقتصادية في الشريط الساحلي الشمالي على حساب الهضاب العليا والجنوب، وهو ما عبّرت عنه الوثيقة الثانية للمخطط المتعلقة بالتشخيص الإقليمي بوصفه معاينةً شاملةً لشغل الإقليم الوطني كشفت عن فجوات تنموية حادة بين مكونات الإقليم الكبرى. وفي مواجهة هذا الواقع، جاء الخط التوجيهي الثاني للمخطط المتعلق بإنشاء ديناميات إعادة التوازن الإقليمي ليُشكّل جوهر الاستراتيجية التشريعية الرامية إلى تصحيح هذه الاختلالات، إذ يهدف وفق ما أوردته الدراسة إلى بروز خطوط جديدة للتقسيم واستقطابات جديدة تهيكّل تنظيمياً متجدداً يربط الفضاءات المتميزة في إطار أكثر تكاملاً وتضامناً بين المكونات الكبرى للإقليم.³ وتجسيدا لهذا الهدف الاستراتيجي، خصّص المخطط جملةً من الأحكام التشريعية التفصيلية لمعالجة إشكالية الهضاب العليا بوصفها خياراً استراتيجياً كبيراً، إذ أفردت له الوثيقة الحادية عشرة خاصةً تعتبر الهضاب العليا ورقةً هامةً لتنمية الجزائر، تجمع ثلاثة فضاءات للبرمجة الإقليمية تشمل ثماني عشرة ولاية سهبية، وتُحدّد لها ستة مواضيع ذات أولوية في مقدمتها كبح التسخّل وإعادة نشر سكان التل في هذه المناطق والتحكم في التعمير وتثمين الموارد المائية

¹ قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر.ج، العدد 77، لسنة 2001.

² القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، ج.ر.ج، العدد 77، والقانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، ج.ر.ج، العدد 61.

³ شنيخ، هاجر. (2020). استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT) نموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020، ص ص 218-236-1112. ISSN: 9255.

والتربة. وبالمنوال ذاته، أولى المخطط عنايةً تشريعيةً خاصةً لمناطق الجنوب، إذ نصّت المادة السادسة عشرة من القانون 01-20 صراحةً على أن المخطط يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية والاقتصادية لمناطق الجنوب ويُحدّد الأحكام الخاصة بالمناطق المتجانسة الكبرى، شاملةً بذلك ترقية الموارد الطبيعية وحماية المنظومات البيئية في الواحات والصحراء وترقية الزراعة الصحراوية وتثمين الموارد المائية الباطنية وتنمية البنى التحتية للمواصلات والاتصالات.¹ ولإحاطة بهذه الأهداف التوازنية الكبرى، اعتمد المخطط على منظومة متكاملة من الأدوات التشريعية التطبيقية تتمثل في تسعة فضاءات للبرمجة الإقليمية موزعة على ثلاثة مستويات جغرافية تغطي التل بفضاءاته الثلاثة شمال وسط وشمال شرق وشمال غرب، والهضاب العليا بفضاءاتها الثلاثة وسط وشرق وغرب، والجنوب بفضاءاته الثلاثة جنوب شرق وجنوب غرب والجنوب الأكبر، مما يعكس إرادةً تشريعيةً واضحةً في التعامل مع الإقليم الوطني بكامل مكوناته الجغرافية دون إقصاء أو تهميش لأي فضاء. غير أن الأهمية التشريعية الكبرى لهذا المخطط لا تكمن فحسب في تعدد أدواته وفضاءاته، بل تتجلى أيضاً في تبنيّه للسياسات الاستراتيجية المقبولة الذي يرمي إلى إعادة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، وهو السيناريو الذي يُوفّق بين التوازن الإقليمي والتنافسية بعيداً عن سيناريو الإقليم المتناثر الذي يُكرّس الفوضى الإقليمية ويُعمّق الاختلالات القائمة.² وخالصة القول، يُجسّد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم نموذجاً تشريعياً استراتيجياً متكاملًا يسعى إلى تحويل الإقليم الجزائري من نموذج التمركز الساحلي الذي أفرز تفاوتات تنموية حادة إلى نموذج التوازن المستدام الذي يضمن لكل فضاء من فضاءات التراب الوطني حقه في التطور والرفاه في إطار استراتيجية شاملة ومتحكم فيها.

¹ القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، ج.ر.ج.، العدد 77، والقانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، ج.ر.ج.، العدد 61.

² شنيخر، هاجر. (2020). استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT)

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال ما تناوله هذا الفصل أن الشبكة الحضريّة والإطار الحضري ليسا مفهومين مجردين منفصلين عن الواقع، بل هما انعكاس حي لتفاعل معقد ومتشعب بين عوامل طبيعية وبشرية وسياسية واقتصادية، تتشكّل في ضوئها بنية المدن وتوزيعها المكاني وعلاقتها الوظيفية داخل الإقليم.

فمن الناحية النظرية، كشفت القوانين والنظريات الحضريّة المدروسة عن منطق داخلي دقيق ينظّم علاقات المدن ببعضها ويُفسّر تفاوتها في الحجم والوظيفة والتأثير؛ إذ تُقدّم قاعدة زيف مؤشراً قابلاً للقياس لمدى توازن الشبكة الحضريّة أو اختلالها، في حين تكشف نظرية الأماكن المركزيّة عن الأساس الوظيفي الذي يُبرر وجود المدن وتدرّجها الهرمي داخل الإقليم. وتُكمل كل من قانون الجاذبية الحضريّة وقانون النفوذ الحضري هذا التحليل بتوفير أدوات كمية لقياس حجم التفاعلات وتحديد مجالات التأثير بين المراكز العمرانية، فيما يُضيف مفهوم الحجم الأمثل للمدن بُعداً تقييمياً يربط الكفاءة الحضريّة بجودة الحياة وتوازن الخدمات.

أما من الناحية التطبيقية، فقد تجلّت العلاقة الجدلية بين القرار السياسي والمجال الحضري في السياق الجزائري بصورة واضحة، حيث أسهمت السياسات العمومية والتشريعات الكبرى، من قانون التهيئة والتعمير 90-29 وقانون تهيئة الإقليم 01-20 والقانون التوجيهي للمدينة 06-06 إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT، في توجيه النمو الحضري وضبط استعمالات الأرض. غير أن هذه المنظومة التشريعية والتخطيطية لم تُفضّ دائماً إلى نتائج متوازنة، إذ لا تزال الشبكة الحضريّة الجزائرية تعاني من تركّز مفرط في الشمال وهشاشة تنموية في المناطق الداخلية والجنوبية، وهو ما يفرض مراجعة مستمرة للسياسات وتعزيز آليات اللامركزية والحوكمة المحليّة.

وفي المحصلة، يغدو تحقيق التوازن المجالي في الجزائر رهيناً بمقاربة تخطيطية متكاملة تجمع بين صرامة الأدوات التعمير، وفعالية الإطار القانوني، وانخراط حقيقي للجماعات المحليّة، بما يكفل لكل إقليم حقه في التنمية ويُرسّي شبكة حضرية متوازنة ومتكاملة، قادرة على الاضطلاع بدورها في خدمة السكان وتوجيه مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.

الفصل الثاني:

التقسيم الإداري في الجزائر (أسس ومراحل)

تمهيد:

يُعدّ التقسيم الإقليمي من الأدوات الأساسية لتنظيم المجال وتسيير شؤون الدولة، إذ يهدف إلى توزيع الوحدات الترابية بطريقة تضمن فعالية الإدارة وتحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق. ويرتبط هذا المفهوم بعدة مصطلحات، من أبرزها الإقليم، والتهيئة، واللامركزية، والجهوية، باعتبارها آليات لتنظيم المجال وتحسين استغلال موارده.

وقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة إصلاحات في التنظيم الإقليمي استجابة للتحويلات السكانية والاقتصادية والمجالية، وهو ما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورية لفهم أثر الجهوية على الشبكة الحضرية لولاية الجلفة.

1.II- المفاهيم الأساسية:**1.II-1- مفهوم الإقليم:**

يتألف سطح الأرض الذي يحتضن الوجود البشري من وحدات مساحية متميزة، يعكس تباينها وتنوع العوامل المتحركة في تشكيل المظاهر الجغرافية لسطح الأرض، إذ يكاد يستحيل إيجاد منطقتين متطابقتين تطابقاً تاماً. وهذه الوحدات المساحية المتميزة بعضها عن بعض هي ما يُطلق عليه مسمى الإقليم.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى جملة من التعريفات التي أسهم بها في ضبط هذا المفهوم؛ إذ عرّف عادل عبد السلام في مؤلفه "الأقاليم الجغرافية السورية" الإقليم الجغرافي بأنه: وحدة جغرافية تضم مجموع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، ويتجلى تميزها في انسجام مكوناتها وتناغمها وتفاعلها مع بعضها البعض، مما يفرّقها عن أي وحدة أو إقليم جغرافي آخر.¹

أما ويتليسي Whittlesey فيعرّفه بأنه جزء متميز من سطح الأرض²، في حين يتناوله الجغرافي الأمريكي شنا (1954) Shinea بوصفه منظومة مركبة تتشكل من منظومات ثانوية طبيعية واقتصادية واجتماعية. (Lamar)

ويذهب الأليف Alayev إلى تعريفه بأنه مكان يتميز عن سائر الأماكن بمجموعة خصائصه الذاتية، ويتسم بالوحدة والترابط العضوي بين مكوناته والكلية التي تمثل شرطاً موضوعياً ونتيجة حتمية لمسار تطور ذلك المكان.

ويعرّفه شاريغين Sharigin بأنه مكان يتميز عن غيره بمؤشر واحد أو بمنظومة من العناصر المكوّنة له، تجمعها الوحدة والارتباط المتبادل والكلية.³

أما بيستون Piston فيصفه بأنه مكان تسوده منظومة متكاملة من الروابط، ويتميز ببنية وظيفية مكانية وتنظيم داخلي محدد الملامح.

وعليه، يمكن تعريف الإقليم بأنه وحدة مكانية تُشكّل كلاً عضوياً متكاملًا، يتمتع بأصل مشترك وترابط وثيق بين مكوناته، وتتسم ارتباطاته الداخلية بقدر من الاستقرار والمتانة يفوق ما يربطه بمحيطه الخارجي، كما يتوفر فيه إمكانية التطور والضبط الذاتي.

وتشترك هذه التعريفات في جملة من الخصائص الجوهرية، أبرزها:

أولاً: اشتغالها على المكونات الطبيعية والبشرية والظواهر والعمليات الجارية في رقعة جغرافية بعينها، والتي تترك بصمتها الواضحة عليها.

ثانياً: تجسيدها للوحدة الكلية الداخلية للمكونات، باعتبار الإقليم تقسيماً واقعياً لسطح الأرض ولعناصر المجتمع أو المجتمع برمته المتمركز على أجزاء محددة منه.

ثالثاً: اعتبارها الإقليم منهجاً من مناهج التحليل والتركييب العلمي للموضوعات والظواهر المعقدة، وأداة لاستشرافها وتخطيطها وإدارتها.

¹ عادل السلام عادل، الأقاليم الجغرافية السورية، دمشق 1970

² Whittlesey, D. in James P.E and Jones C.F., eds. 1954: American geography inventory and prospect. Syracuse.

Syracuse UnIII. press

³ Sharygm M.D, 2003, The Fundamental Problems of Economic and social Goography, Perm UnIIIersity, Perm

وتنقسم الأقاليم في مجملها إلى مجموعتين رئيسيتين: الأقاليم الجغرافية الطبيعية، والأقاليم الجغرافية البشرية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتُدرس الأولى ضمن إطار الجغرافيا الطبيعية، فيما تختص الجغرافيا البشرية بدراسة الثانية. ويجري تمييز الأقاليم وفق مجموعة محددة من المؤشرات تبعاً لطبيعة اقترانها، وهي ثلاثة: الموضوعية (الواقعية)، والخصوصية المتمثلة في سمات الظواهر المميزة للمنطقة المدروسة، وتعدد المكونات والعناصر باعتبارها كلاً متكاملًا.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإقليم لا يقتصر على الأجزاء اليابسة من سطح الأرض وحدها، بل يمتد ليشمل المسطحات المائية المجاورة لها؛ فإقليم الكاريبي مثلاً يضم جزر بحر الكاريبي إلى جانب المساحة المائية بكاملها من السطح إلى القاع، وما تنطوي عليه من ثروات طبيعية¹.

II.1-2- مفهوم التهيئة:

لقد جاء في قاموس "Le Larousse de poche" أن التهيئة تعني التغيير أو الاستصلاح بهدف جعل الشيء المهيئاً أكثر جودةً وعقلانية. أو هي فن تنظيم المجال بطريقة ترفع من قيمته، وذلك عبر الاستخدام الأمثل والعقلاني لليد العاملة والموارد الطبيعية استجابةً للمتطلبات البشرية.

أما قاموس "Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement" فيعرّفها على أنها مجموع الأعمال المتشابهة فيما بينها، والرامية إلى تنظيم السكان ومختلف أنشطتهم والمباني ووسائل الاتصال على مستوى الإقليم بأكمله.

وعليه، فالتهيئة عمل إرادي تسعى من خلاله السلطات العامة إلى تخطيط المجال وتعبئة الفاعلين من سكان ومؤسسات ومنتخبين محليين وإدارات. وبذلك تتم التهيئة على مستويات متعددة، وتوظّف في مجالات شتى كالتهيئة الفلاحية، وتهيئة السواحل، وتهيئة المجال الحضري، أو على مستوى قطاع بعينه كتهيئة الطرق وغيرها².

يمكن القول في ختام ما سبق إن الديناميكية تقوم بجورها على الاستصلاح والتغيير، وهي بالتالي خبيرة نظامية ترشد الدولة في تنظيم العلاقات بين أفرعها المتباينة، تسعى جاهدة نحو تحقيق تكافؤ الفرص وإرساء التوازن بين هؤلاء الأسبق، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، في مختلف المجالات والقطاعات.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات المقدّمة لمفهوم التهيئة واختلافها، إلا أنها تلتقي وتتمحور حول عنصر جوهري مشترك، ألا وهو البعد الفعالة؛ إذ أولت الذرة البشرية مكانة محورية باستثناء تلك الأساسية التي تقوم بعملية التهيئة وتنبثق منها.

II.1-3- مفهوم التقسيم الإداري:

يُعدّ التقسيم الإداري من المفاهيم التي تتعدد دلالاتها في العلوم الاجتماعية والسياسية، وتتباين تبعاً للمعيار أو المدخل المعتمد في تفسيرها. وعليه، سنتناول أبرز الدلالات المعرفية التي ينطوي عليها هذا المفهوم من الزوايا السياسية والجغرافية والقانونية والإدارية.

¹ علي محمد دياب، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، جامعة دمشق، 2012، ص 460

² Pierre MERLIN et Françoise CHOAY, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris, presses universitaires de France, 1988, p29.

II.1-3-1- التقسيم الإداري من المنظور السياسي

يُكرّس هذا المدخل بُعد السلطة والحكم في فهم التقسيم الإداري، إذ تلجأ الدولة إلى إحداث تقسيمات إدارية في أرجاء إقليمها بغية تعزيز نفوذها وبسط سيطرتها، وقد عرّف وفق هذه الزاوية بأنه "الإقليم الوطني الذي يُشكّل لغرض تعزيز الحكم"¹. ويتجلى البعد السياسي للتقسيم الإداري كذلك في إرساء الديمقراطية على المستوى المحلي، من خلال إنشاء وحدات محلية تستلزم هيئات ومجالس منتخبة، يُشكّل انتخابها مكسباً ديمقراطياً وتجسيداُ فعلياً لمبادئ الحكم الراشد داخل الدولة.

II.1-3-2- التقسيم الإداري من المنظور الجغرافي:

يتناول هذا المنظور التقسيم الإداري باعتباره تجزئة مادية لإقليم الدولة قائمةً على المساحة الترابية، إذ يُقسّم الإقليم إلى وحدات جغرافية متباينة دون مراعاة اعتبارات وظيفية أو إدارية.

II.1-3-3- التقسيم الإداري من المنظور القانوني:

ينظر هذا المدخل إلى التقسيم الإداري بوصفه جزءاً لا يتجزأ من منظومة الإدارة العامة للدولة، إذ يُفرز وحدات إدارية ذات مهام محددة واختصاصات قانونية مقننة، ويُعرّف وفق هذه الزاوية بأنه "جزء من نظام الإدارة الهرمي مرتبط بوظيفة الحكومة الوطنية"¹.

II.1-3-4- التقسيم الإداري من المنظور الإداري:

يُؤطر هذا المدخل التقسيم الإداري بوصفه أداةً لتقريب الإدارة والخدمة العمومية من المواطن، إذ يُصبح من المُكلف والمُرهِق على الحكومة متابعة شؤون إقليمها بأسره لا سيما إذا اتسعت رقعته، كما يُشكّل تنقل المواطن إلى العاصمة أو المركز لطلب الخدمة العمومية عبئاً مضاعفاً. ومن هنا يغدو إنشاء الوحدات المحلية ضرورةً تنظيميةً تُحقق التقارب بين الإدارة والمواطن وتُخفف العبء عن السلطات المركزية¹.

II.1-3-5- التعريف الإجرائي للتقسيم الإداري:

استناداً إلى المقاربات السابقة، يمكن تعريف التقسيم الإداري بأنه إجراء تنفرد به الدولة بهدف إحداث وحدات محلية ذات اختصاصات محددة وحيّز جغرافي معين، تُشكّل في مجملها جزءاً من منظومة الإدارة العامة للدولة.

II.2- المعايير التقنية والمجالية لتقسيم الإقليمي الحديث:

تلجأ الدولة إلى تقسيم إقليمها بإحداث وحدات محلية، غير أن هذا التقسيم لا يتم اعتباراً بل يستند إلى رؤية استراتيجية محددة، تستوجب الارتكاز على معايير موضوعية تُوجّه عملية التقسيم وتضبط مساراتها. وتنقسم هذه المعايير إلى صنفين رئيسيين: معايير مجالية وأخرى تقنية.

II.2-1- المعايير المجالية:

وهي المعايير التي تنطلق من الخصائص الجغرافية والمكانية للإقليم، وتشمل:

¹ حازم عبد اللطيف أحمد، أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية المحلية، 2013، ص31.

أ. المعيار الجغرافي:

يرتكز هذا المعيار على المكونات الطبيعية للإقليم أساساً لتحديد الوحدة المحلية المراد إنشاؤها، بحيث تكون هذه الوحدة تعبيراً جغرافياً وترايبياً يُدمج المناطق المتماثلة في إقليم واحد². بيد أن تطبيق هذا المعيار يصطدم بإشكاليّتين جوهريتين؛ أولاًهما تتعلق بدرجة التشابه بين المناطق إذ نادراً ما يكون تاماً، وثانيتهما تخص المساحة الواجب إدراجها ضمن الإقليم الإداري الواحد. فعلى سبيل المثال، هل تُعدّ الصحراء إقليماً إدارياً واحداً وفق هذا المعيار، وكيف يمكن التعامل مع تجزئة هذا التماثل الجغرافي في حال تقسيمها¹

ب. معيار التكامل المجالي:

يسعى هذا المعيار إلى خلق تكامل اقتصادي وتنموي شامل بين المناطق المُدمجة ضمن الجماعة الإقليمية الواحدة، سواء من خلال الموارد المتاحة أو عبر الأنشطة الاقتصادية المنتشرة في مختلف أرجاء الوحدة المحلية. ويهدف بذلك إلى إنشاء وحدات محلية متكاملة تنموياً فيما بينها، مما يجعله الأكثر رجحاناً من الناحية العملية، كونه ينطوي على أبعاد تنموية بعيدة المدى.

II. 2-2- المعايير التقنية:

وهي المعايير التي تعتمد على الحسابات الكمية والإجرائية في رسم حدود الوحدات المحلية، وتشمل:

أ. المعيار الكمي:

يقوم هذا المعيار على مبدأ التماثل والتساوي في تقسيم الإقليم، بما يُجسّد نظرة الدولة المتوازنة في توزيع رقعتها الجغرافية. غير أن هذا النوع من التقسيم يُهمل العوامل البشرية والجغرافية والثقافية والاجتماعية والطبيعية، فضلاً عن استحالة تحقيق تساوي تام من الناحية العملية، إذ لا يمكن لأي تقسيم أن يتجاهل هذه المتغيرات الجوهرية².

يتضح مما سبق أن الاقتصار على معيار واحد دون سواه في إحداث التقسيم الإداري، بصرف النظر عن أهداف الدولة الاستراتيجية أو استجابة لضغوط اجتماعية أو وعود انتخابية، يُفضي إلى تقسيم مختل وغير مؤسّس يعاني من نقائص هيكلية. ولذلك يبقى معيار التكامل المجالي الأجدر بالاعتماد في إنشاء الوحدات المحلية، لما يتضمنه من أبعاد تنموية شاملة تستحضر مختلف المعايير وتوازن بينها.

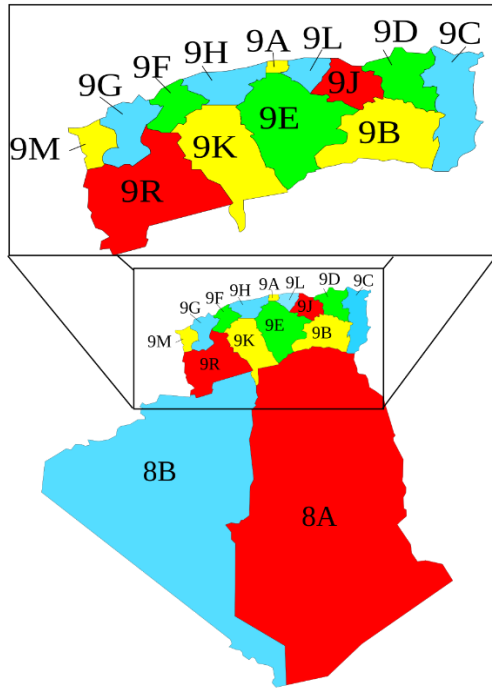
II. 3- دوافع وأهداف التقسيم الإداري في الجزائر من 1962 إلى 2025

3-1 التقسيم الإداري ما بين 1962-1974

بعد استعادة السيادة الوطنية عام 1962، ورثت الجزائر التنظيم الإداري الموروث عن الفترة الاستعمارية والذي كان يعتمد على نظام "المقاطعات" (Départements). تم الإبقاء مؤقتاً على هذه الهيكلة لضمان استمرارية المرفق العام وتسيير شؤون المواطنين، وكانت تضم حينها 15 مقاطعة (مثل مقاطعة الجزائر، مقاطعة وهران، مقاطعة قسنطينة، ومقاطعات الواحات والساورة في الصحراء).

¹ نصر الدين شعيب، شريط مصطفي، الجماعات الإقليمية ومقارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 13، 2013، ص313.

² حازم عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص31



- 9A - الجزائر (الجزائر)
- 9C - عنابة) سابقا Bône ، بالإنجليزية Bona :
- 9B - باتنة
- 9D - قسنطينة
- 9H - الأضنام، حاليا الشلف (Orléansville) في فترة الاستعمار الفرنسي)
- 8A - الواحات (في الوقت الراهن ورقلة، واحة سابقا)
- 9E - المدينة
- 9F - مستغانم
- 9G - وهران
- 9R - سعيدة
- 8B - الساورة (حاليا بشار)
- 9J - سطيف
- 9K - تيارت
- 9L - تيزي وزو
- 9M - تلمسان

◀ التحول التاريخي في عهد الرئيس هواري بومدين (1968 - 1969):

في إطار الإصلاحات الشاملة وبناء الدولة الوطنية التي قادها الرئيس الراحل هواري بومدين، صدر قانون الولاية (الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 مايو 1969، والذي سبقه التحضير له منذ أواخر 1968). بموجب هذا الإصلاح:

تم رسمياً إلغاء مصطلح "مقاطعة" الموروث عن الاستعمار واستبداله بمصطلح "ولاية".

تم تغيير أسماء العديد من هذه الوحدات الإدارية لتكتسي طابعاً وطنياً يعبر عن الهوية الجزائرية، مع إعادة رسم حدود بعضها لتناسب التنمية المحلية ومقومات السيادة.

II. 3-1 - التقسيم الإداري لسنة 1974:

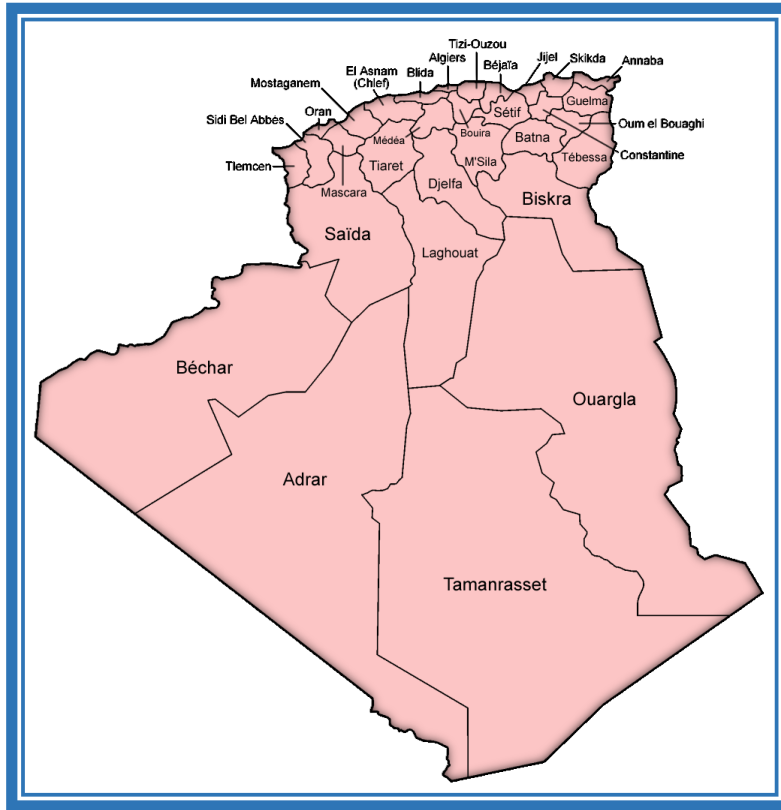
شكل تقسيم 1974 منعطفاً جوهرياً في مسار التنظيم الإداري للدولة الجزائرية، إذ جاء استجابةً لمتطلبات المرحلة وما أفرزته من تحولات ديموغرافية وإدارية متسارعة. فبعد أن استقرت الأوضاع العامة في البلاد نسبياً، وتزايد عدد السكان بشكل ملحوظ، وجدت الدولة نفسها أمام ضرورة حتمية تقتضي إعادة هيكلة منظومتها الإدارية بما يتلاءم مع هذه المستجدات.

وفي هذا الإطار، صدر الأمر رقم 74-69 المؤرخ في 02-07-1974 المتضمن إصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية، وعدد الدوائر من 91 إلى 181 دائرة، والبلديات إلى 704 بلدية، وذلك بهدف إعادة بسط الأجهزة الإدارية للدولة على كامل إقليمها بصورة أكثر فاعلية وانتظاماً¹.

¹ الأمر رقم 74-69 المؤرخ في 02-07-1974 المتضمن إصلاح التنظيم الإداري للولايات، الجريدة الرسمية، العدد 55، 1974، ص 752.

وقد أكد الدستور الوطني على ضرورة تطبيق مبدأ اللامركزية على مستوى الولايات والبلديات، بما يُمكنها من التعامل الكفء مع المشكلات ذات الأبعاد المحلية والإقليمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

خريطة رقم 03: ولايات الجزائر 1974



المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/ef/Algeria_departments1974

◀ الدوافع المؤدية إلى التقسيم الإداري 1974:

• الدوافع الاقتصادية والتنموية:

تزامن هذا التقسيم مع مرحلة تصنيع واسعة النطاق وتحضر سريع وملموس عرفته الجزائر، مما استوجب إرساء بنى إدارية قادرة على استيعاب التحولات المجالية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى. وكان التقسيم الإداري القائم آنذاك عاجزاً عن تلبية متطلبات التنمية السريعة للجماعات المحلية والإقليمية¹.

• الدوافع الديموغرافية والمجالية:

برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز تأطير المناطق الداخلية، بهدف الحدّ من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الكبرى المكتظة، والتوجه نحو تنشيط المستويات الأدنى في التقسيم المجالي، مع إيلاء الأولوية للمدن الصغيرة والمتوسطة. وقد ارتكز هذا التقسيم بصورة رئيسية على المعيار البشري والسكاني، بحيث

¹ الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 02-07-1974، المرجع السابق، ص752.

كان الحجم السكاني للدوائر هو المحدد الأساسي لترقيتها إلى ولايات، مما أفضى إلى تركيز الاهتمام على الإقليم الشمالي الأكثر كثافة سكانية، في مقابل إهمال واضح للمناطق الجنوبية الشاسعة¹.

• الدوافع السياسية والإدارية:

أبرز هذا التقسيم الحاجة إلى نقل السلطة الإدارية وتوزيعها على المستويات الإقليمية المختلفة، انسجاماً مع توجهات الدولة في تعزيز اللامركزية واللامركزية، وذلك بجعل الولاية أداة فاعلة للتنمية والتهيئة العمرانية، والدائرة وسيطاً إدارياً منسقاً، والبلدية وحدة قاعدية متاحة للمواطن.

← أهداف التقسيم الإداري 1974

• تحقيق التجانس الإقليمي:

إنشاء ولايات جديدة ذات وحدة إقليمية متماسكة، تتلاءم مع الاختيارات الأساسية المتعلقة باللامركزية وتوزيع السلطة.

• التوزيع المتوازن للتنمية:

نشر وسائل التنمية في الجزائر العميقة، وترقية المناطق المحرومة والمهمشة بصورة منصفة ومتوازنة على امتداد التراب الوطني.

• تحديث البنى المجتمعية:

إرساء مجتمع جديد مبني على مؤسسات إدارية متينة ومستقرة، تعتمد مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية مع ضمان الشروط الكاملة لإدارتها.

• تكامل الاقتصاد الوطني:

تحقيق اندماج تدريجي وفعلي للاقتصاد الوطني عبر التنسيق والتناسق بين مكونات الاقتصاد الجهوي، لإعطاء فعالية أكبر لمختلف العوامل الاقتصادية².

• إعادة التوازن الحضري:

إعادة توزيع المراكز الحضرية تخفيفاً للضغط على المدن الكبرى، مع تفضيل المدن الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الأقطاب الحضرية الداخلية³.

¹ أحمد غازي، التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، العدد 12، 2018، ص622.

² الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 02-07-1974، المرجع السابق، ص752.

³ أحمد غازي، المرجع السابق، ص622.

• تقريب الإدارة من المواطن

نقل المصالح العمومية إلى مناطق التركيز السكاني، لرفع فعالية العمل الإداري وتيسير الوصول إلى الخدمات في مختلف ربوع الوطن.¹

على الرغم من طموح هذا التقسيم وشموليته، فإن الأهداف المنصوص عليها لم تتحقق بصورة كاملة؛ إذ أحدث شرخاً عميقاً في التوازن الاقتصادي بين الوحدات الإدارية المستحدثة، وأفرز ولايات غنية بمواردها الذاتية وأخرى فقيرة تعتمد كلياً على إعانات الحكومة المركزية، مما جعله أقرب إلى الطابع الإداري والسياسي منه إلى البعد التنموي الحقيقي.²

كما أن رسم الحدود الولائية والبلدية افتقر إلى الدقة التقنية الكافية في بعض المناطق، فضلاً عن أن القرارات السياسية لم تُدرك التلاحم الاجتماعي والاقتصادي الراسخ بين سكان بعض الأقاليم. ومنذ سنة 1980، باتت الانعكاسات السلبية لهذا التقسيم تفرض التفكير في تنظيم إداري جديد، ليُعدّ هذا التقسيم في جوهره مرحلة انتقالية نحو إعادة هيكلة أكثر شمولاً للتراب الوطني.³

II.3-2- التقسيم الإداري لسنة 1984

يُعدّ تقسيم 1984 من أبرز التقسيمات الإدارية في تاريخ الجزائر المستقلة، نظراً لما أحدثه من توسع كمي ملحوظ في عدد الوحدات الإدارية على مستوى الولايات والبلديات والدوائر. وقد صدر هذا التقسيم بموجب الأمر رقم 09-84 المؤرخ في 04-02-1984، الذي أضاف 17 ولاية جديدة ليرفع عددها إلى 48 ولاية، فضلاً عن رفع عدد البلديات إلى 1541 بلدية و533 دائرة.⁴

¹ الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 02-07-1974، المرجع السابق، ص752.

² أحمد غازي، المرجع السابق، ص622.

³ الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 02-07-1974، المرجع السابق، ص752.

⁴ قانون رقم 09-84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية، 1984، ص140.

خريطة 2 توضح الولايات المحدثة سنة 1984 وعددها 30 ولاية



المصدر: موقع وزارة الداخلية [/https://interieur.gov.dz](https://interieur.gov.dz)

وقد نصّت المادة الأولى من هذا القانون صراحةً على أن التنظيم الجديد يهدف إلى تحديد الإطار الإقليمي الجديد للولايات والبلديات، وتطبيق مبادئ اللامركزية واللامركز، وملاءمة القاعدة الإقليمية مع أهداف تنمية البلاد وترقية السكان الذين يعيشون فيها¹، مما يوحي ظاهرياً بأن هذا التقسيم كان يحمل بُعداً تنموياً واضحاً.

بيد أن المتأمل في السياق الاقتصادي الذي صدر فيه هذا التقسيم يُدرك التناقض الجوهرية الذي اكتنفه؛ فقد كانت الجزائر آنذاك تعيش أزمة اقتصادية خانقة في ظل تردي أسعار النفط ولجوءها إلى المديونية الخارجية، في حين كان المنطق الاقتصادي يقتضي التقشف والانكماش الإداري لا استحداث تقسيم جديد يُضاعف نفقات الدولة ويوسع هياكلها الإدارية².

وعليه، فإن أي أثر تنموي منسوب لهذا التقسيم لا يعدو أن يكون مُموّلاً من المديونية الخارجية، ومحصوراً في إنشاء الهياكل الإدارية وبسط نفوذ الدولة على الأقاليم، دون أن يتركز على إنتاج اقتصادي حقيقي أو استراتيجية تنموية متكاملة ومستدامة³.

¹ قانون رقم 09-84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية، 1984، ص140.

² أحمد غازي، التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، العدد 12، 2018، ص622.

³ أحمد غازي، المرجع السابق، ص622.

II. 3-3- التعديل الإداري لسنة 1991:

في هذه السنة ارتفع عدد الدوائر الى 533 دائرة، إذ أضيفت 324 دائرة من أجل تنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية المزمع اجرائها في تلك الفترة.

يمثل هذا الجدول رقم 01 عدد الدوائر في البلديات والدوائر ذات البلدية الواحدة:

جدول 1 عدد الدوائر في البلديات والدوائر ذات البلدية الواحدة:

الولايات	عدد الدوائر	عدد الدوائر ذات الولاية الواحدة	الولاية	عدد الدوائر	عدد الدوائر ذات الولاية الواحدة
أدرار	11	/	قسنطينة	6	1
الشلف	13	/	المدية	19	/
الأغواط	10	2	مستغانم	19	1
أم البواقي	11	1	مسيلة	15	1
باتنة	22	/	معسكر	16	1
بجاية	19	2	ورقلة	10	4
بسكرة	12	2	وهران	9	1
بشار	12	5	البيضاء	8	2
البلدية	12	/	اليزي	3	1
البويرة	12	/	برج بوعريريج	10	1
تمنراست	7	4	بومرداس	10	/
تبسة	12	1	الطارف	7	/
تلمسان	20	1	تندوف	1	/
تيارت	14	1	تيسمسيلت	8	/
تيزي وزو	21	2	الواد	12	1
الجزائر	12	1	خنشلة	8	2
الجلفة	12	1	سوق أهراس	10	1
جيجل	11	1	تيازة	14	1
سطيف	20	1	ميلة	13	/
سعيدة	6	1	عين الدفلة	14	1
سكيكدة	13	1	النعام	7	3
سيدي بعباس	15	1	عين تيموشنت	8	/
عنابة	6	2	غرداية	9	5
قالمة	10	10	غليزان	13	/

المصدر: لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الصادر في 1991

◀ دوافع التقسيم الإداري 1991:

- الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي.
- الثورة الاجتماعية في 05 أكتوبر 1988 وما نتج عنها من اضطرابات اجتماعية.
- تراجع وتيرة التنمية وعدم قدرة الدولة على مواصلة المشاريع التنموية.
- فشل بعض المشاريع الكبرى السابقة مثل سياسة المخططات والتقسيمات الإدارية.
- غياب الدراسات الأكاديمية والعلمية واعتماد القرارات السياسية فقط.
- أهمية الجانب الاجتماعي وضرورة مراعاته عند تنظيم الإدارة الإقليمية.

أهدافه:

- ✓ تصحيح أخطاء التقسيم الإداري السابق .
- ✓ تحقيق تنمية أفضل وأكثر فعالية .
- ✓ إقامة تنظيم إداري يراعي الواقع الاجتماعي للمناطق .
- ✓ الاعتماد على الدراسات العلمية والأكاديمية في اتخاذ القرارات .
- ✓ تحسين تسيير البلاد وتنظيم الإدارة المحلية!

II. 3-4- التقسيم الإداري لسنة 2019:

جاء تقسيم 2019 ليُمثّل نقلة نوعية في توجه الدولة الجزائرية نحو معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الجنوب الجزائري، إذ صدر بموجب القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، الذي عدّل القانون رقم 84-09 المحدد للتنظيم الإقليمي، ورفع عدد الولايات من 48 إلى 58 ولاية، باستحداث 10 ولايات جديدة كلها في المنطقة الصحراوية، مع المحافظة على نفس تعداد البلديات والدوائر².

خريطة 3 توضح الولايات المحدثة والمقدرة ب 10 ولايات



¹ بن قويدر جابر، التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة حالة دائرة بركة ولاية باتنة، أطروحة ماجستير كلية علوم الأرض والكون جامعو هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ص 36

² القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتعلق بإعادة تقسيم التراب الوطني، الجريدة الرسمية الجزائرية.

المصدر: موقع وزارة الداخلية [/https://interieur.gov.dz](https://interieur.gov.dz)

وقد أعلنت وزارة الداخلية في بيانها الرسمي أن هذا التقسيم يهدف إلى تعزيز اللامركزية لضمان التوزيع المتوازن للإقليم، وتحسين جاذبيته لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح المواطنين، ولا سيما في المناطق الحدودية، إضافة إلى تقريب الخدمات العامة من هذه المناطق¹.

كما أكدت الوزارة في البيان ذاته أن هذا التقسيم يهدف إلى جعل ولايات الجنوب التي انتقلت من 06 ولايات إلى 16 ولاية حافزاً للتنمية الوطنية، قادرة على تولي مسؤولية المواطنين وخلق الديناميكيات الاقتصادية المرجوة، والتأسيس لجعل هذه المنطقة قطباً إقليمياً بامتياز، مما يُجسّد توجهاً استراتيجياً واضحاً نحو تحويل الجنوب الجزائري من هامش مهمّش إلى محرك فعلي للتنمية الوطنية².

غير أن هذا التقسيم لم يسلم من الانتقادات، إذ يرى الباحثان أن اعتماده على المعيار الكمي قد يُفرز اختلالات هيكلية جديدة، من بينها احتمال انفصال بعض المناطق عن مواردها الطبيعية الباطنية من نفط وغاز ومعادن، بسبب إعادة رسم الحدود الإدارية، مما قد يُحوّل بعض الولايات المستحدثة إلى وحدات إدارية هشة تفتقر إلى الإمكانيات التنموية الذاتية، وتظل رهينة التمويل المركزي³.

II. 3-5- التقسيم الإداري لسنة 2021:

شهدت الجزائر في سنة 2021 منعطفاً إدارياً بارزاً، إذ أقدم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على ترقية عشر مقاطعات إدارية في الجنوب الجزائري إلى ولايات كاملة الصلاحيات، وذلك استناداً إلى القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي الذي سبق للبرلمان المصادقة عليه في 10 ديسمبر 2019. وقد جاء هذا القرار تنويجاً لمسار تشريعي وتنفيذي متدرج، تلتها مرحلة تحضيرية امتدت سنة كاملة لنقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية المستحدثة، قبل أن يُعيّن الولاة والأمناء العامون لهذه الولايات الجديدة.

وتشمل الولايات العشر المستحدثة كلاً من: تيميمون، برج باجي مختار، بني عباس، عين فزام، جانت، أولاد جلال، عين صالح، تفرت، المغير، والمنيعه، وهي مناطق تتوزع بين أشرطة حدودية مع دول الجوار الإفريقي وأعماق الصحراء الجزائرية الكبرى.

وبموجب هذا القرار، ارتفع عدد الولايات في الجزائر من 48 إلى 58 ولاية، في خطوة تُعدّ الأوسع في إطار إعادة رسم الخارطة الإدارية للبلاد منذ تقسيم 1984.

¹ موقع وزارة الداخلية الجزائرية <https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/906/>: تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 13-03-2026 على الساعة 10:10 سا.

² موقع وزارة الداخلية الجزائرية، المرجع السابق.

³ كدروسي محي الدين، أنزارن عادل، التقسيم الإداري في الجزائر بين المقتضيات السياسية والتنموية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص 844-856

خريطة 4 توضح الولايات المحدثة لسنة 2021



المصدر: Google image

II. 3-4-1- دوافع التقسيم الإداري لسنة 2021:

تعزيز الأمن القومي وحماية الحدود:

تُمثل الاعتبارات الأمنية الدافع الأبرز وراء هذا التعديل الإداري، لا سيما أن نصف الولايات المستحدثة تقع على أشربة حدودية مع دول الجوار، كمالى والنيجر وليبيا والمغرب. وفي هذا الإطار، أكد المسؤولون الجزائريون أن ترقية هذه المناطق إلى ولايات كاملة الصلاحيات يُسهم في إرساء حزام أمني فعّال للتصدي للتهديدات الأمنية المتعددة التي تعرفها المنطقة، في ظل ما تشهده بيئتها الإقليمية من هشاشة وعدم استقرار متصاعدين.

✓ التحكم في تدفقات الهجرة غير النظامية:

تُشكل ظاهرة الهجرة غير النظامية القادمة من الدول الإفريقية المجاورة تحدياً أمنياً وإنسانياً متزايداً، وقد بات الوجود الإداري المكثف في هذه المناطق ضرورة حتمية لتفعيل آليات المراقبة والضبط الحدودي، والحد من المخاطر الأمنية المرتبطة بهذه التدفقات البشرية غير المنظمة.

✓ معالجة الإقصاء التنموي والتهميش الإقليمي:

عانت مناطق الجنوب الجزائري تاريخياً من تهيمش واضح وضعف بنيوي في مستوى التنمية والبنى التحتية، وقد كرّس البُعد الجغرافي وغياب الهياكل الإدارية القريبة هذه الفجوة التنموية. ومن ثمّ، جاء التعديل الإداري استجابةً لهذه الإشكالية البنيوية، بهدف تجاوز الاختلالات التنموية المتركمة وإعادة الاعتبار لهذه المناطق في إطار منظومة التخطيط الوطني.

✓ تقريب الإدارة من المواطن وتحسين التسيير المحلي:

في ظل الامتداد الجغرافي الواسع للجنوب الجزائري، باتت المسافة بين المواطن والمركز الإداري عائقاً حقيقياً أمام الوصول إلى الخدمات العمومية واتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب. وقد جاءت اللامركزية الإدارية حلاً عملياً لهذا الإشكال، من خلال إنشاء مراكز إدارية محلية بصلاحيات موسّعة.

✓ الاستجابة للتوسع السكاني والامتداد الجغرافي:

يتميز الجنوب الجزائري بامتداد جغرافي ضخم يُشكّل نحو ثمانين بالمائة من مساحة البلاد، فضلاً عن نمو سكاني ملحوظ في عدد من مراكزه الحضرية. وقد استلزم هذا الواقع إعادة النظر في الهيكل الإداري القائم، بما يتناسب مع متطلبات التسيير الإداري الكفء لهذا الفضاء الشاسع.

II. 3-4-2- أهداف التقسيم الإداري لسنة 2021

• دعم التنمية المحلية وتسريع وتيرة الإنجاز:

يرمي هذا التقسيم إلى إضفاء زخم تنموي حقيقي على مناطق الجنوب، من خلال تسريع تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة وتذليل العوائق الإدارية التي كانت تُعرقّل تجسيدها على أرض الواقع.

• توفير هياكل إدارية ذات صلاحيات موسّعة:

يستهدف هذا التعديل إنشاء هياكل إدارية محلية مستقلة قادرة على الإشراف الفعلي على المخططات التنموية والبرامج القطاعية، بدلاً من الاتكاء على إدارة مركزية بعيدة تفتقر إلى الإدراك الكافي لخصوصيات كل منطقة.

• تحسين الخدمات العمومية والنهوض بالبنية التحتية:

يُعدّ تحسين مستوى الخدمات الموجهة للمواطن في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والسكن هدفاً محورياً، إذ يُفرضي توفر هياكل إدارية محلية فاعلة إلى تقليص الفجوة في مستوى الخدمات بين الشمال والجنوب.

• تثبيت الاستقرار وتعزيز حضور الدولة في المناطق الحدودية:

يسعى هذا التقسيم إلى ترسيخ الحضور الفعلي للدولة في المناطق الحدودية النائية، بما يُرسّخ سيادتها الترابية ويُعزز قدرتها على الاستجابة السريعة للتحوّلات الأمنية والاجتماعية في محيط جيوسياسي بالغ التعقيد.

• تحقيق التوازن الجهوي بين الشمال والجنوب:

يُجسّد هذا التعديل الإداري إرادة سياسية صريحة في تصحيح الاختلالات الجهوية التاريخية بين شمال البلاد وجنوبها، والانتقال من خطاب التوازن الجهوي إلى ممارسة فعلية تُعيد للجنوب مكانته الطبيعية في منظومة التنمية الوطنية المتكاملة¹.

يُجسّد التعديل الإداري لسنة 2021 رؤيةً استراتيجيةً شاملة تتقاطع فيها الأبعاد الأمنية والتنموية والحوكمة، في مسعى جاد لإعادة الاعتبار للجنوب الجزائري بوصفه ركيزةً أساسيةً للأمن الوطني

¹ عباس ديقومبي مقاطعات تتحول الى ولايات موقع وكالة الاناضول <https://tinyurl.com> شوهده يوم 24 - 4 - 2026 ، 54 : 14

والتنمية المستدامة، ولا مجرد هامش جغرافي يُستحضر في الخطابات الرسمية دون أن يتحول ذلك إلى واقع ملموس ومُعاش على أرض الميدان.

II. 3-5- التقسيم الإداري في الجزائر 2025:

شهد التنظيم الإقليمي للجزائر تحولاً جوهرياً بموجب القانون رقم 06-26 المؤرخ في 4 أبريل 2026، والذي جاء معدياً ومتمماً للقانون رقم 84-09 المتعلق بالتقسيم الإقليمي للبلاد. ويتمثل جوهر هذا التقسيم في إعادة هيكلة خارطة الإدارية من خلال:

- توسيع الهيكل الإداري: رفع عدد الولايات من 58 ولاية إلى 69 ولاية كاملة الصلاحيات، مع الحفاظ على عدد البلديات عند 1541 بلدية.
- الترقية المؤسساتية: ترقية 11 مقاطعة إدارية سابقة إلى مصاف الولايات، مما يمنحها استقلالاً مالياً وشخصية معنوية، وهاكل تنفيذية وتداولية مستقلة.
- الضبط الزمني للانتقال: وضع إطار قانوني لنقل الصلاحيات والميزانيات من الولايات الأصلية إلى الولايات المستحدثة، مع تحديد تاريخ 31 ديسمبر 2026 كحد أقصى لاستكمال التنصيب الكلي للهاكل.

جدول 2 قائمة الولايات الجديدة التي تم استحداثها في الجزائر بموجب التقسيم الإداري الأخير لعام 2025،

الولاية الجديدة	الولاية الأم (الأصلية)
أفلو	الأغواط
الأبيض سيدي الشيخ	البيضاء
العريشة	تلمسان
القنطرة	بسكرة
بريكة	باتنة
بوسعادة	المسيلة
بئر العاتر	تبسة
قصر البخاري	المدية
قصر الشلالة	تيارت
عين وسارة	الجلفة
مسعد	الجلفة

المصدر: لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الصادر في شهر أبريل 2026.

- يمثل الجدول رقم 02 قائمة الولايات الجديدة التي تم استحداثها في الجزائر بموجب التقسيم الإداري الأخير لعام 2025، والذي رفع عدد الولايات من 58 إلى 69 ولاية.

II. 3-6-1- دوافع ومبررات التقسيم:

استند هذا الإصلاح الإداري إلى مجموعة من المبررات الموضوعية التي فرضتها التحولات السوسيو-اقتصادية والمجالية:

- **المبرر الجغرافي والمجالي:** معالجة الإشكاليات الناتجة عن اتساع المساحات الجغرافية لبعض الولايات، مما كان يشكل عائقاً أمام التسيير الفعال للإقليم .
- **المبرر الاجتماعي:** ضرورة الاستجابة لتطلعات السكان في المناطق البعيدة عن مراكز الولايات القديمة، وضمان وصول الخدمات العمومية إليهم بفعالية .
- **المبرر السياسي والقانوني:** موازنة التنظيم الإقليمي مع أحكام دستور 2020، خاصة فيما يتعلق بتعزيز التمثيل الديمقراطي واللامركزية .

II. 3-6-2- الأهداف الإستراتيجية للتقسيم:

يهدف المشرع الجزائري من خلال هذا التعديل الإقليمي إلى تحقيق مقاصد تنموية وإدارية شاملة:

- **تكريس اللامركزية الإدارية:** تعزيز دور المجالس الشعبية المنتخبة كقاعدة أساسية لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق الأمن الديمقراطي .
- **تحقيق الفعالية التنموية:** منح الولايات الجديدة ميزانيات مستقلة تمكنها من رصد الاحتياجات المحلية وتوجيه الاستثمارات نحو البنى التحتية (كالتعليم، الصحة، والمرافق العمومية) بشكل أكثر دقة .
- **أخلاقية وتحديث العمل الإداري:** اعتماد مبادئ الحوكمة والشفافية في التسيير، وتبني الرقمنة لتقريب الإدارة من المواطن وتخفيف البيروقراطية .
- **تعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية:** من خلال ضمان توزيع عادل لثمار التنمية بين مختلف مناطق الوطن والحفاظ على المصالح العليا للدولة¹ .

¹ الجريدة الرسمية، العدد 30، السنة الثالثة والستون، الصادرة في 23 أبريل 2026 الموافق لـ 5 ذو القعدة 1447 هـ

جدول 3 تطور التقسيم الإداري في الجزائر

السنة	عدد الولايات	الدافع	الهدف
1962–1974	15 ولاية	بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال وتعويض التنظيم الاستعماري	ضمان استمرارية المرفق العام وترسيخ سلطة الدولة على كامل التراب الوطني
1974	31	مواكبة النمو السكاني والتحول الاقتصادي	تكريس اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن
1984	48	توسيع التغطية الإدارية وتحسين التحكم في الإقليم	ملاءمة التنظيم الإداري مع متطلبات التنمية
1991	48	مواجهة الأزمة السياسية والاجتماعية	تحسين التسيير المحلي وتصحيح اختلالات التقسيم السابق
2019	58	معالجة تهميش الجنوب	دعم التنمية المحلية وتقريب الخدمات العمومية
2021	58	تعزيز الأمن القومي وحماية الحدود	تنمية الجنوب وتحقيق التوازن الجهوي
2025/2026	69	اتساع بعض الولايات وصعوبة تسييرها	تكريس اللامركزية وتحسين فعالية التنمية المحلية

المصدر : من اعداد الطالب

يتبين من خلال تتبع مختلف مراحل التقسيم الإداري في الجزائر من 1974 إلى 2025 أنّ هذا المسار لم يكن مجرد إعادة تنظيم تقني للتراب الوطني، بل هو عملية سياسية-إدارية متواصلة ارتبطت بتحويلات الدولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فقد انطلق تقسيم 1974 من ضرورة تنظيم الدولة بعد الاستقلال وتوسيع هيكلها لمواكبة النمو الديمغرافي، بينما جاء تقسيم 1984 في سياق توسع إداري واسع رغم أزمة اقتصادية خانقة، ما أظهر تبايناً بين الطموح التنموي والواقع المالي. أما تعديل 1991 فقد ارتبط أساساً بالاستجابة للأزمة السياسية والاجتماعية ومحاولة إعادة تنظيم الإدارة المحلية بما يخدم الاستقرار.

وفي المقابل، مثلت تقسيمات 2019 و2021 تحوّلاً واضحاً نحو التركيز على الجنوب الجزائري، من خلال تعزيز اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن، مع إدخال اعتبارات أمنية وتنموية أكثر حضوراً، خاصة في المناطق الحدودية. أما التقسيم الإداري لسنة 2025، فقد جاء ليكرّس مرحلة جديدة تقوم على توسيع الولايات وتعزيز الحوكمة والفعالية الإدارية، في إطار سعي الدولة إلى تحديث المنظومة الإدارية وتكييفها مع متطلبات التنمية المتوازنة والرقمنة.

وعليه، يمكن القول إنّ التقسيم الإداري في الجزائر ظلّ يتطور بين منطقتين متوازيتين: منطق إداري تنظيمي يهدف إلى تحسين تسيير الإقليم، ومنطق سياسي-تنموي يسعى إلى تحقيق التوازن الجهوي وتقريب الدولة من المواطن، غير أنّ تحقيق التنمية المتوازنة ظلّ رهيناً بمدى تكامل الرؤية الاقتصادية والاعتماد على معايير علمية دقيقة في إعادة تنظيم الإقليم.

خلاصة الفصل الثاني:

يتبين من خلال هذا الفصل أن التقسيم الإقليمي يشكل أداة استراتيجية في تنظيم المجال الوطني وتوجيه التنمية، إذ يتجاوز البعد الإداري التقليدي ليصبح وسيلة لتحقيق التوازن المجالي، وتحسين فعالية التسيير، وتقريب المرافق العمومية من المواطن. كما أن مفاهيم الإقليم والتهيئة والجهوية تمثل مرتكزات أساسية لفهم ديناميكية المجال وتحولاته.

وقد أبرزت التجربة الجزائرية أن مختلف الإصلاحات الإقليمية جاءت استجابة لمتطلبات ديموغرافية واقتصادية ومجالية متجددة، وسعت إلى تقليص الفوارق بين الأقاليم وتعزيز التنمية المحلية. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة حالة ولاية الجلفة تكتسي أهمية خاصة، باعتبارها مجالاً عرف تحولات تنظيمية كان لها أثر مباشر في بنية شبكتها الحضرية ووظائف مراكزها العمرانية، وهو ما سيتم تناوله في الفصول اللاحقة

الفصل الثالث:

الدراسة الطبيعية والديموقراطية

تمهيد :

يُعدّ المجال الجغرافي إطارًا أساسيًا لفهم تنظيم المجال وتوزيع الأنشطة، وترتبط دراسة أي منطقة أساسًا بموقعها الجغرافي وتطورها الإداري والتاريخي. وتتميز ولاية الجلفة بموقع استراتيجي في الهضاب العليا الجزائرية، إذ تتوسط شمال البلاد وجنوبها، ما منحها أهمية في التنظيم الإداري والترابي.

وقد عرفت الولاية تطورًا إداريًا منذ الفترة الاستعمارية، حيث شهدت تحولات في وضعها الإداري إلى أن أصبحت ولاية ضمن التقسيم الإداري للجزائر، مما يعكس أهميتها المتزايدة داخل الإقليم الوطني.

III. 1- الموقع الجغرافي والحدود الإدارية:

تمتلك ولاية الجلفة أهمية كبيرة انطلاقاً من موقعها الجغرافي الذي يتوسط البلاد كميزة تعتمد عليها في تنميتها العمرانية وهيكلتها مجالها.

تقع منطقة الجلفة في إقليم الهضاب العليا الأوسط، وهي تشكل مفترق طرق يربط بين شمال وجنوب الجزائر، وتعتبر بوابة للصحراء. تتميز بتنوع تضاريسها وغناها بالموارد المعدنية الهامة للصناعة، إضافة إلى ثروة نباتية متنوعة توفر هذه العوامل إمكانيات كبيرة للتنمية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية إذا استغلت بشكل جيد جغرافياً، تقع بين خطي طول 2.67 و 3.14 شرقاً ودائرتي عرض 34.20 و 34.63 شمالاً. أما مدينة الجلفة، فتقع في منطقة منبسطة وتحدها شمالاً جبال من الباء، وتعد نقطة ربط مهمة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، مدعومة بشبكة طرق وطنية وجهوية متطورة.

تقع ولاية الجلفة في المنطقة الوسطى من الجزائر، وتبلغ مساحتها 32.256,35 كلم²، أي ما يعادل 1,36% من المساحة الإجمالية للبلاد. وقد رُقيت إلى ولاية بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974، وتتكون حالياً من 12 دائرة و36 بلدية. كما تبعد عاصمة الولاية، مدينة الجلفة، بحوالي 300 كلم جنوب العاصمة الجزائر.

وتتميز الولاية بموقع استراتيجي يجعلها حلقة وصل بين شمال البلاد وجنوبها، ويمر بها الطريق الوطني رقم 1 الذي يربط الجزائر العاصمة بالمناطق الجنوبية، إضافة إلى عدة محاور طرقية ذات أهمية وطنية وجهوية.

ويحد ولاية الجلفة:

- عين وسارة شمالاً .
- بوسعادة شرقاً .
- مسعد والاعواط جنوباً .
- تيارت وأفلو غرباً .
- قصر الشلالة شمال غربي.

ويمنحها هذا الموقع أهمية جغرافية واقتصادية كبيرة، حيث تُعدّ منطقة عبور وتبادل بين مختلف جهات الوطن.

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لولاية الجلفة



المصدر: center d'étude et de réalisation urbanisme Tiret

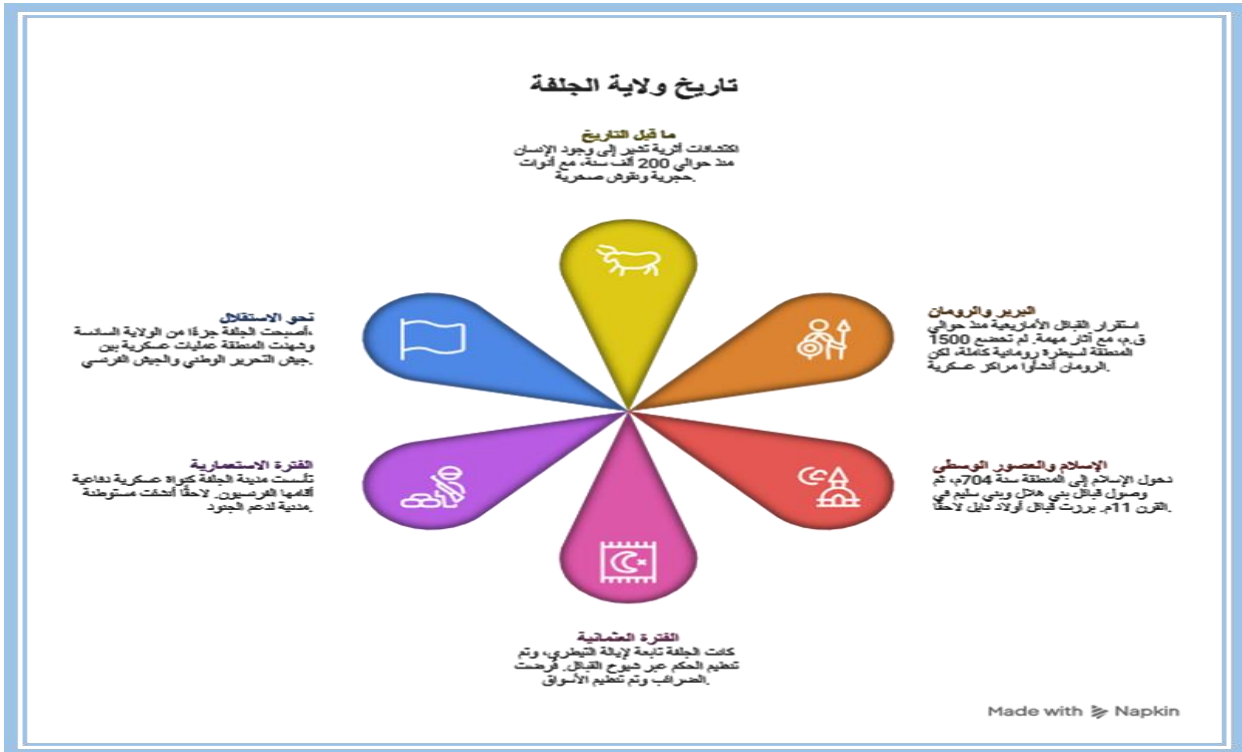
III. 2- لمحة تاريخية:

تتميز ولاية الجلفة بتاريخ عريق يمتد عبر آلاف السنين، حيث شهدت تعاقب العديد من الحضارات والثقافات التي تركت آثارًا تاريخية مهمة.

- ما قبل التاريخ (حوالي 7000 ق.م): عرفت المنطقة استقرار الإنسان منذ عصور موعلة في القدم، وتدل على ذلك الأدوات الحجرية والنقوش والرسوم الصخرية التي تعكس حياة الصيد والترحال.

- **العهد الأمازيغي والروماني (حوالي 1500 ق.م):** استقرت بها قبائل أمازيغية تركت نقوشاً صخرية وكتابات ليبية وأثاراً جنائزية. ورغم أن الرومان لم يسيطروا عليها بالكامل، فقد أقاموا مراكز عسكرية وحصوناً لحماية حدودهم.
 - **العصور الإسلامية والوسطى (منذ 704م):** دخل الإسلام إلى المنطقة سنة 704م، ثم استقرت بها قبائل بني هلال وبني سليم في القرن الحادي عشر، وبرزت بعدها قبائل أولاد نايل التي أصبحت من أهم مكونات المنطقة.
 - **الفترة العثمانية (1547-1830م):** خضعت الجلفة لإيالة التيطري، واعتمد الحكم على شيوخ القبائل، مع تنظيم الأسواق وجمع الضرائب، وما تزال بعض الحصون والأضرحة شاهدة على هذه المرحلة.
 - **الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830-1962م):** أسس الفرنسيون مدينة الجلفة بين 1850 و1852 كمركز عسكري استراتيجي، ثم تطورت إلى مستوطنة مدنية شهدت توسعاً عمرانياً وسكانياً. كما أنشئت عدة معالم تاريخية ما زال بعضها قائماً إلى اليوم.
 - **الثورة التحريرية والاستقلال:** انضمت الجلفة إلى الولاية السادسة التاريخية خلال ثورة التحرير، وشهدت معارك ونشاطاً ثورياً إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962.
- وبذلك تمثل ولاية الجلفة منطقة ذات إرث تاريخي وحضاري غني، يجمع بين آثار ما قبل التاريخ والحضارات الأمازيغية والإسلامية والعثمانية والاستعمارية، مما يعكس مكانتها المهمة في تاريخ الجزائر.

شكل 8 تاريخ ولاية الجلفة



المصدر: من انجاز الطالب

III. 3- الخصائص الطبيعية:

تتمتع ولاية الجلفة بأهمية كبيرة بفضل موقعها الجغرافي المركزي في الجزائر، مما يجعلها محوراً رئيسياً للتنمية العمرانية وربط الحركة بين شمال البلاد وجنوبها كعاصمة للولاية، تتميز الجلفة بتنوع تضاريسها وثروتها النباتية المتنوعة، ما يمنحها إمكانات كبيرة للعب دور محوري في التنمية المحلية والإقليمية:

III. 3-1- السهول العليا:

تشغل هذه المنطقة مساحة تقدر بحوالي 4160 كلم²، وتمثل حوضاً واسعاً تتجاوز حدوده إقليم ولاية الجلفة. تمتد هذه المنطقة من السفح الجنوبي للأطلس التلي إلى السفح الشمالي للأطلس الصحراوي، وتبدأ شرقاً بالمظاهر التضاريسية المتموجة التي تفصل حوض الحضنة عن السهول العليا. أما غرباً فهي مرتبطة بخط يمتد من السفح الجنوبي للأوراسينيس إلى مرتفعات قصر الشلالة. نحو الشمال تغوص هذه المنطقة تحت غطاء قاري غير متوافق يتكون من رواسب الميو-بليوسين ورسوبيات العصر الرباعي.

تغطي معظم السطوح قشور كلسية، تعلوها محلياً تربة حمراء وأخرى رملية. وتنقسم السهول العليا في ولاية الجلفة إلى ثلاثة أحواض فرعية مصطفة وفق اتجاه غرب-جنوب غرب / شرق-شمال شرق:

- **حوض الزعفران (الزهرز) جنوباً:** يتكون من منخفضين ذوي أصل مائي-ريحي (الزهرز الشرقي والزهرز الغربي) يفصل بينهما انتفاخ طفيف مكوّن من أراضٍ طباشيرية بجبل الجلفة.
- **حوض عين وسارة وسطاً:** يتكرر فيه نفس النمط، إذ يتكون من تضاريس طباشيرية مقسومة إلى منخفضين يفصل بينهما تموج طفيف يتمثل في ذراع الحنش شمال حاسي بحج.
- **حوض بوسعادة (بوزغزل):** يميل بشكل واضح نحو الشمال، مما يسمح لوادي الشلف بالخروج من السهول العليا عبر السلاسل التلية. ويُعد هذا القطاع الأكثر شمالية والأفضل تصريفًا مائيًا، كما يتميز بكونه أقل طابعًا سهبيًا وأكثر ملاءمة للنشاط الزراعي.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الظواهر الجيومورفولوجية والديناميكية المورفولوجية الموجودة في الهضبة الصحراوية تتكرر في هذه المنطقة، ويرجع ذلك إلى تشابه الظروف الجافة، إضافة إلى أن انخفاض التضاريس بين الجبال قد ساهم جزئياً في هذه الظاهرة.

كما تتميز المنطقة بوجود عدد كبير من الكثبان الرملية المنتشرة في عدة أماكن، وأبرز مثال هو عرق الكثبان الرملية لالمسغان الممتد على طول السفح الشمالي للأطلس. وتُعد هذه الدينامية الرملية أكثر خطورة في سهل عين وسارة وخاصة حول الزعفران.

وتقع هذه المنطقة ضمن مجال السهوب ذات نبات الحلفاء (*Stipa tenacissima*)، والتي تعرضت لتدهور كبير بسبب الرعي الجائر والجفاف، إلى درجة أن بعض المناطق أصبحت شبه صحراوية، خصوصاً حول المسغان. ويرتبط هذا التدهور بالعوامل البشرية إضافة إلى العوامل المناخية والجيولوجية وحركة الرمال والغبار.

III. 3-1-2- جبال الأطلس الصحراوي:

رغم طابعها الجبلي، فإن المجال الأطلسي يبقى سهل الوصول نسبياً وأقل وعورة من الأطلس التلي. وتتشكل الجبال غالباً من جوانب طيات محدبة ومقعرة، وتظهر نتيجة التعرية التفاضلية وبنية الصخور المتناوبة على شكل تضاريس متدرجة.

أما مراكز هذه الطيات فتكون إما مسطحة أو مائلة قليلاً، وتتكون من مصاطب وتراكمات مروحية وتراسات نهريّة، وتشكل ممرات طبيعية داخل الجبال تسهل عبور السلسلة. هذا التنظيم التضاريسي يفسر التباين الواضح بين المناطق المرتفعة الرطبة نسبياً والمعرضة للتعرية المائية، والمناطق المنخفضة الجافة التي تسود فيها التعرية الريحية. كما تسمح هذه الممرات بتجمعات رملية مهمة بفعل المياه أو الرياح، خاصة مع وجود نسبة كبيرة من الصخور الرملية التي تتحول إلى رمال وتغذي الأودية والرياح. وتسود في هذه الجبال تضاريس مختلفة بين مرتفعات خاضعة للتعرية المائية، ومنخفضات (طيات مقعرة أو محدبة) تتحكم فيها العوامل المائية والريحية، إضافة إلى وجود سبخات ودايات صغيرة. ويؤدي هذا الوضع إلى تباين بيئي واضح بين غطاء نباتي غابي أو ماكي على المرتفعات، وغطاء سهبي متدهور أو منعدم في المنخفضات. كما يتميز هذا المجال بمناخ جاف شبه موحد على كامل الولاية، مع بعض الفروق بين الشمال الأكثر اعتدالاً والجنوب الأكثر جفافاً، وهو ما ساهم في تدهور النظم البيئية.

III. 3-1-3. الهضبة الصحراوية:

تتميز الهضبة الصحراوية بسطوح مستوية في معظمها، ولا تظهر التضاريس إلا في مجاري الأودية والمنخفضات وبعض المناطق الرملية. يتميز هذا المجال بمناخ جاف في الشمال وشبه صحراوي إلى صحراوي في الجنوب، مع انتقال تدريجي من الغطاء السهبي إلى غطاء نباتي ضعيف جداً. وتتركز النباتات في مجاري الأودية والدايات والسبخات. وتظهر في هذه المنطقة نوعان من الديناميكية:

- مناطق ذات طابع سهبي حيث تتداخل العوامل المائية والريحية.
 - مناطق صحراوية جنوبية تسود فيها العمليات الريحية.
- وتكون الأودية غير منظمة وغالباً نهائية التصريف، وتختفي في الرمال أو في السبخات والدايات. وأهم وادٍ في المنطقة هو وادي جدي الذي يصب في شط ريغ. وتوجد دايات كبيرة تمتلئ بالمياه شتاءً، غالباً ما تكون مياهها مالحة أو شبه مالحة، كما تنتشر السبخات المالحة التي تميز هذا المجال. وتغطي القشرة الكلسية مساحات واسعة، مما يساهم في تسطيح التضاريس. كما تنتشر التراكمات الرملية بشكل موضعي على شكل كتبان نباتية (Nebkas) تتشكل حول النباتات مثل الحلفاء والرمث والشيح، وقد تتطور إلى حقول رملية. وترتبط هذه الهضبة مع الأطلس الصحراوي أشكال انتقالية مثل المصاطب والمراوح الطميية ذات الانحدار الضعيف.

III. 3-1-4- التضاريس:

رغم التنوع التضاريسي في ولاية الجلفة، فإن التضاريس عامة قليلة الوعورة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث وحدات رئيسية:

- **تضاريس السهول العليا:**

تتميز بسطوح شبه مستوية، وارتفاعات تتراوح بين 650 و900 متر، مع انحدارات ضعيفة جداً (<5%) وتنقسم إلى ثلاثة أحواض رئيسية: بوسعادة-الشهبونية، عين وسارة، والزعفران.

- **تضاريس الأطلس الصحراوي:**

أعلى منطقة في الولاية، بارتفاعات بين 1000 و1500 متر، وتتميز بانحدارات قوية (15° إلى 25°). كما توجد ممرات داخلية تسهل التنقل.

- **تضاريس الهضبة الصحراوية:**

تضاريس منبسطة جداً بارتفاعات بين 400 و700 متر، بانحدارات ضعيفة جداً، مع وجود أودية وسبخات ودايات، وتميل عمومًا من الشمال إلى الجنوب.

3-1-5- الجيولوجيا:

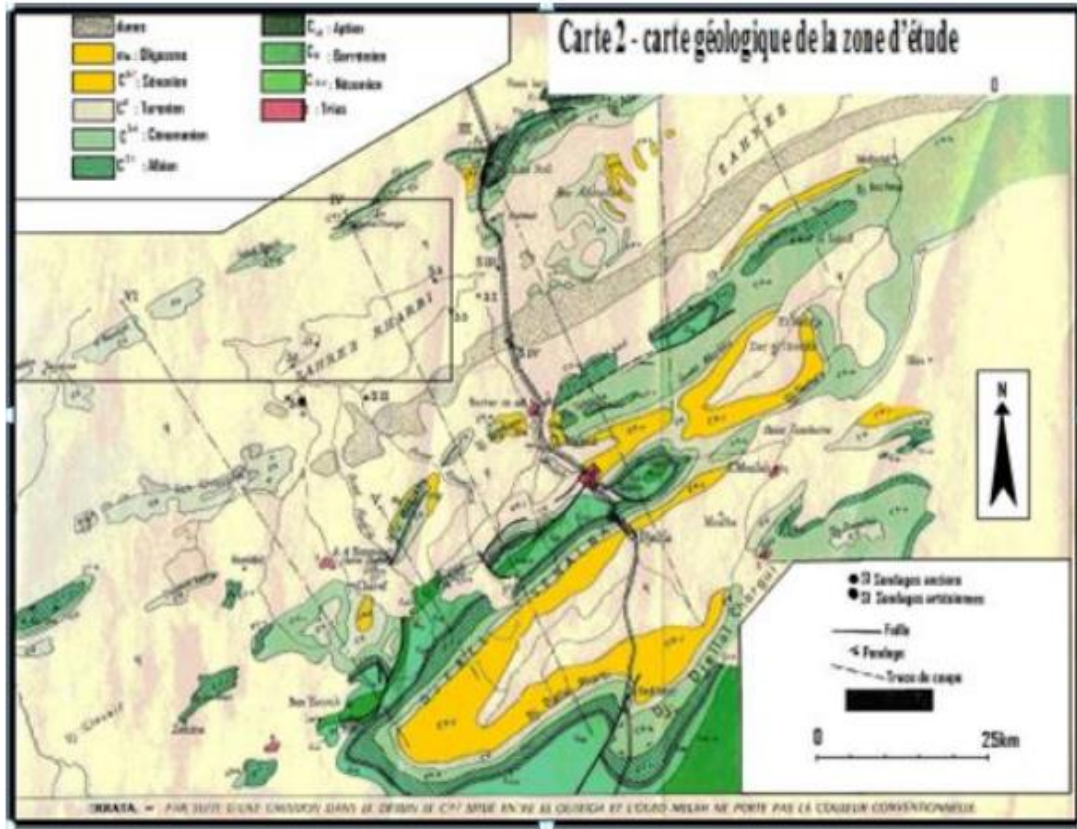
تنتمي جيولوجية ولاية الجلفة إلى المجال الأطلسي وإلى الهامش الشمالي للهضبة الصحراوية. ويفصل بينهما خط انكسار جنوبي أطلسي يمثل منطقة انتقال بين الأطلس الصحراوي والهضبة الصحراوية.

كما يقسم انكسار آخر شمال الأطلس الصحراوي المجال إلى الأطلس الصحراوي والهضاب العليا.

وعليه فإن الولاية تنقسم جيولوجيًا إلى:

- الهضاب العليا شمالاً
- المجال الجبلي الأطلسي وسطاً
- الهضبة الصحراوية جنوباً

خريطة 5 الخريطة الجيولوجية لولاية الجلفة



المرجع: مونوغرافيا الولاية 2022

شكل 9 نموذج تضاريسي ثلاثي الأبعاد لولاية الجلفة يوضح التدرج الطبوغرافي من الشمال الى الجنوب



III المناخ:

تتصف بلدية الجلفة بمناخها القاري المتميز بالبرود شتاء والحرارة صيفا.

أ. التساقط:

تتميز بلدية الجلفة بعدم الانتظام في التساقط السنوي وهذا ما يمثل الجدول التالي:

جدول 4 معدل التساقط السنوي لولاية الجلفة 2023

الشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل
معدل التساقط	31	23	34	35	34	28	29	21
عدد أيام التساقط	05	05	06	06	07	06	07	05
عدد أيام السيل	02	03	00	05	02	01	00	02

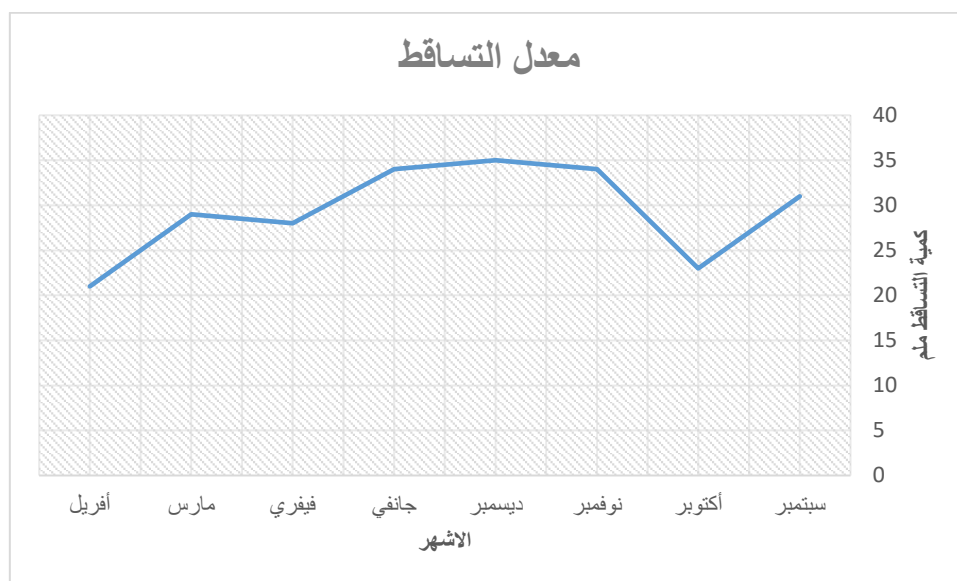
المصدر: مديرية الأرصاد الجوية لمدينة الجلفة 2023

يُبين الجدول التوزيع السنوي للتساقط بولاية الجلفة خلال سنة 2023، حيث يتضح تذبذب كميات الأمطار من شهر إلى آخر تبعاً لطبيعة المناخ شبه الجاف السائد بالمنطقة. وقد سُجلت أعلى معدلات التساقط خلال شهري ديسمبر وماي بـ35 ملم لكل منهما، يليهما شهرا نوفمبر وجانفي بـ34 ملم، ثم سبتمبر بـ31 ملم، وهو ما يدل على تركّز الأمطار أساساً خلال فصلي الخريف والشتاء مع بعض الاضطرابات الربيعية.

أما أدنى المعدلات فقد سُجلت خلال فصل الصيف، خاصة في شهر جويلية بـ06 ملم فقط، ثم أوت بـ10 ملم، وهو ما يعكس الجفاف وارتفاع درجات الحرارة خلال هذه الفترة. كما يُلاحظ أن عدد أيام التساقط تراوح بين يومين وسبعة أيام شهرياً، حيث بلغ أقصاه في جانفي ومارس بـ07 أيام، بينما انخفض إلى يومين في جويلية.

وبالنسبة لعدد أيام السيل، فقد سُجلت بعض الأشهر حالات سيل معتبرة، خاصة شهري ديسمبر وماي بـ05 أيام، في حين انعدمت في أشهر أخرى مثل نوفمبر ومارس وجويلية، مما يدل على عدم انتظام التساقط أحياناً وتركيزه في فترات قصيرة قد يؤدي إلى تشكل السيول. وعليه، فإن الجدول يبرز الطابع المتذبذب للتساقط المطري بولاية الجلفة خلال سنة 2023، بين فترات رطوبة نسبياً وأخرى جافة.

تمثيل بياني 2 معدل التساقط السنوي لولاية الجلفة 2023



المصدر: مديرية الأرصاد الجوية + معالجة الطالب

ب. الحرارة:

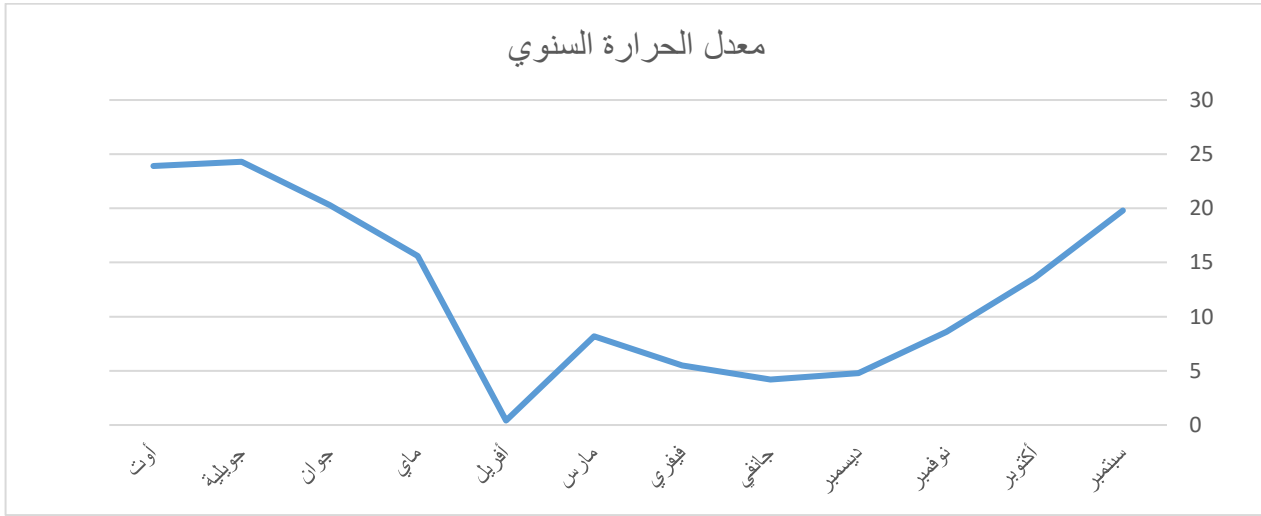
تمتد الفترة الحارة من شهر أفريل إلى شهر أكتوبر بمدينة الجلفة وحسب الأرقام المسجلة في محطة الأرصاد الجوية لولاية الجلفة ، فان التسجيلات القصوى للحرارة تتراوح ما بين 9.3 و 33.5 والجدول يوضح ذلك

جدول 5 المتوسط السنوي للحرارة (درجة) لمدينة الجلفة 2023/2010

الشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جون	جويلية	أوت
معدل الحرارة	19,8	13,6	8,6	4,8	4,2	5,5	8,2	11,4	15,6	20,3	24,3	23,9
الأقصى	27,5	20,1	13,8	28	9,3	11	14,3	18,7	23,4	28,5	33,5	32,9
الأدنى	12,1	7,2	3,5	-0,1	-0,8	-0,1	2,1	4,1	7,8	12,1	15,1	15

المصدر: الأرصاد الجوية لمدينة الجلفة 2023

تمثيل بياني 3 معدل الحرارة السنوي لولاية الجلفة



المصدر: مديرية الأرصاد الجوية+ معالجة الطالب

ج. الثلوج:

تسجل منطقة الجلفة في العادة حوالي 5 أيام من تساقط الثلوج سنويًا، إلا أن هذه المدة قد تختلف من سنة إلى أخرى، حيث تُسجل بعض السنوات الاستثنائية ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الأيام. وقد بلغ عدد أيام تساقط الثلوج في إحدى هذه السنوات، وهي سنة 1979، حوالي 19 يومًا.

د. الرياح:

جدول 6 سرعة الرياح على مدار السنة في منطقة الجلفة سنة 2010/2023

الشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
سرعة الرياح م/ث	3,48	3,34	4,68	4,73	3,34	5,09	4,39	4,63	3,76	3,48	3,55

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية+ معالجة الطالب

من خلال الجدول الذي يمثل سرعة الرياح (م/ث) حسب الأشهر نلاحظ ما يلي:

تتراوح سرعة الرياح في منطقة الدراسة بين قيم معتدلة ومنخفضة نسبيًا خلال أغلب أشهر السنة، حيث تسجل أدنى القيم في شهري أكتوبر (3,34 م/ث) وفي جانفي (3,34 م/ث) وكذلك في سبتمبر وأوت (حوالي 3,48 – 3,55 م/ث). وهذا يدل على فترة هدوء نسبي للرياح في بداية ونهاية السنة.

في المقابل، ترتفع سرعة الرياح خلال بعض الأشهر، خاصة في فيفري (5,09 م/ث) ونوفمبر (4,68 م/ث) وديسمبر (4,73 م/ث)، وهي أشهر تتميز بنشاط رياحي أوضح.

بشكل عام، يمكن القول إن سرعة الرياح في المنطقة متوسطة مع تذبذب واضح بين الأشهر، حيث تزداد في فصل الشتاء وبداية الربيع مقارنة ببقية الفصول.

6.III- دراسة الخصائص البشرية

تعدّ دراسة الخصائص البشرية من أهم المحاور الأساسية في التحليل الجغرافي، إذ تمثل السكان العنصر الحيوي الذي تتفاعل معه مختلف مكونات المجال الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي. فالسكان ليسوا مجرد رقم إحصائي، بل هم قوة فاعلة تؤثر في تنظيم المجال وتوجيه ديناميكية التنمية من خلال حجمهم، وتوزيعهم، وتركيبهم، وحركتهم الطبيعية والاقتصادية.

وتتميز الدراسات السكانية بأهمية كبيرة لأنها تعتبر الأساس في دراسات التنمية بجميع أبعادها. ينظر إلى السكان كعنصر ذو تأثير مزدوج؛ فهم من جهة قوة استهلاكية تضغط على الموارد المتاحة، ومن جهة أخرى يمثلون وسيلة لاستغلال تلك الموارد التغيرات السكانية تعد العنصر الأساسي في أي دراسة جادة في مجالي التخطيط والتهيئة، واللذان يهدفان إلى توضيح العلاقة بين الأرض والإنسان في كل مجال. ستركز الدراسة على تحليل الجوانب البشرية ونوعية التجهيزات المتاحة، حيث تؤثر معدلات النمو السكاني (زيادة أو نقصان مباشرة على مختلف القطاعات، مثل الشغل الاستهلاك، التعليم، الصحة، والتوازن الجهوي، كما أن لها تأثيرا مباشرا على التعمير. تتضمن هذه الدراسة تحليل وتيرة التطور السكاني استنادا إلى الإحصاءات السكانية التي أجريت بعد الاستقلال، بهدف فهم العلاقة بين عدد السكان الحالي وتوزيعهم، ومدى توافقه مع توزيع التجهيزات عبر المدينة.

6.III-1- مراحل التطور السكاني

تعتبر الدراسة السكانية في إطار التهيئة العمرانية القاعدة الأولية والعنصر الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في التخطيط والتنظيم وهي تقوم على دراسة السكان ومعالجة حجمهم وتطورهم 24 وصفاتهم العامة، فدراسة هذه العناصر تجعل من الدراسة السكانية بمثابة وسيلة لتهيئة المجال وإيجاد الحلول اللازمة والقريبة من الواقع التي تخدم السكان بشكل رئيسي، حيث يعتبر عنصر السكان هو العامل الأساسي والمؤثر الأول والأخير في تنظيم المجال بشكل خاص، والحياة بشكل عام، والمعرفة التطور العددي للسكان في منطقة الدراسة تقوم باستعراض أهم مراحل النمو السكاني بها، نقترها على المراحل الكبرى التي ميزتها الإحصاءات السكانية الدورية 6-7 7-8 والجدول الموالي يوضح ذلك:

ستركز الدراسة على تحليل الجوانب البشرية ونوعية التجهيزات المتاحة، حيث تؤثر معدلات النمو السكاني (زيادة أو نقصان مباشرة على مختلف القطاعات، مثل الشغل الاستهلاك، التعليم، الصحة، والتوازن الجهوي، كما أن لها تأثيرا مباشرا على التعمير، تتضمن هذه الدراسة تحليل وتيرة التطور السكاني استنادا إلى الإحصاءات السكانية التي أجريت بعد الاستقلال، بهدف فهم العلاقة بين عدد السكان الحالي وتوزيعهم، ومدى توافقه مع توزيع التجهيزات عبر المدينة.

جدول 7 تطور النمو الديمغرافي ومؤشرات الزيادة السكانية مقارنة بالمعدلات المحلية والولائية والوطنية لولاية الجلفة-1966-2022

السنوات	عدد السكان	الزيادة السكانية	نسبة الزيادة	معدل البلدية %	معدل نمو الولاية %	معدل النمو الوطني %
1966	30318
1977	52800	20635	68,06	5,32	2,36	3,21
1987	90032	38137	74,85	5,74	4,7	3,08
1997	164126	75036	84,22	6,30	4,44	2,15

1,6	3,7	5,9	75,61	124102	288228	2008
1,8	3,5	5,8	72,85	104829	393057	2022

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لولاية الجلفة 2022

يبرز الجدول تطوراً ديمغرافياً متسارعاً للبلدية خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2022، حيث انتقل عدد السكان من 30,318 نسمة سنة 1966 إلى 393,057 نسمة سنة 2022، أي بزيادة تفوق 362 ألف نسمة، ما يعكس تضاعفاً كبيراً للحجم السكاني وتزايداً مستمراً في جاذبية المجال الحضري.

فخلال الفترة 1966-1977 ارتفع عدد السكان إلى 52,800 نسمة، بنسبة زيادة قدرت بـ68,06%، وهو نمو معتبر يمكن تفسيره بارتفاع معدلات المواليد وتحسن الظروف الصحية بعد الاستقلال. كما بلغ معدل نمو البلدية 5,32%، وهو أعلى من معدل نمو الولاية (2,36%) والوطني (3,21%)، ما يدل على أن البلدية كانت تعرف نمواً أسرع من محيطها الإقليمي.

أما بين 1977 و1987 فقد واصل عدد السكان ارتفاعه ليصل إلى 90,032 نسمة، بنسبة زيادة 74,85%، مع تسجيل معدل نمو بلدي قدره 5,74%، وهو ما يعكس استمرار الديناميكية السكانية نتيجة التوسع العمراني وتحسن الخدمات وتزايد فرص الاستقرار.

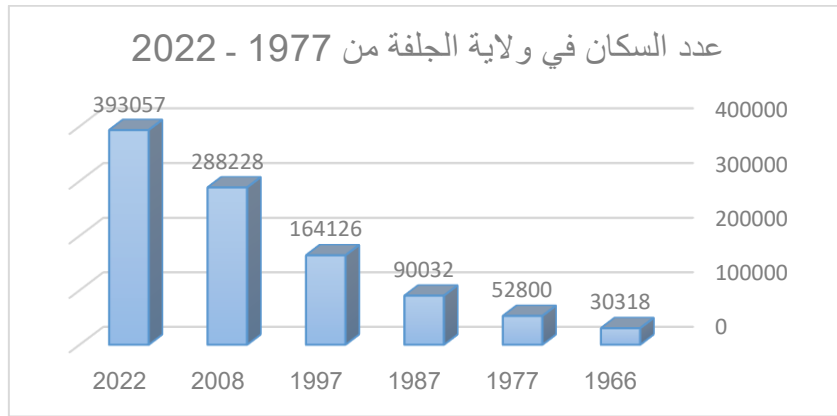
وسجلت الفترة 1987-1997 أعلى نسبة زيادة سكانية بـ84,22%، حيث بلغ عدد السكان 164,126 نسمة، بمعدل نمو محلي وصل إلى 6,30%، مقابل 4,44% للولاية و2,15% وطنياً، وهو ما يشير إلى مرحلة انفجار ديمغرافي حقيقي، قد يكون مرتبطاً بالهجرة الداخلية نحو البلدية وتوسع نشاطها الإداري والاقتصادي.

وفي الفترة 1997-2008 ارتفع عدد السكان إلى 288,228 نسمة، وهي أكبر زيادة عددية في الجدول (+124,102 نسمة)، رغم تراجع نسبة النمو إلى 75,61%، ما يوضح أن التزايد بقي قوياً رغم بداية التباطؤ النسبي الناتج عن كبر القاعدة السكانية.

أما بين 2008 و2022 فقد بلغ عدد السكان 393,057 نسمة، بزيادة 104,829 نسمة ونسبة 72,85%، مع معدل نمو بلدي قدره 5,8%، وهو ما يؤكد استمرار التوسع السكاني لكن بوتيرة أقل مقارنة بالفترات السابقة، تماشياً مع الاتجاه الوطني نحو انخفاض الخصوبة وتراجع النمو الطبيعي.

ومن خلال المقارنة، يتضح أن معدل نمو البلدية ظل يفوق باستمرار معدل نمو الولاية والمعدل الوطني، ما يؤكد أن البلدية تمثل قطب جذب سكاني ومجالاً حضرياً نشطاً. ويترتب عن هذا النمو المتواصل ضغط متزايد على السكن، النقل، الخدمات العمومية، والتجهيزات الحضرية، مما يستوجب اعتماد تخطيط عمراني محكم وسياسات تنموية قادرة على استيعاب هذا التوسع.

تمثيل بياني 4 عدد سكان ولاية الجلفة 1977 - 2022



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء مونوغرافيا الولاية 2022+ معالجة الطالب

يمثل مخطط الاعمدة تطور عدد السكان لولاية الجلفة من 1966 الى 2022 بحيث:

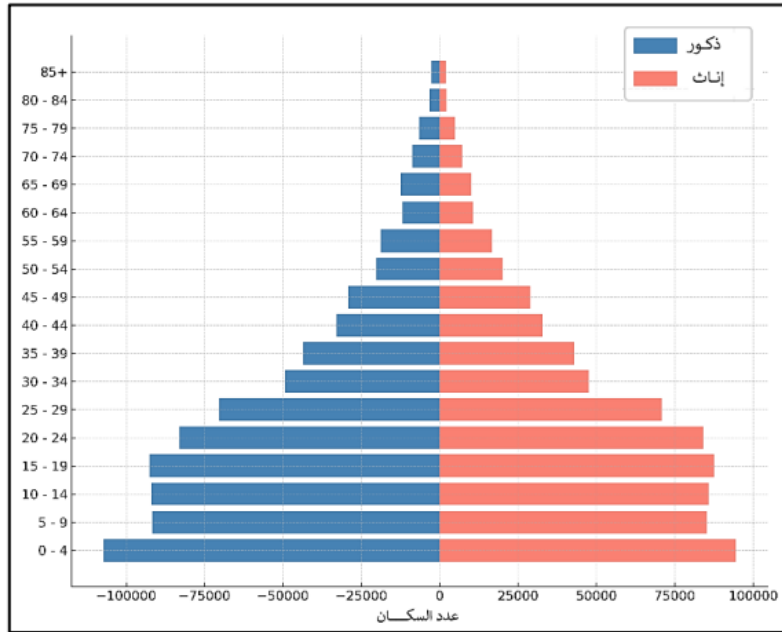
يُظهر المخطط تطورًا واضحًا ومتدرجًا في عدد سكان ولاية الجلفة خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2022، حيث يتبين أن المنحنى العام يتجه نحو الارتفاع المستمر دون تسجيل أي تراجع، ما يعكس ديناميكية ديمغرافية قوية واستقرارًا في النمو السكاني عبر الزمن.

من خلال القراءة الزمنية، نلاحظ أن سنة 1966 تمثل نقطة الانطلاق بأدنى عدد سكاني، ثم بدأت الأعداد في الارتفاع بشكل تدريجي خلال 1977 و 1987، وهو ما يدل على بداية مرحلة نمو ديمغرافي متسارع. بعد ذلك، يظهر ارتفاع أوضح في 1997، ليصل المنحنى إلى قفزة كبيرة في 2008، وهو ما يعكس تسارعًا في التوسع السكاني سواء بسبب النمو الطبيعي أو الهجرة الداخلية.

أما سنة 2022، فهي تمثل أعلى قيمة في المخطط، حيث يتصدر العمود بشكل واضح مقارنة ببقية السنوات، مما يؤكد استمرار التزايد السكاني بوتيرة قوية رغم التغيرات التي قد تطرأ على معدلات النمو.

بشكل عام، يبرز المخطط أن النمو السكاني لم يكن خطيًا ثابتًا، بل مرّ بمراحل تسارع متتالية، مع تضخم ملحوظ في الفترات الأخيرة، وهو ما يفرض تحديات على مستوى التهيئة العمرانية، الخدمات، والبنية التحتية لمواكبة هذا التوسع الديمغرافي المستمر.

تمثيل بياني 5 توزيع سكان ولاية الجلفة حسب الجنس والفئة العمرية 2022



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة+ مونوغرافيا الولاية 2022

يمثل الشكل هرمًا سكانيًا يوضح توزيع السكان حسب الفئات العمرية والجنس (ذكور وإناث)، ومن خلال الهرم السكاني نلاحظ:

يتخذ الهرم السكاني شكلًا فتيًا توسعيًا، حيث تتميز قاعدته بالاتساع الواضح، ما يعكس ارتفاع نسبة الأطفال والشباب وارتفاع معدلات المواليد. وتظهر الفئات العمرية الصغرى، خاصة من 0 إلى 19 سنة، بأعداد كبيرة مقارنة ببقية الفئات، وهو ما يدل على الطابع الشبابي للمجتمع واستمرار النمو الديموغرافي.

كما تمثل الفئة النشيطة اقتصاديًا، الممتدة تقريبًا من 15 إلى 64 سنة، نسبة معتبرة من مجموع السكان، وهو ما يعكس توفر يد عاملة مهمة يمكن أن تساهم في النشاط الاقتصادي والتنمية، لكنه يبرز في الوقت نفسه الحاجة إلى توفير مناصب شغل وخدمات وتجهيزات تتلاءم مع متطلبات هذه الفئة.

أما الفئات العمرية المتقدمة، خاصة 65 سنة فأكثر، فتظهر بأعداد محدودة نسبيًا، وهو ما يفسر تضيق قمة الهرم السكاني وانخفاض نسبة المسنين مقارنة بالفئات الشابة، ويرتبط ذلك بحدثة التركيبة العمرية للسكان.

ومن حيث التوزيع حسب الجنس، نلاحظ وجود تقارب نسبي بين الذكور والإناث في معظم الفئات العمرية، مع تفوق طفيف للذكور في الفئات الدنيا والمتوسطة، بينما تميل الفئات العمرية العليا إلى التوازن أو التفوق البسيط للإناث، نتيجة ارتفاع متوسط العمر المتوقع لديهن.

وعومًا، يعكس هذا الهرم السكاني مجتمعًا فتيًا سريع النمو يتميز بقاعدة عريضة ونسبة إعاله مرتفعة، الأمر الذي يفرض تحديات تنموية تتعلق بتوفير التعليم، السكن، الرعاية الصحية وفرص العمل، كما يمثل في الوقت نفسه طاقة بشرية مهمة يمكن استثمارها في تحقيق التنمية المستقبلية.

III.6-2 الحركة الطبيعية للسكان موزعة حسب البلدية:

خلال سنة 2023، بلغ العدد الإجمالي للولادات الحية المسجلة عبر جميع البلديات 37,788 ولادة، منها 32% من الإناث.

أما الوفيات المسجلة فقد بلغت 4,391 حالة وفاة (لأعمار 1 سنة فأكثر)، أي أن المعدل الخام للوفيات يقدر بـ 5.42 لكل ألف نسمة.

وسجل الفائض الطبيعي للسكان (الزيادة الطبيعية) 32,754 نسمة.

وبالتالي، بلغ معدل المواليد 21.64 لكل ألف نسمة، في حين بلغ عدد وفيات الأطفال أقل من سنة واحدة 643 وفاة، أي بمعدل وفيات رضّع قدره 20.0 لكل ألف نسمة.

ويُظهر الجدول التالي الحركة الطبيعية للسكان المسجلة خلال سنة 2023 موزعة حسب البلديات.

جدول 8 تحليل المؤشرات الديموغرافية للحركة الطبيعية للسكان على مستوى بلديات ولاية الجلفة

البلديات	المواليد		وفيات 01+		وفيات - 01 سنة		الرصيد الطبيعي	معدل الولادات لكل 1000	معدل الوفيات لكل 1000	معدل وفيات الرضع لكل 1000	معدل النمو الطبيعي لكل 100
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع					
الجلفة	7 029	5 921	12 950	1 238	453	1 691	453	1 691	138	11 121	11 121
حاسي ببح	3 059	1 772	4 831	423	230	653	230	653	0	4 178	4 178
الزعران	156	8	164	0	0	0	0	0	12	152	152
حاسي العش	27	4	31	5	0	5	0	5	0	26	26
عين معبد	652	54	706	7	0	7	0	7	57	642	642
دار الشيوخ	672	92	764	-2	0	0	0	0	38	726	726
الميلية (M'Liliha)	15	24	39	2	0	2	0	2	0	37	37
سيدي بايزيد	13	4	17	0	0	0	0	0	0	17	17
الشارف	150	199	349	37	2	39	2	39	0	310	310
القديد	422	5	427	29	0	29	0	29	0	398	398

10	0	0	0	0	10	5	5	بن ياقوب
834	12	151	15	136	997	412	585	الإدرسية
33	0	0	0	0	33	7	26	دويس
154	13	9	0	9	176	5	171	عين الشهداء
431	27	29	0	29	487	7	480	عين البيل
99	0	25	0	25	124	36	88	مجبارة
15	0	0	0	0	15	4	11	تدمت
36	0	0	0	0	36	11	25	زكار
19 219	297	2 640	700	1 938	22 156	8 570	13 586	مجموع الولاية

يبين الجدول الخاص بالحركة الطبيعية للسكان بولاية الجلفة خلال سنة 2023 وجود تفاوت واضح بين بلديات الولاية من حيث عدد المواليد والوفيات ومعدلات النمو الطبيعي، وهو تفاوت يرتبط أساساً بالتقسيم الإداري وتباين الحجم السكاني ومستوى التهيئة والخدمات داخل كل بلدية. فبلدية الجلفة، باعتبارها مقر الولاية والمركز الإداري الرئيسي، سجلت أعلى عدد من المواليد بـ 12,950 مولوداً، كما حققت أكبر فائض طبيعي بـ 11,121 نسمة، وهو ما يعكس تمركز السكان والوظائف الإدارية والخدمات الصحية والتعليمية بها، مما يجعلها القطب الحضري الأول في الولاية.

كما برزت بلديات ثانوية ذات وزن ديمغرافي معتبر مثل حاسي بحبح، عين معبد، دار الشيوخ، والإدرسية، حيث سجلت أعداداً مرتفعة نسبياً من الولادات وفوائض طبيعية إيجابية، وهو ما يدل على دورها كمراكز عمرانية محلية تستقطب السكان داخل الدوائر التابعة لها. وتُعد هذه البلديات نقاط ارتكاز في التنظيم الإداري للولاية، إذ تساهم في تخفيف الضغط عن عاصمة الولاية من خلال توفير الخدمات الأساسية للسكان.

في المقابل، أظهرت البلديات الصغيرة أو ذات الطابع الريفي مثل بن يعقوب، تادميت، أمليليحة، وسيدي بايزيد أعداداً ضعيفة جداً من المواليد والوفيات، ما يعكس محدودية الكثافة السكانية وصغر المجال العمراني بها. ويرتبط ذلك بضعف التجمعات السكانية وامتداد المسافات، إضافة إلى الهجرة نحو البلديات الكبرى بحثاً عن العمل والخدمات.

كما يلاحظ تفاوت معدلات المواليد، إذ سجلت حاسي بحبح أعلى معدل بـ 44.9%، تليها عين الشهداء بـ 34.6%، بينما انخفضت المعدلات في البلديات الصغيرة. ويشير هذا إلى اختلاف البنية العمرية للسكان، حيث تتميز البلديات النامية بارتفاع نسبة الشباب والخصوبة، عكس البلديات الأقل نشاطاً.

أما على مستوى الولاية ككل، فقد بلغ عدد المواليد 22,156 مولوداً مقابل 2,640 وفاة، بفائض طبيعي قدره 19,219 نسمة، ومعدل تزايد طبيعي 2.3%، ما يدل على استمرار النمو الديمغرافي السريع. ويضع

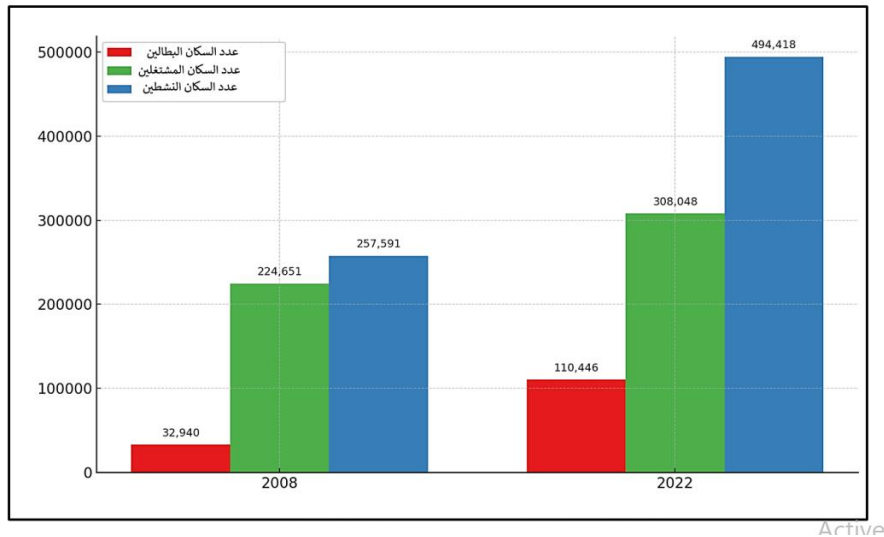
هذا الوضع السلطات الإدارية أمام تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة توسيع شبكات السكن، التعليم، الصحة، والنقل، خاصة في البلديات الكبرى التي تشهد ضغطاً سكانياً متزايداً.

يتضح أن التنظيم البلدي في ولاية الجلفة يعكس تدرجاً مجالياً واضحاً بين مركز حضري مهيم يتمثل في بلدية الجلفة، ومراكز ثانوية متوسطة، وبلديات ريفية ضعيفة النمو، وهو ما يستوجب اعتماد سياسة تنموية متوازنة بين مختلف البلديات لتحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق التنموية.

III.6-3- التركيب الاقتصادي للسكان:

عرفت ولاية الجلفة خلال السنوات الأخيرة حركة اقتصادية، بفضل البرامج الحكومية الهادفة إلى دعم الاستثمار المحلي، من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأهيل مناطق النشاط الصناعي ببلديات الولاية. وقد ساهمت هذه الإجراءات، إلى جانب النشاط الفلاحي وتربية المواشي الذي يعد من أهم دعائم الاقتصاد المحلي، في الدفع بعجلة التنمية بالمنطقة. وتتوفر الولاية على مؤهلات طبيعية وبشرية هامة، تؤهلها أن تكون قطبا اقتصاديا منتجا، قادرا على خلق مناصب شغل دائمة وتحقيق توازن ف سوق العمل.

تمثيل بياني 6 تطور عدد السكان البطالين، المنشغلين والنشطين بولاية الجلفة 2008 - 2022



المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة+ مونوغرافيا الولاية 2022+ RGPH2008

من خلال الشكل يتضح أنه بين سنتي 2008 و2022 عرف عدد السكان الكلي بولاية الجلفة تطوراً كبيراً، حيث انتقل من 1.090.579 نسمة سنة 2008 إلى 1.508.535 نسمة سنة 2022، أي بزيادة تقدر بحوالي 38.3%. كما ارتفع عدد السكان النشطين اقتصادياً من 257.591 نسمة إلى 494.418 نسمة، وهو ما يمثل شبه تضاعف لهذه الفئة خلال 14 سنة.

غير أن تطور مؤشرات سوق العمل لم يواكب هذا النمو الديموغرافي، إذ بقي معدل الشغل شبه مستقر، حيث انتقل من 20.60% سنة 2008 إلى 20.42% سنة 2022، رغم ارتفاع العدد المطلق للمشتغلين من 224.651 نسمة إلى 308.048 نسمة. في المقابل، سجل معدل البطالة ارتفاعاً واضحاً من 12.79% إلى 26.39%، ما يدل على محدودية قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. كما ارتفع معدل النشاط العام من 23.62% إلى 32.78%، وهو ما يعكس تزايد عدد الباحثين عن العمل أو المنخرطين فيه دون توفير فرص شغل كافية.

ويرتبط هذا الوضع بشكل مباشر بالتقسيم الإداري لولاية الجلفة، باعتباره إطارًا لتنظيم السكان والخدمات وتوزيع المشاريع التنموية بين البلديات والدوائر. فالزيادة السكانية المتسارعة تؤدي إلى تفاوتات مجالية بين المراكز الحضرية الكبرى، مثل مدينة الجلفة وعين وسارة ومسعد، وبين البلديات الريفية الأقل تجهيزًا، حيث يتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في بعض المناطق دون غيرها. كما يفرض ارتفاع البطالة ضغطًا إضافيًا على الجماعات المحلية من أجل توفير السكن، النقل، النظافة، والتهيئة الحضرية، خاصة في البلديات ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

ومن جهة أخرى، فإن فعالية التقسيم الإداري تتجلى في مدى قدرة البلديات والدوائر على مرافقة هذا النمو الديموغرافي عبر خلق توازن إقليمي في التنمية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل استفادة، وتوفير مناصب شغل محلية تحد من الهجرة الداخلية نحو عاصمة الولاية. لذلك فإن دراسة المؤشرات السكانية والاقتصادية لا تنفصل عن دراسة التنظيم الإداري، لأنه يمثل الأداة الأساسية لتسيير المجال وتحقيق تنمية متوازنة داخل الولاية.

III.6-4. التوزيع النسبي للسكان حسب النشاط الاقتصادي:

تُعد الأنشطة الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تعكس طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجال جغرافي، إذ ترتبط بدرجة استغلال الموارد المتاحة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يساهم تنوع الأنشطة في توفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للسكان، ويؤثر بشكل مباشر في توزيع السكان واستقرارهم داخل المجال. وتختلف أهمية القطاعات الاقتصادية من منطقة إلى أخرى تبعًا للإمكانيات الطبيعية والبشرية، إضافة إلى مستوى التجهيزات والسياسات التنموية المعتمدة. ويمثل كل من الجدول والدائرة النسبية توزيع السكان النشطين حسب مختلف الأنشطة الاقتصادية ونسبة مساهمة كل قطاع في التشغيل.

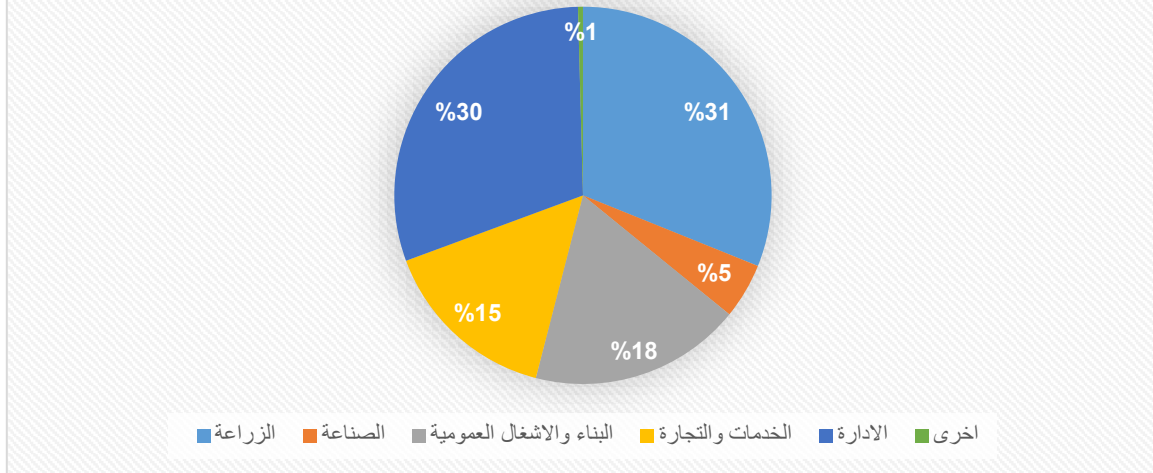
جدول 9 توزيع السكان في ولاية الجلفة حسب الأنشطة الاقتصادية 2022

النسبة المئوية %	عدد السكان (نسمة)	الأنشطة الاقتصادية
31,05	73642	الزراعة
4,76	11264	الصناعة
18,18	42997	البناء والاشغال العمومية
15,35	36323	الخدمات والتجارة
30,23	71519	الإدارة
0,42	1004	أخرى

المصدر : مونتو جغرافيا الولاية 2022

تمثيل بياني 7 توزيع السكان في ولاية الجلفة حسب الأنشطة الاقتصادية 2022

توزيع السكان في ولاية الجلفة حسب الأنشطة الاقتصادية



المصدر: من انجاز الطالب

يبين الجدول والدائرة النسبية توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب قطاعات النشاط المختلفة في ولاية الجلفة، حيث يتصدر قطاع الزراعة باقي القطاعات بعدد 73,642 نسمة، أي ما يعادل 31.05% من مجموع السكان النشطين، وهو ما يعكس المكانة البارزة للنشاط الفلاحي في الهيكلة الاقتصادية ودوره الأساسي في توفير مناصب الشغل. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الإدارة بعدد 71,519 نسمة بنسبة 30.23%، مما يدل على أهمية الوظائف العمومية والإدارية في استقطاب اليد العاملة.

كما يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة بعدد 42,997 نسمة بنسبة 18.18%، وهو ما يبرز حركية معتبرة في مجال التهيئة العمرانية وإنجاز البنى التحتية. أما قطاع الخدمات والتجارة فقد بلغ عدد العاملين فيه 36,323 نسمة بنسبة 15.35%، وهو ما يعكس مساهمة هذا القطاع في تنشيط الدورة الاقتصادية وتلبية حاجيات السكان.

في المقابل، يسجل قطاع الصناعة مساهمة محدودة نسبياً، إذ لا يتجاوز عدد العاملين فيه 11,264 نسمة بنسبة 4.76%، الأمر الذي يبرز ضعف القاعدة الصناعية مقارنة بباقي القطاعات. بينما تبقى فئة الأنشطة الأخرى ذات وزن هامشي بعدد 1,004 نسمة بنسبة 0.42%.

وعليه، تكشف هذه المعطيات عن هيمنة واضحة للقطاعات الزراعي والإداري على البنية الاقتصادية، مقابل تراجع مساهمة القطاع الصناعي، مما يعكس اقتصاداً ذا طابع فلاحي وخدمي أكثر منه صناعياً.

III 6-5- التوزيع الجغرافي للسكان:

يمثل التوزيع الجغرافي للسكان في ولاية الجلفة عنصراً أساسياً لفهم أنماط إنتاج النفايات وتقدير الضغط الممارس على منظومة التسيير البيئي، خاصة على مستوى مراكز الردم التقني. فالفوارق في عدد السكان والكثافة السكانية من بلدية إلى أخرى لا تعكس فقط اختلافات ديموغرافية، بل تكشف كذلك عن تفاوت في حجم النفايات المنتجة، وفي الحاجات المرتبطة بالبنية التحتية البيئية وخدمات الجمع والمعالجة.

وتظهر معطيات الجدول الموالي تصنيفاً مجالياً يمكن من خلاله التمييز بين ثلاث فئات رئيسية من البلديات، اعتماداً على حجم السكان، ونمط الاستقرار العمراني، ومستوى التمرکز السكاني، وهي:

التجمعات الحضرية الأساسية، التجمعات العمرانية الثانوية، والمناطق الريفية ذات النمط العمراني المبعثر.

III 6-5-1- التجمعات الحضرية الأساسية : تضم هذه الفئة البلديات التي تشكل أقطاباً عمرانية واقتصادية رئيسية على مستوى الولاية، وتتميز بارتفاع كثافتها السكانية، مع تركيز أغلب السكان في مراكز حضرية واضحة. وتعد بلدية الجلفة أبرز مثال، حيث تضم أكثر من 440 ألف نسمة داخل تجمعها الحضري الرئيسي سنة 2022، أي ما يقارب 75% من مجموع سكان البلدية. وتعتبر هذه الفئة المنتج الأكبر للنفائات المنزلية، كما تمارس ضغطاً مباشراً على البنية التحتية البيئية، وعلى رأسها مركز الرفع التقني الرئيسي. وتندرج ضمن هذه الفئة كذلك بلديات مسعد، عين وسارة، وحاسي بحبح، التي تعرف نمواً ديموغرافياً وعمرانياً متواصلاً.

III 6-5-2 التجمعات العمرانية الثانوية : تضم هذه الفئة بلديات ذات كثافة متوسطة ونسيج عمري أقل تمركزاً، مثل الإدريسية، دار الشيوخ، عين الإبل، البيرين، عين فقه وغيرها. وتعرف هذه التجمعات نمواً ديموغرافياً متصاعداً، مع تفاوت في نسب السكان بين النواة الحضرية والمناطق المبعثرة. ويبرز دورها في دعم التنمية المجالية، كما يمكن أن تشكل مستقبلاً فضاءات مناسبة لتوسيع الخدمات البيئية، مثل إنشاء نقاط فرز أو مراكز تحويل النفائات، خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو التمدن وارتفاع إنتاج النفائات تدريجياً.

III 6-5-3- المناطق المبعثرة : تشمل هذه الفئة بلديات ذات كثافة سكانية منخفضة جداً ومساحات واسعة، على غرار قطارة، لدول، أم العظام، سلمانة وغيرها. ويغلب على هذه المناطق الطابع الريفي والعمران المبعثر، مما يصعب ربطها بصفة دائمة بشبكات جمع ونقل النفائات التقليدية. ورغم ضعف كمية النفائات المنتجة مقارنة بالتجمعات الحضرية، فإن التحدي الأساسي يتمثل في ضمان التغطية الإقليمية وارتفاع تكاليف الخدمات نتيجة التشتت الجغرافي وبعد المسافات.

جدول 10 توزيع السكان حسب نمط التجمع العمراني والكثافة السكانية ببلديات الجلفة بين 2008 و 2022

الكثافة السكانية (ساكن/ كلم ²)	السكان حسب الجنس		توزيع السكان حسب التشتت			تقدير عدد السكان في 2022/12/31	السكان في RGP 2008	المساحة كلم ²	البلديات
	اناث	ذكور	المنطقة المتفرقة	التجمعات الحضرية الثانوية	التجمعات الحضرية الأساسية				
1 169,45	311 834	322 209	25 982	23 262	584 798	634 043	288 228	542,17	الجلفة
163,90	64 502	68 175	3 326	/	129 351	132 677	100 630	809,49	عين وسارة
10,50	2 675	2 828	4 261	/	1 242	5 503	4 594	523,90	القرنيني
47,65	18 752	19 368	3 976	1 258	32 887	38 120	30 914	800,00	البيرين
32,63	16 468	18 452	22 444	9 036	3 440	34 920	17 208	1 070,00	بنهار
45,07	8 116	8 701	6 730	/	10 087	16 817	13 661	373,11	سيدي لعجال
12,87	3 067	3 373	5 169	/	1 271	6 440	5 405	500,24	الخميس
29,75	6 865	7 761	11 321	/	3 305	14 626	13 171	491,51	حاسي فحول

55,22	22 635	24 533	12 719	/	34 449	47 168	30 451	854,09	ح/الصحاري
39,06	6 770	8 012	7 580	/	7 202	14 782	10 993	378,40	بويرة لحداب
79,90	17 901	19 193	13 208	/	23 886	37 094	23 403	464,24	عين فقه
178,65	67 227	71 006	15 069	/	123 164	138 233	86 422	773,74	حاسي بحبح
10,95	6 258	6 865	7 860	/	5 263	13 123	12 972	1 197,80	زعفران
25,55	6 260	6 749	5 292	/	7 717	13 009	11 692	509,14	حاسي العش
109,24	17 746	18 088	9 243	/	26 591	35 834	19 997	328,02	عين معبد
118,62	19 818	20 360	2 488	2 495	35 195	40 178	30 372	338,70	دار الشيوخ
17,52	7 666	8 248	8 427	3 295	4 192	15 914	14 241	908,07	مليحة
17,40	4 330	4 789	5 284	1 543	2 292	9 119	7 933	523,90	سيدي بايزيد
55,00	15 946	16 540	9 734	1 794	20 958	32 486	24 029	590,55	الشارف
13,71	7 628	8 177	6 349	1 218	8 238	15 805	12 833	1 152,16	الفتيد
93,67	9 218	8 970	9 617	/	8 571	18 188	9 940	194,17	بن يعقوب
161,43	29 353	31 200	5 603	/	54 950	60 553	32 900	375,09	الإدريسية
21,36	5 208	5 534	2 990	/	7 752	10 742	9 344	502,76	الدويس
24,75	2 438	2 791	649	1 098	3 482	5 229	4 549	211,25	عين الشهداء
80,09	21 967	23 076	8 693	9 792	26 559	45 043	28 406	562,37	عين الإبل
29,16	10 515	11 002	10 633	/	10 884	21 517	14 052	737,70	المجبارة
27,12	10 272	11 116	10 226	7 637	3 524	21 388	10 359	788,58	تعظمت
9,23	995	1 084	485	/	1 594	2 079	1 809	225,02	زكار
1020,23	73 090	77 660	6 598	1 293	142 859	150 750	102 454	147,76	مسعد
6,92	6 015	6 894	6 467	3 397	3 045	12 909	11 230	1 865,00	دلدول
16,30	14 669	16 206	19 131	9 254	2 490	30 875	19 471	1 894,00	سلمانة
17,72	7 836	9 004	9 138	/	7 702	16 840	13 693	950,00	سد رحال
2,34	5 247	6 163	4 078	2 975	4 357	11 410	9 926	4 864,30	قطارة
70,58	30 229	31 042	10 640	/	50 631	61 271	32 501	868,00	فيض البطمة
10,82	5 562	5 827	2 491	3 187	5 711	11 389	7 744	1 052,40	عمورة
12,28	21 274	26 504	38 884	/	8 894	47 778	23 051	3 888,72	ام لعظام
57	886 352	937 500	332 786	82 534	1 408 531	1 823 852	1 090 578	32 256,35	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ولاية الجلفة

يمثل الجدول توزيع السكان حسب نمط التجمع العمراني والكثافة السكانية ببلديات ولاية الجلفة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2022، ويكشف عن تباينات مجالية وديموغرافية واضحة تعكس اختلاف مستويات التعمير، وخصائص الوسط الطبيعي، وأدوار البلديات داخل التنظيم الإقليمي للولاية.

يتضح من المعطيات أن عدد سكان الولاية عرف نموًا ديموغرافيًا معتبرًا، حيث ارتفع من 1 578 090 نسمة سنة 2008 إلى 1 535 508 نسمة سنة 2022، بزيادة تفوق 417 ألف نسمة، وهو ما يعكس استمرار الديناميكية السكانية المرتبطة بارتفاع النمو الطبيعي وتحسن الجاذبية الحضرية لبعض البلديات، خاصة عاصمة الولاية.

وتصدر بلدية الجلفة الترتيب من حيث عدد السكان، إذ بلغ عدد سكانها 325 599 نسمة سنة 2022، بعدما كان 228 288 نسمة سنة 2008، ما يدل على تضاعف الوزن الديموغرافي للمدينة وتحولها إلى قطب حضري مهيم داخل الولاية. كما تسجل أعلى كثافة سكانية بحوالي 882 نسمة/كم²، وهي كثافة مرتفعة مقارنة بالطابع السهبي للولاية، ويُفسر ذلك بتركز الوظائف الإدارية والخدمات والاقتصادية بها، إضافة إلى الهجرة الداخلية القادمة من البلديات الريفية والمناطق المجاورة.

كما تظهر بلديات مثل مسعد وعين وسارة وحاسي بحبح مستويات سكانية مرتفعة نسبيًا، حيث تجاوز عدد سكان كل منها 100 ألف نسمة سنة 2022، ما يعكس دورها كمراكز حضرية ثانوية تستقطب السكان والخدمات. وتتميز هذه البلديات أيضًا بكثافات سكانية مرتفعة نسبيًا نتيجة تركز السكان في التجمعات الرئيسية على حساب المساحات الريفية الواسعة.

في المقابل، تسجل بعض البلديات الجنوبية والرعوية مثل الشارف وفيض البطمة وقطارة كثافات سكانية ضعيفة جدًا، إذ تقل عن 10 نسمة/كم² في بعض الحالات، ويرتبط ذلك باتساع المساحة، وسيادة النشاط الرعوي، وضعف التجهيزات والخدمات، إضافة إلى تأثير الظروف الطبيعية شبه الجافة التي تحد من الاستقرار البشري الكثيف.

ومن خلال توزيع السكان حسب أنماط التجمعات العمرانية، يتضح هيمنة التجمعات الحضرية الرئيسية، حيث بلغ مجموع سكانها أكثر من 1.156 مليون نسمة، ما يؤكد تركز السكان في المدن والمراكز البلدية الكبرى. بينما تبقى التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة أقل استقطابًا للسكان، رغم أهميتها في المجال الريفي والرعوي. ويبرز هذا الوضع وجود تفاوت مجالي واضح بين الشمال الأكثر تعميرًا وحركية، والجنوب الذي يغلب عليه الطابع الريفي والرعوي.

كما تكشف المعطيات عن توسع ظاهرة التمدن داخل الولاية، حيث شهدت أغلب البلديات ارتفاعًا في عدد السكان الحضريين مقارنة بسنة 2008، وهو ما يعكس تسارع التحضر وتزايد الطلب على السكن والخدمات والتجهيزات القاعدية. غير أن هذا النمو الحضري غير المتوازن قد يؤدي إلى عدة إشكالات، مثل الضغط على العقار الحضري، وتوسع الأحياء الهامشية، وتزايد الحاجة إلى البنية التحتية وشبكات النقل والخدمات العمومية.

وعليه، يبرز الجدول وجود اختلال في التوزيع المجالي للسكان بولاية الجلفة، يتمثل في تركز الثقل السكاني في عدد محدود من البلديات الحضرية، مقابل ضعف التعمير والكثافة في البلديات ذات الطابع الرعوي، ما يستدعي تبني سياسة تهيئة إقليمية أكثر توازنًا تقوم على دعم المراكز الثانوية، وتحسين التجهيزات والخدمات بالمناطق الريفية، بهدف تحقيق تنمية مجالية متوازنة والحد من التفاوتات الإقليمية داخل الولاية.

III 7 الخصائص الاقتصادية للولاية:

III 7-1. القطاع الزراعي:

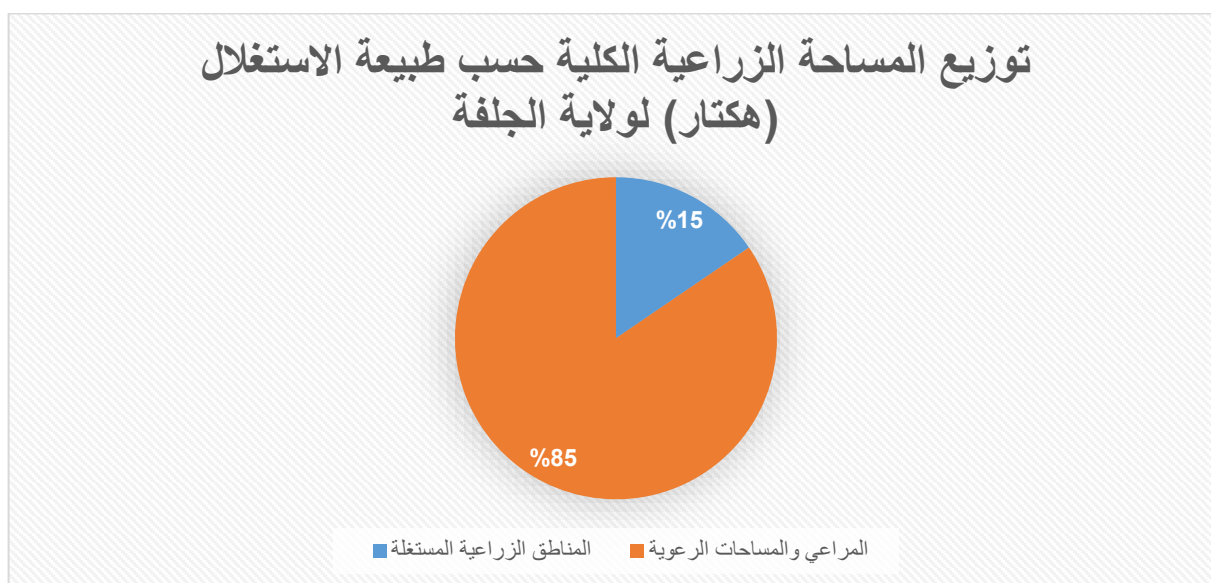
تتميز ولاية الجلفة بأنشطة زراعية-رعوية يطغى عليها تربية الأغنام بطريقة واسعة، وذلك بالتزامن مع زراعة حبوب ضعيفة وغير منتظمة تُمارس في أراضي المراعي، في حين تسجل في المناطق المنخفضة ومناطق انتشار مياه الأمطار أحياناً مردوداً فلاحياً كبيراً.

ويكون توزيع المساحة الزراعية الإجمالية والمساحة الزراعية المفيدة كما يلي:

جدول 11 توزيع السكان في ولاية الجلفة حسب الأنشطة الاقتصادية 2022

المساحة الزراعية الإجمالية (SAT)	Ha	2 501 093	77,54	% ST
المساحة الزراعية المستغلة (SAT)	Ha	387 052	15,48	% SAT
المساحة المسقية	Ha	60 395	15,56	% SAU
المساحة غير مسقية	Ha	326 657	85,9	% SAU
المساحة الرعوية	Ha	2 114 041	84,52	% SAT

المصدر: موناغرافيا الولاية 2024



المصدر: من انشاء الطالب

يبين الشكل 1 توزيع المساحة الزراعية الكلية بولاية الجلفة حسب طبيعة الاستغلال، حيث تستحوذ المراعي والمساحات الرعوية على النسبة الأكبر المقدرة بـ 85% من إجمالي المساحة، في حين لا تمثل المناطق الزراعية المستغلة سوى 15% فقط.

ويعكس هذا التوزيع الطابع الرعوي السائد بالولاية، إذ تُعد ولاية الجلفة من المناطق السهلية التي تتميز باتساع المراعي الطبيعية واعتماد النشاط الفلاحي بشكل كبير على تربية المواشي، خاصة الأغنام. كما تشير النسبة الضعيفة للمساحات الزراعية المستغلة إلى محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى تأثير العوامل الطبيعية مثل قلة التساقط وعدم انتظام الأمطار والجفاف.

ومن خلال هذا الشكل يمكن استنتاج أن النشاط الاقتصادي الفلاحي في الولاية يرتكز أساسًا على الرعي وتربية الماشية أكثر من اعتماده على الزراعة المكثفة، مما يبرز أهمية المحافظة على المراعي وتنميتها لتحقيق التوازن البيئي ودعم التنمية الريفية.

III. 7-2- التوزيع المجالي للأراضي حسب البلديات:

جدول رقم 08: التوزيع العام للأراضي حسب البلديات بتاريخ 2023/12/31:

المستغلات الفلاحية (العدد)	التوزيع العام للأراضي (هكتار)					البلدية
	الحلفاء	المراعي	المساحة المسقية من SAU	المساحة الفلاحية المستعملة SAU	المساحة الفلاحية الإجمالية SAT	
391	3 050	22 728	855	9 325	32 053	الجلفة
393	25 170	28 862	755	12 055	40 917	مجبرة
75	30 650	73 420	1 611	9 830	83 250	القديد
221	6 915	42 504	1 130	9 400	51 904	حاسي بحج
231	2 000	2 683	709	8 410	11 093	عين معبد
60	1 938	87 497	399	5 311	92 808	سد الرحال
141	39 680	21 240	686	10 180	31 420	فيض البطمة
387	3 400	45 925	6 526	29 026	74 951	بيرين
107	14 900	7 078	3 350	7 300	14 378	بن يعقوب الأحذب
127	12 260	973	484	1 927	2 900	زكار
100	0	40 175	2 243	9 250	49 425	الخميس
94	1 550	22 431	395	4 500	26 931	سيدي بايزيد

141	7 280	60 027	693	12 600	72 627	مليحة
218	15 550	6 303	1 069	8 450	14 753	الإدرسية
44	5 900	40 693	621	2 600	43 293	دويس
60	0	21 370	497	19 125	40 495	حاسي العش
349	3 750	7 989	1 362	2 105	10 094	مسعد
4	0	410 672	143	5 350	416 022	قطارة
384	0	23 365	1 192	13 425	36 790	سيدي لعجال
186	16 579	37 184	4 525	9 100	46 284	حد الصحاري
65	1 625	34 250	2 493	14 450	48 700	القريني
71	23 300	157 323	464	8 017	165 340	سلمانة
14	1 300	12 990	528	4 400	17 390	عين الشهداء
3	100	373 568	9	11 842	385 410	أم العظام
167	3 300	22 265	552	5 300	27 565	دار الشيوخ
157	6 200	27 074	540	8 670	35 744	الشارف
13	0	1 827	80	10 150	11 977	بن يعقوب
261	19 700	61 197	377	14 175	75 372	الزعفران
173	37 382	139 024	3 714	9 644	148 668	دلدول
547	17 744	23 947	3 754	5 108	29 055	عين الإبل

274	0	43 688	3 095	23 800	67 488	عين وسارة
841	1 400	75 031	9 143	26 049	101 080	بنهار
726	0	21 025	2 862	26 675	47 700	حاسي فحول
4	25 700	73 457	128	4 123	77 580	عمورة
95	16 575	12 761	942	7 900	20 661	عين فقهاء
280	5 900	31 495	2 469	17 480	48 975	تعظمت
7 404	350 798	2 114 041	60 395	387 052	2 501 093	مجموع الولاية

المصدر: مونوغرافيا الولاية 2024

يمثل هذا الجدول توزيع الأراضي والأنشطة الزراعية على مستوى بلديات ولاية الجلفة، ويعكس بشكل واضح التباين الكبير في استعمالات الأرض بين مختلف المناطق، سواء من حيث المساحة الإجمالية أو طبيعة الاستغلال الفلاحي.

بشكل عام، نلاحظ أن المساحة الإجمالية للأراضي (SAT) في الولاية كبيرة جداً، حيث تتجاوز 2.5 مليون هكتار، في حين لا تمثل الأراضي الفلاحية المستغلة (SAU) سوى جزء محدود منها (حوالي 387 ألف هكتار)، أي أن نسبة الاستغلال الفلاحي ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الأرضية المتاحة. هذا يدل على وجود مساحات شاسعة غير مستغلة زراعياً أو موجهة لأنشطة رعوية أو طبيعية.

كما يبرز من الجدول أن الأراضي الرعوية (Parcours) تشكل الحصة الأكبر في عدة بلديات مثل الجلفة، سدرهلال، المسعد، والقطارة، مما يؤكد الطابع الرعوي السائد في الولاية، وهو مرتبط بالظروف الطبيعية شبه الجافة التي تحد من الزراعة المكثفة.

في المقابل، نجد أن الأراضي المسقية (SAU en irrigué) تتركز في بعض البلديات فقط مثل عين الإبل وبن هار والمسعد، ما يعكس اعتماد الزراعة المسقية في المناطق التي تتوفر فيها الموارد المائية، مقابل ضعفها في مناطق أخرى.

أما بالنسبة لتوزيع الاستغلال الفلاحي بين البلديات، فنلاحظ تفاوتاً واضحاً:

- بلديات مثل عين الإبل، بن هار، حاسي فحول تتميز بنشاط فلاحي قوي نسبياً وتنوع في الاستغلال.
- بينما بلديات أخرى مثل بني يعقوب وزكار تعاني من ضعف كبير في النشاط الزراعي وندرة الاستغلال.

كما أن عدد المستغلات الفلاحية يختلف بشكل كبير من بلدية لأخرى، مما يعكس تفاوتاً في التنظيم الزراعي وكثافة النشاط الفلاحي.

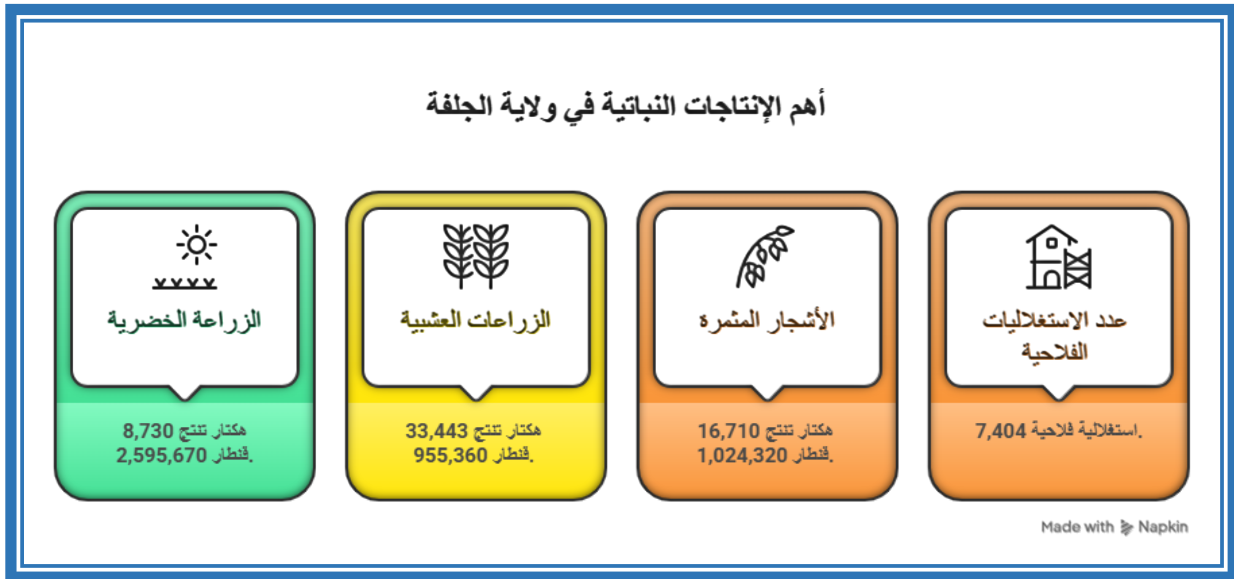
في الأخير، يوضح الجدول أن القطاع الفلاحي في ولاية الجلفة يتميز بـ:

- هيمنة الطابع الرعوي.
 - ضعف استغلال الأراضي مقارنة بالإمكانيات.
 - تفاوت كبير بين البلديات في النشاط الزراعي.
 - تمركز الزراعة المسقية في مناطق محدودة فقط.
- وبالتالي، يعكس هذا الوضع الحاجة إلى تحسين استغلال الموارد الأرضية والمائية وتطوير الزراعة المسقية من أجل رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية فلاحية متوازنة في الولاية.

• أهم الإنتاجات النباتية:

- الزراعة الخضرية (8,730 هكتار): 2,595,670 قنطار
- الزراعات العشبية (الحبوب والأعلاف 33,443 هكتار): 955,360 قنطار
- الأشجار المثمرة (النوى والبذور + الزيتون + التمور + الكروم 16,710 هكتار): 1,024,320 قنطار
- عدد الاستغلاليات الفلاحية: 7,404

شكل 10 أهم الإنتاجات النباتية في ولاية الجلفة



المصدر: من انشاء الطالب

• الإنتاج الحيواني:

تعدّ اللحوم الحمراء ذات مصدر أساساً من الأغنام (3,353,800 رأس)، إضافة إلى الماعز، واللحوم البيضاء، وتربية النحل، وإنتاج الحليب والبيض.

III.7-3. قطاع الصناعة في ولاية الجلفة:

يُعد القطاع الصناعي في ولاية الجلفة قطاعاً ناشئاً وضعيف التطور نسبياً، رغم ما تزخر به الولاية من ثروات منجمية وطبيعية معتبرة تشكل قاعدة مهمة لأي إقلاع صناعي مستقبلي. فالولاية تتوفر على احتياطات هامة من الحجر الجيري قد تصل إلى 50 مليون طن في بعض المواقع، إضافة إلى الطين بحوالي 135 مليون طن، ورمال ذات جودة عالية جداً تصل نسبة السيليكا فيها إلى 96.95%، فضلاً عن الجبس والملح والمواد الأولية المستعملة في صناعة الإسمنت ومواد البناء. غير أن معظم هذه الموارد تبقى غير مستغلة أو لا تزال في طور الاستغلال الجزئي، وهو ما يعكس ضعف تامين الإمكانيات المحلية.

وتضم الولاية عدداً من المناطق الصناعية ومناطق النشاط الموزعة عبر مختلف الدوائر، من أبرزها المنطقة الصناعية بالجلفة، إلى جانب مناطق النشاط في حاسي ببح، عين وسارة، مسعد، الإدريسية وغيرها، وقد بلغت المساحة الإجمالية لهذه المناطق حوالي 953 هكتاراً، إلا أن نسبة استغلالها تبقى محدودة. ويظهر ذلك من خلال وجود عدد معتبر من القطع غير المستغلة، وقلة المؤسسات الناشطة مقارنة بعدد العقارات المخصصة، إضافة إلى تأخر إنجاز عدة مشاريع صناعية.

أما من حيث النسيج الصناعي، فتسود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين تكاد تنعدم المؤسسات الكبرى، مما يعكس هشاشة القاعدة الصناعية بالولاية. وتتمثل أهم الأنشطة الصناعية في الصناعات الغذائية كالمطاحن وتحويل الحبوب، وصناعة مواد البناء المعتمدة على الموارد المنجمية المحلية، وبعض الصناعات التحويلية البسيطة وصناعة البلاستيك والأنشطة الحرفية. كما يبقى القطاع الصناعي محدود الأثر في التشغيل مقارنة بقطاعي الفلاحة والخدمات، إذ لا يزال غير قادر على استيعاب اليد العاملة بشكل واسع.

وعليه، فإن الجلفة تمتلك مقومات صناعية ومنجمية واعدة، غير أن ضعف الاستثمار والاستغلال المحدود للثروات الطبيعية جعل القطاع الصناعي دون مستوى الإمكانيات المتاحة، مما يستدعي سياسات تنموية فعالة لجعل الصناعة محركاً رئيسياً للتنمية المحلية.

الفرع	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد مناصب العمل	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة جداً	عدد مناصب العمل
البناء والأشغال العمومية	4580	14465	4144	10056
الصناعات الغذائية الزراعية	271	987	238	566
الخدمات المقدمة للمؤسسات	439	1269	411	1118
النقل والاتصالات	322	767	310	750

43	33	119	43	الكيمياء والمطاط والبلستيك
185	92	263	95	صناعة الخشب والورق والطباعة
379	187	405	200	الفنادق والمطاعم والمقاهي
197	169	804	185	مواد البناء
4234	743	4415	770	الفلاحة والصيد
147	55	147	55	الصناعات النسيجية
1631	529	1711	536	الخدمات المقدمة للجماعات
16	7	106	8	صناعة الجلود والأحذية
2199	1243	2621	1369	التجارة
45	7	45	7	المناجم والمحاجر
262	62	153	16	المؤسسات المالية
101	13	282	69	صناعات مختلفة
87	10	359	20	الخدمات والأشغال البترولية
161	38	161	38	المحروقات
41	18	41	18	المياه والطاقة
1584	878	1979	1082	الخدمات المقدمة للأسر
58	7	59	8	الشؤون العقارية
23867	9199	31158	10131	المجموع

مونوغرافيا الولاية 2024

يمثل الجدول بنية النشاط الاقتصادي من خلال توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة جداً حسب فروع النشاط الاقتصادي وعدد مناصب العمل إلى غاية 2023/12/31، حيث يتضح التركيز

الكبير للمؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية، الأمر الذي يعكس اتساع الحركة العمرانية وتزايد مشاريع التجهيز والبنية التحتية، كما يدل على ارتباط الاقتصاد المحلي بالاستثمارات العمومية وبرامج التنمية الإقليمية. ويبرز كذلك قطاع التجارة والخدمات المقدمة للأسر باعتباره من أكثر القطاعات استقطاباً للمؤسسات، وهو ما يفسر تنامي الأنشطة الخدمية واتساع السوق المحلية نتيجة النمو الديمغرافي والتحضر.

من جهة أخرى، يسجل قطاع الفلاحة والصيد حضوراً معتبراً سواء من حيث عدد المؤسسات أو مناصب العمل، ما يؤكد استمرار الطابع الفلاحي والرعوي للاقتصاد المحلي، خاصة في المناطق الريفية وشبه الجافة. في المقابل، تبقى القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل الصناعات الكيماوية والنسيجية وصناعة الجلود، محدودة الانتشار وضعيفة التشغيل، وهو ما يعكس هشاشة القاعدة الصناعية وضعف التنوع الاقتصادي. وعليه، تكشف المعطيات عن هيمنة الأنشطة الخدمية والبنائية مقابل محدودية التصنيع، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتنويع القاعدة الاقتصادية لتحقيق تنمية إقليمية أكثر توازناً واستدامة.

III. 7-4. قطاع الخدمات:

• التجارة:

يُعتبر النشاط التجاري أكثر حيوية، حيث تضم الولاية أكثر من 38 031 متعامل اقتصادي مسجل في السجل التجاري، أغلبهم في تجارة التجزئة بنسبة 40,56%، يليها قطاع الخدمات بنسبة 31,53% كما تتوفر البنية التجارية على أسواق متنوعة تشمل 13 سوقاً مغطاة، 24 سوقاً يومية، و 15 سوقاً أسبوعياً، مما يعكس ديناميكية تجارية واضحة رغم غياب التصنيع القوي.

• السياحة:

تزرخ ولاية الجلفة بإمكانات سياحية هامة، سواء كانت طبيعية أو ثقافية أو تاريخية.

• الإمكانيات السياحية والحرفية الموجودة:

تتميز ولاية الجلفة بوجود العديد من المواقع السياحية المتنوعة والغنية، إضافة إلى حرف تقليدية محلية أصيلة، ومن بينها:

• المواقع الطبيعية:

أدى التنوع المناخي الواضح على المحور الشمالي-الجنوبي للولاية إلى وجود تباينات طبيعية رائعة بين منطقة الهضاب العليا شمالاً، وسلسلة الأطلس الصحراوي وسطاً، والمنطقة شبه الصحراوية جنوباً. حيث نجد تبايناً الكثبان الرملية، والغابات الشامخة للأطلس الصحراوي، ثم الهضاب شبه الصحراوية جنوب الولاية. ومن أهم المواقع الطبيعية في الولاية:

- غابة سنالبة: تقع شمال غرب مدينة الجلفة على بعد حوالي 6 كلم.
- الزهرز الغربي: يقع بالقرب من الطريق الوطني رقم 1 غرب دائرة حاسي بجيح، ببلدية زعفران، على ارتفاع 820 متراً.
- الحزام الكتباني: يقع على بعد حوالي 10 كلم جنوب حاسي بجيح بمحاذاة الطريق الوطني رقم 1 القادم من الجزائر العاصمة، باتجاه جنوب غرب/شمال شرق.

- **محمية الصيد:** تمتد على بلديتي عين معبد ودار الشيوخ، بمساحة 31,886.25 هكتار، منها 13,784.90 هكتار غابات طبيعية، و1,600 هكتار تشجير.
 - **صخرة الملح:** تقع على بعد حوالي 30 كلم شمال مدينة الجلفة.
 - **عمورة:** تقع بمنطقة جبل بوكحيل شرق مسعد، وتتميز بإمكانات طبيعية وتاريخية كبيرة.
- **الينابيع الحموية:**

تم إحصاء ثلاث منابح حموية في ولاية الجلفة، وهي:

- **حمام الشارف:** يقع على بعد 7 كلم شمال بلدية الشارف، وعلى بعد 50 كلم من عاصمة الولاية، ويمكن الوصول إليه عبر الطريق الوطني رقم 46.
- **منبع المصران:** يقع على ارتفاع 850 مترًا بالقرب من الطريق الوطني رقم 1، وعلى بعد 8 كلم جنوب حاسي بحج.
- **منبع قطارة:** يقع ببلدية قطارة، على بعد 170 كلم جنوب شرق مدينة الجلفة، و45 كلم شمال شرق غرارة.

صورة 2 منبع قطارة



المصدر: Google image

صورة 3 حمام الشارف



المصدر: Google image

صورة 4 حمام المصران



المصدر موقع الجلفة انفو [/https://djelfainfo.dz](https://djelfainfo.dz)

➤ المواقع الأثرية والتاريخية:

تقع المواقع الأثرية والتاريخية في ولاية الجلفة أساساً بمنطقة جبال أولاد نايل، بين دوائر الجلفة، عين الإبل، فيض البطمة ومسعد. وتتميز بوفرة محطات النقوش الصخرية لما قبل التاريخ، حيث تم إحصاء أكثر من **1162** نقشاً صخرياً بالمنطقة، خاصة ضمن المثلث الممتد بين الجلفة وسيدي مخلوف ومسعد، ولا سيما بدائرة عين الإبل.

إضافة إلى محطات النقوش الصخرية المصنفة في **6 أصناف**، تضم الولاية مواقع تاريخية هامة تعود إلى فترات ما قبل التاريخ والعهد الروماني، منها:

- بقايا القرى الأمازيغية في زكار، عمورة والجلفة.
- تلال جنائزية وقبور قديمة.
- آثار رومانية مثل كاستيليوم ديميدي في مسعد، وآثار أخرى في الجلفة والشارف.
- معالم جنائزية تضم أكثر من **100** محطة.

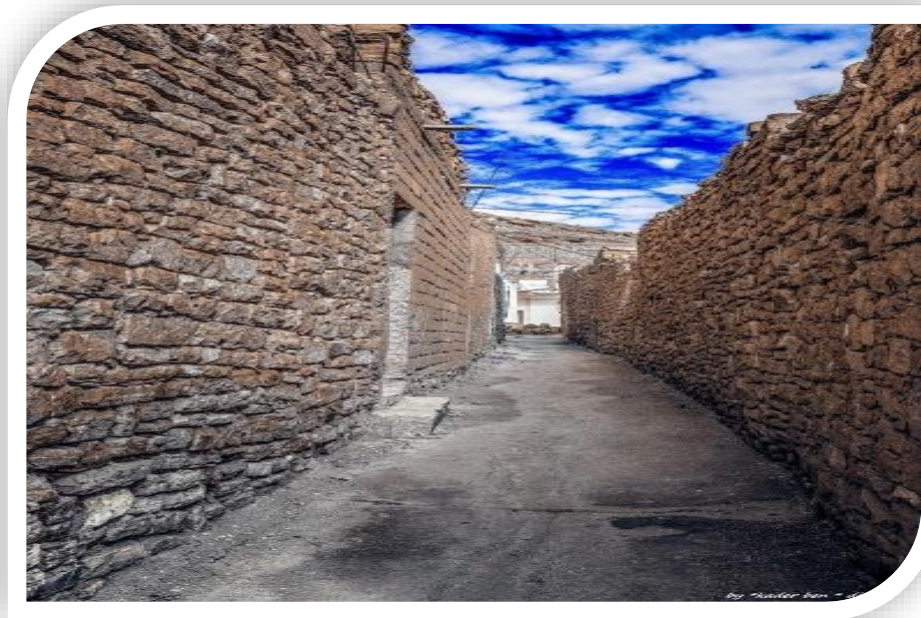
كما يُعد جبل بوكحيل من أبرز معاقل حرب التحرير الجزائرية.

صورة 5 المنطقة الأثرية زكار



المصدر: Google image

صورة 6 منطقة عمورة



المصدر: Google image

➤ مناطق التوسع السياحي ZET:

تحتوي ولاية الجلفة على أربع مناطق للتوسع السياحي وهي: سنالبة، المصران، حمام الشارف و قطارة.

8.III- البنية التحتية:**8.III-1- شبكة الطرق:**

تعد شبكة الطرق من العناصر الأساسية في تنظيم المجال وضمان فعالية التسيير الإداري، إذ تسهم في ربط البلديات والدوائر بمركز الولاية، وتسهيل تنقل السكان والسلع والخدمات، خاصة في الولايات ذات الامتداد الجغرافي الواسع مثل ولاية الجلفة. كما تمثل عاملاً مهماً في دعم التكامل بين مختلف الوحدات الإدارية وتعزيز الانسجام المجالي بين الشمال والوسط والجنوب.

يقدر الطول الإجمالي لشبكة الطرقات في الولاية بـ 2.276,6 كلم، موزعة كما يلي:

- الطرق الوطنية: 1.036 كلم، أي حوالي 44% من مجموع الشبكة.
- الطرق الولائية: 421 كلم، أي ما يقارب 20% من الشبكة.
- الطرق البلدية: 819,6 كلم، أي حوالي 36% من الشبكة.

وبناءً على هذه المعطيات، فإن كل 1,3 كلم من الطرق تخدم في المتوسط 1.000 نسمة، وهو ما يعكس تغطية متوسطة على مستوى الولاية، مع وجود تفاوتات واضحة بين البلديات تبعاً للكثافة السكانية وطبيعة التضاريس واتساع المساحة.

وتتكون الشبكة من 09 طرق وطنية، و 11 طريقاً لائياً، و 35 طريقاً بلدياً، مدعمة بـ 185 منشأة فنية. وتظهر الخريطة رقم 03 أن أعلى كثافة للشبكة الطرقيه تسجل في الجهة الشمالية والوسطى للولاية، خاصة على محاور الجلفة، عين وسارة، حاسي بحبح، والإدريسية، حيث يلاحظ تركيز الطرق الوطنية والولائية، إلى جانب كثافة التجمعات العمرانية وتمركز الأنشطة الإدارية والخدماتية.

في المقابل، تعرف البلديات الجنوبية والجنوبية الشرقية، مثل قطارة، أم العظام، سلمانة، ودلّول، ضعفاً نسبياً في التغطية الطرقيه، نتيجة اتساع المجال الجغرافي وتشتت السكان وبعدها عن المحاور الرئيسية. ويؤدي ذلك إلى صعوبة الربط بين هذه البلديات وباقي مراكز القرار والخدمات، مما يعمق التفاوتات المجالية داخل الولاية.

وتبرز من خلال هذه الوضعية آثار الجهوية على الشبكة الحضرية، إذ يؤدي تمركز الطرق والبنية التحتية في الشمال والوسط إلى تعزيز مكانة المدن الكبرى كمراكز جذب سكاني واقتصادي، في حين تبقى المناطق الطرفية أقل اندماجاً في الديناميكية الحضرية. وعليه، فإن شبكة الطرق لا تمثل مجرد وسيلة نقل، بل تعد أداة رئيسية في تشكيل التنظيم الإداري وتوجيه النمو الحضري داخل الولاية.

8.III-2- الطاقة:

وفي قطاع الطاقة، تبلغ نسبة التغطية بالكهرباء حوالي 94,37% مع شبكة كهربائية تفوق 12 595 كلم، بينما يصل ربط السكان بالغاز الطبيعي إلى 81,17% أي حوالي 196 108 مشتركاً. وهذا يعكس تطوراً معتبراً في البنية الطاقوية رغم بعض الفوارق بين المناطق.

III.8-3- الاتصالات:

أما في مجال الاتصالات، فتتوفر الولاية على تغطية جيدة لشبكات الهاتف المحمول بثلاثة متعاملين رئيسيين، مع أكثر من 1,1 مليون مشترك، في حين يبقى استخدام الإنترنت ضعيفاً نسبياً، حيث لا يتجاوز 33,96% من الأسر، مع ضعف كبير في المناطق الريفية.

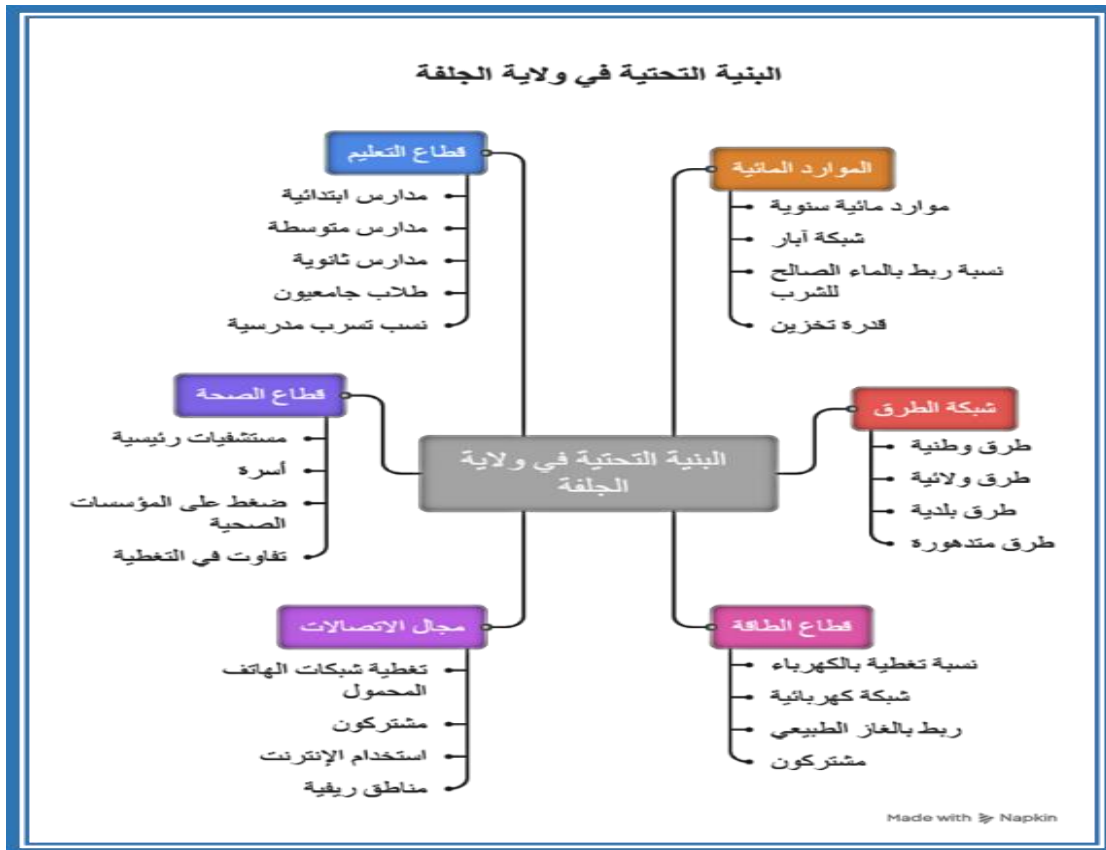
III.8-4- التجهيزات الصحية:

وفي قطاع الصحة، تضم الولاية 9 مستشفيات رئيسية بسعة 1 624 سريرًا فقط، وهو رقم غير كافٍ مقارنة بعدد السكان الذي يتجاوز 1,1 مليون نسمة، مما يؤدي إلى ضغط كبير على المؤسسات الصحية وتفاوت في التغطية بين المدن والمناطق النائية.

III.8-5- التجهيزات التعليمية:

أما قطاع التعليم، فيتميز بكثافة مدرسية معتبرة تضم 614 مدرسة ابتدائية، 154 متوسطة، و76 ثانوية، توجد جامعة حكومية واحدة رئيسية في ولاية الجلفة، وهي جامعة زيان عاشور بالجلفة إضافة إلى أكثر من 22 715 طالبًا جامعيًا. ورغم هذا التوسع، إلا أن الولاية تسجل نسب تسرب مدرسية مرتفعة خاصة في الطور المتوسط حيث تصل إلى 69,43% في بعض المستويات.

شكل 11 البنى التحتية لولاية الجلفة



خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة الخصائص الطبيعية والبشرية لولاية الجلفة، يتضح أن الولاية تمتلك مقومات جغرافية واقتصادية متنوعة تجعلها من المجالات الحيوية في منطقة الهضاب العليا الجزائرية. فقد ساهم موقعها الاستراتيجي المتوسط وشبكة المواصلات التي تربطها بمختلف جهات الوطن في تعزيز دورها كمركز حضري وإداري واقتصادي هام، إضافة إلى كونها حلقة وصل بين الشمال والجنوب.

كما أظهرت الدراسة أن الوسط الطبيعي للولاية يتميز بتنوع واضح في التضاريس والمناخ والغطاء النباتي، بين السهول العليا والأطلس الصحراوي والهضبة الصحراوية، وهو ما انعكس على طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة، خاصة النشاط الرعوي والفلاحي. ورغم ما توفره الولاية من إمكانيات طبيعية معتبرة، فإنها تواجه عدة تحديات مرتبطة بالجفاف، تدهور الغطاء النباتي، هشاشة التربة وعدم انتظام التساقط المطري.

ومن الجانب البشري، بينت المعطيات أن ولاية الجلفة عرفت نموًا ديموغرافيًا سريعًا وتوسعًا حضريًا متواصلًا، ما أدى إلى تزايد الضغط على مختلف التجهيزات والخدمات والبنى التحتية. كما كشفت الدراسة عن وجود تفاوتات مجالية واضحة بين البلديات الحضرية الكبرى والمناطق الريفية، سواء من حيث الكثافة السكانية أو مستوى التنمية والتجهيزات.

أما اقتصاديًا، فقد برزت هيمنة القطاع الفلاحي والخدماتي مقابل ضعف القطاع الصناعي رغم توفر الولاية على موارد منجمية وطبيعية هامة. كما ساهمت مشاريع البنية التحتية والتجهيزات الأساسية في تحسين ظروف التنمية نسبيًا، إلا أن متطلبات النمو السكاني المتسارع تفرض ضرورة اعتماد سياسات تنموية أكثر توازنًا واستدامة.

وعليه، فإن ولاية الجلفة تمثل مجالًا جغرافيًا ذا إمكانيات كبيرة، غير أن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة بها يبقى مرتبطًا بحسن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية، وتقوية الهياكل الاقتصادية والخدماتية، مع اعتماد تخطيط إقليمي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال والتفاوتات المجالية داخل الولاية.

الفصل الرابع:

دراسة وتحليل الشبكة الحضرية

تمهيد:

يُعدّ التنظيم الإقليمي والحضري من أبرز المؤشرات التي تكشف طبيعة التحولات التي تعرفها الدولة في مجال التسيير الإداري والتنمية المجالية، إذ لا يقتصر التقسيم الإداري على مجرد إعادة رسم الحدود الجغرافية، بل يرتبط ارتباطاً مباشراً بإعادة توزيع السكان والوظائف والخدمات ومراكز القرار داخل الإقليم. وفي هذا السياق، جاء القانون رقم 06-26 المؤرخ في 4 أفريل 2026 ليُحدث تحوُّلاً عميقاً في البنية الإقليمية لولاية الجلفة، من خلال تقليص مجالها الجغرافي وإعادة تحديد وحداتها الإدارية بما يتماشى مع التوجهات الجديدة للدولة في مجال الحكامة الإقليمية والفعالية الإدارية.

وقد ترتب عن هذا التحول تغيرات جوهرية مست مختلف المؤشرات الديموغرافية والمجالية والحضرية، حيث انتقلت الولاية من نطاق ترابي واسع ومتباين الخصائص إلى مجال أكثر تركّزاً من حيث السكان والوظائف الحضرية. كما انعكس ذلك على بنية الشبكة الحضرية، وعلى طبيعة العلاقات الوظيفية بين المدن، وعلى توزيع الأدوار الاقتصادية والخدماتية داخل المجال الجديد.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة التحولات الإحصائية والمجالية التي عرفتها ولاية الجلفة في ظل التقسيم الإقليمي الجديد، من خلال مقارنة المجال القديم بالمجال الجديد، وتحليل بنية الشبكة الحضرية الحالية، وتصنيف المدن وفق أحجامها ووظائفها، إضافة إلى دراسة الأدوار الوظيفية التي تؤديها المدن المتبقية ضمن الإطار الإقليمي الجديد، بما يسمح بفهم التوازنات الحضرية الجديدة والتحديات التنموية الناتجة عن هذا التحول الإداري.

1.I.V- المقارنة الإحصائية بين المجال الجديد والقديم لولاية الجلفة:**1-1.I.V- الإطار التشريعي للتحوّل الجغرافي:**

يُشكّل القانون رقم 26-06 المؤرّخ في 4 أبريل 2026م المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 25 الصادر في 5 أبريل 2026م، منعطفاً تاريخياً في مسار التنظيم الإداري لولاية الجلفة. إذ يُعدّل بموجبه القانون الأصل رقم 84-09 المؤرّخ في 4 فبراير 1984م، ويُعيد رسم الخارطة الإدارية للولاية رسماً جوهرياً لم يسبق له مثيل منذ إنشاء الولاية بالتنظيم الإداري لعام 1974م.

وقد نصّت المادة الثالثة من القانون المذكور على أن التقسيم الإقليمي الجديد لكامل التراب الوطني يتكوّن من تسع وستين ولاية (69) وألف وخمسمائة وإحدى وأربعين بلدية (1541)، وهو ما يعني على مستوى ولاية الجلفة تحوّلاً عميقاً في حجم الإقليم وعدد البلديات المكوّنة له. وقد حدّدت المادة الحادية والعشرون (21) من القانون ذاته قائمة البلديات المكوّنة لولاية الجلفة في مرحلتها الجديدة تحديداً حصرياً قانونياً ملزماً.

1.I.V-2- المجال الجغرافي القديم: الولاية في نطاقها ال تاريخي 1974-2026:

استناداً إلى المونوغرافيا الصادرة عن مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الجلفة (طبعة 2024 - بيانات 2023/12/31)، تمثّلت ولاية الجلفة في نطاقها الإداري السابق المرجعي بالمعطيات التالية:

1.I.V-2-1- الخصائص الإقليمية للمجال القديم:

تمتد ولاية الجلفة في نطاقها القديم على مساحة إجمالية بلغت 32,256.35 كيلومتراً مربعاً، تمثّل ما نسبته 1.36% من المساحة الكلية للتراب الوطني الجزائري. يتوزّع هذا الفضاء الشاسع بين ثلاثة أقاليم طبيعية كبرى: الهضاب العليا في الشمال التي تمتد على نحو 4,160 كيلومتراً مربعاً، وجبال الأطلس الصحراوي (جبال أولاد نايل) في الوسط التي ترتفع بين 1,000 و1,500 متر، والهضبة الصحراوية في الجنوب ذات التضاريس المنبسطة الشاسعة.

كانت الولاية تتألّف في نطاقها القديم من 36 بلدية مورّعة على 12 دائرة، ولم تكن بلديات مطابقة تماماً للقائمة القانونية الجديدة، إذ كانت تشمل جملة من البلديات التي انتزعت من الولاية أو أُعيد تبعتها في إطار التقسيم الجديد، من بينها: عين وسارة، مسعد، بيرين، سيدي لعجال، الخميس، الحسي فضول، حد الصحاري، بويرة لحضاب، عين فكة، والشارف وغيرها، فضلاً عن البلديات الجنوبية والبلديات الجديدة في الشمال¹.

1.I.V-2-2- بنية التوزيع المساحي للبلديات في المجال القديم:

وفق مونوغرافيا 2024، تتوزع البلديات ذات الصلة بالنطاق الموثّق على النحو الآتي:

¹ مونوغرافيا ولاية الجلفة - طبعة 2024 (بيانات 2023/12/31)، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية الجلفة

جدول 12 بنية التوزيع المساحي للبلديات في المجال القديم لولاية الجلفة 2024

البلدية	المساحة (كم ²)	النسبة (%)
الجلفة	514.58	4.75%
حاسي بحبح	759.00	7.01%
زعفران	1,214.82	11.22%
حاسي العش	514.69	4.75%
عين معبد	479.84	4.43%
دار الشيوخ	339.56	3.14%
المليحة	897.57	8.29%
سيدي بايزيد	498.07	4.60%
الشارف	592.44	5.47%
القديد	1,144.80	10.57%
بن يعقوب	197.50	1.82%
الإدريسية	355.71	3.29%
الدويس	509.60	4.71%
عين الشهداء	210.48	1.94%
عين الإبل	583.79	5.39%
المجبرة	862.59	7.97%
تعظيمنت	922.34	8.52%
زكار	228.34	2.11%
المجموع	10,825.72	100%

المصدر: مونتوغرافيا الولاية 2024

1.I.V-3- المجال الجغرافي الجديد: الولاية بموجب القانون 06-26:

وفقاً لنصّ المادة 21 من القانون رقم 06-26، تُحدّد ولاية الجلفة الجديدة بـ 18 بلدية بمساحة إجمالية تبلغ

10,825.72 كيلومتراً مربعاً، وهو ما يمثّل انخفاضاً جوهرياً قياساً بالمجال القديم البالغ 32,256.35 كم².

1.I.V-4. المقارنة الإحصائية الشاملة بين المجالين:

جدول 13 المقارنة الإحصائية بين المجال القديم والجديد لولاية ولاية الجلفة بعد التقسيم الإداري لسنة 2026

المؤشر الإحصائي	المجال القديم (ما قبل 2026)	المجال الجديد (بعد 2026)	نسبة التغير
المساحة الإجمالية	32,256.35 كم ²	10,825.72 كم ²	-66.43%
عدد البلديات	36 بلدية	18 بلدية	-50%
عدد الدوائر	12 دائرة	6 دوائر	-
السكان الإجماليون (2023)	1 823 852 نسمة*	1184525 نسمة	يتضمن القاعدة
الكثافة السكانية القديمة	56.5 نسمة/كم ²	109.42 نسمة/كم ²	+198%
نسبة من مساحة الوطن	1.36%	~0.46%	-66%
سكان الحضر (ACL)	1 408 531	980,711 نسمة (82.79%)	-
سكان الأرياف (ZE)	-	149,440 نسمة (12.61%)	-
التجمعات الثانوية (AS)	-	54,375 نسمة (4.59%)	-

المصدر: مونوغرافيا ولاية الجلفة - طبعة 2023

يُبرز الجدول التحولات العميقة التي عرفتها ولاية الجلفة بعد صدور التقسيم الإداري الجديد لسنة 2026، حيث شهد الإقليم تقلصًا كبيرًا في مساحته وعدد وحداته الإدارية، مقابل ارتفاع واضح في مؤشرات التركز السكاني والكثافة الديمغرافية.

فمن حيث المساحة الإجمالية، تقلصت مساحة الولاية من 32,256.35 كم² إلى 10,825.72 كم²، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 66.43%، وهو تراجع كبير يعكس اقتطاع أجزاء واسعة من الإقليم القديم لصالح ولايات أو أقاليم إدارية جديدة. ويُعد هذا التحول من أبرز التغييرات التي مست البنية الترابية للولاية، حيث انتقلت من ولاية واسعة الامتداد إلى مجال جغرافي أكثر تركيزًا وأقل اتساعًا.

أما بالنسبة لعدد البلديات، فقد انخفض من 36 بلدية إلى 18 بلدية فقط، بنسبة تراجع بلغت 50%، وهو ما يدل على إعادة تنظيم الخريطة الإدارية للولاية وفق منظور جديد يهدف إلى تقليص المجال الإداري وتحسين التحكم والتسيير المحلي. كما يُلاحظ أن نظام الدوائر أصبح "تحت الإعادة"، بعد أن كانت الولاية تضم 12 دائرة، مما يشير إلى مرحلة انتقالية في إعادة الهيكلة الإدارية.

ورغم هذا التقليص المجالي، حافظت الولاية تقريبًا على نفس الحجم السكاني المقدر بحوالي 1,184,525 نسمة سنة 2023، وهو ما أدى مباشرة إلى ارتفاع حاد في الكثافة السكانية التي انتقلت من حوالي 36.7 نسمة/كم² إلى نحو 109.4 نسمة/كم²، بنسبة زيادة تُقدّر بـ198%. ويكشف هذا المؤشر عن تحوّل الولاية إلى مجال أكثر كثافة وتركيزًا للسكان، خاصة بعد فقدان المناطق الصحراوية أو الأقل عمرًا.

كما تراجعت مساهمة الولاية في المساحة الوطنية من 1.36% إلى حوالي 0.46% فقط، بنسبة انخفاض بلغت 66%، وهو ما يعكس فقدانها لجزء معتبر من وزنها الجغرافي داخل التراب الوطني.

ومن جهة أخرى، تُظهر المعطيات السكانية للمجال الجديد هيمنة واضحة للطابع الحضري، إذ بلغ عدد سكان الحضر حوالي 980,711 نسمة، أي بنسبة 82.79% من مجموع السكان، مقابل 149,440 نسمة فقط في الأرياف بنسبة 12.61%، و54,375 نسمة ضمن التجمعات الثانوية بنسبة 4.59%. وتدل هذه الأرقام على تركز السكان والخدمات في المدن الكبرى، خاصة مدينة الجلفة، مع استمرار ضعف الجاذبية السكانية للمجالات الريفية.

I.V. 1-5- تحليل دلالة الفجوة الإحصائية:

تكشف المقارنة بين المجالين القديم والجديد عن مجموعة من التحولات البنوية والاستراتيجية التي تعكس فلسفة التقسيم الإداري الجديد وأهدافه التنموية والإدارية.

أ. التركز السكاني الحاد:

يُلاحظ أن الانخفاض الكبير في مساحة الولاية بنسبة تفوق 66% لم يُقابل انخفاض مماثل في عدد السكان، إذ بقي الحجم الديمغرافي مستقراً تقريباً. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الكثافة السكانية من حوالي 37 نسمة/كم² إلى أكثر من 109 نسمة/كم². ويعكس هذا التحول انتقال الولاية من نموذج المجال الواسع قليل الكثافة إلى نموذج المجال الأكثر تركّزاً عمرانياً وسكانياً، وهو ما ينسجم مع التوجهات الحديثة في التخطيط الإقليمي التي تسعى إلى تركيز الخدمات والمرافق العمومية داخل نطاق أكثر تجانساً وسهولة في التسيير.

ب. النطاق الجنوبي المُستقطع:

تُظهر المقارنة أن البلديات الجنوبية ذات الطابع الصحراوي وشبه الصحراوي كانت تستحوذ على الجزء الأكبر من مساحة الولاية القديمة، حيث شكّلت أكثر من 60% من المجال الترابي السابق. وقد ساهم فصل هذه المناطق في إعادة تشكيل الولاية وفق نواتها الجغرافية الأكثر استقراراً من الناحية العمرانية والديمغرافية. كما أدى هذا التحول إلى تقليص الامتداد الصحراوي للولاية، وتعزيز الطابع الحضري وشبه الحضري للمجال الجديد.

ج. ربح الكثافة الإدارية:

إن تقليص عدد البلديات من 36 إلى 18 بلدية لا يعني فقط إعادة توزيع إداري، بل يعكس توجهاً نحو رفع فعالية التسيير المحلي. فمن الناحية النظرية، أصبحت كل وحدة إدارية تستفيد من حجم أكبر من الاهتمام الإداري والموارد المالية مقارنة بالسابق، مما قد يساهم في تحسين نوعية الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطن. كما يُعزّز هذا التوجه مبدأ اللامركزية الفعالة الذي يقوم عليه التنظيم الإداري الحديث في الجزائر، خاصة في ظل السعي إلى تحقيق تنمية إقليمية أكثر توازناً ونجاحاً.

وعموماً، يكشف الجدول أن التقسيم الإداري الجديد لم يؤد فقط إلى تقليص المجال الترابي لولاية الجلفة، بل ساهم أيضاً في إعادة تشكيل بنيتها الديمغرافية والعمرانية والإدارية، حيث أصبحت ولاية أكثر كثافة وأقل اتساعاً، مع تركّز سكاني وحضري أكبر، وهو ما يطرح تحديات جديدة تتعلق بالتخطيط الحضري، وتوزيع الخدمات، وتحقيق التوازن بين المركز والأطراف.

2.I.V- بنية الشبكة الحضرية الحالية لولاية الجلفة: I.V 2-1- المنهج التحليلي لقراءة الشبكة الحضرية:

تستدعي دراسة الشبكة الحضرية لولاية الجلفة استحضار إطار تحليلي متعدد الأبعاد، يركز على ثلاثة محاور رئيسية: أولها المحور الديموغرافي القائم على أحجام السكان وتوزيعهم عبر أنماط الإقامة (أحياء شعبية رئيسية، تجمعات ثانوية، تفرق)؛ وثانيها المحور الوظيفي الذي يُعبّر عن طبيعة الأدوار التي تؤديها كل حضرية في منظومة الإقليم؛ وثالثها المحور المورفولوجي الذي يُشير إلى كيفية توزيع العمران في الفضاء وعلاقة المدن ببعضها عبر محاور التواصل والروابط الطرقية.

2.2 I.V التوزيع السكاني الحضري:

وفقاً لبيانات المونوغرافيا المرجعية المُعمّدة بتاريخ 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي سكان ولاية الجلفة في نطاقها المُحدّث 1,184,525 نسمة، يُقيم منهم في أحياء الحضر الرئيسية (ACL) ما يعادل 980,711 نسمة أي بنسبة 77.34%، فيما تُقيم 54,375 نسمة في التجمعات الثانوية (AS) أي 4.52%، ويقطن 149,440 نسمة في المناطق المتفرّقة (ZE) أي 18.14%.

تُكشف هذه البيانات الأولية أن الشبكة الحضرية لولاية الجلفة تتسم بنمط مركزي متقطّب يتمحور بصورة شبه حضرية حول مدينة الجلفة مركز الولاية، دون أن تمتلك نسيجاً حضرياً شاملاً تكاملياً يُوزّع السكان والخدمات توزيعاً متوازناً على باقي المجال.

جدول 14 توزيع السكان على مستوى البلديات الـ18 الجديدة (بيانات 2023):

البلدية	الكثافة (ن/كم ²)	سكان ZE	سكان AS	سكان ACL	السكان الإجماليون
الجلفة	1,303.53	27,487	24,610	618,674	670,771
حاسي ببح	188.34	15,583	/	127,367	142,950
الإدريسية	177.81	5,852	/	57,398	63,250
عين الإبل	79.74	8,984	10,119	27,448	46,551
دار الشيوخ	120.71	2,539	2,545	35,905	40,989
عين معبد	77.86	9,636	/	27,723	37,359
الشارف	56.03	9,946	1,833	21,414	33,193
المجبرة	25.72	10,962	/	11,220	22,182
تعظيمت	24.42	10,770	8,043	3,712	22,525
بن يعقوب	96.15	10,041	/	8,949	18,990
القديد	14.01	6,444	1,236	8,362	16,042
حاسي العش	25.47	5,332	/	7,776	13,108
زعفران	10.81	7,867	/	5,267	13,134
الدويس	21.29	3,020	/	7,830	10,850
المليحة	17.87	8,494	3,322	4,225	16,040
سيدي بايزيد	18.49	5,337	1,558	2,315	9,210

عين الشهداء	25.09	656	1,109	3,516	5,281
زكار	9.20	490	/	1,610	2,100
المجموع	113.23	149,440	54,375	980,711	1,184,525

المصدر : مونوغرافيا الولاية 2023

يُبرز الجدول تفاوتاً واضحاً في التوزيع السكاني والكثافة الديمغرافية بين بلديات ولاية الجلفة، وهو تفاوت يعكس اختلاف الوظائف الحضرية ومستويات التهيئة العمران بين مركز الولاية وباقي البلديات الطرفية.

تتصدر بلدية الجلفة الترتيب من حيث الحجم السكاني، إذ تضم حوالي 670,771 نسمة، أي ما يفوق نصف سكان الولاية تقريباً، مع كثافة سكانية مرتفعة جداً بلغت 1,303.53 نسمة/كم²، وهي نسبة تفوق بكثير المعدل الولائي العام المقدر بـ113.23 نسمة/كم². ويكشف هذا المعطى عن هيمنة مدينة الجلفة باعتبارها القطب الحضري والإداري والاقتصادي الرئيسي للولاية، حيث تتركز بها مختلف الوظائف الإدارية والخدمات الصحية والتعليمية والتجارية، ما جعلها تستقطب الجزء الأكبر من السكان والأنشطة.

وتأتي بلدية حاسي بحبح في المرتبة الثانية بحوالي 142,950 نسمة وكثافة بلغت 188.34 نسمة/كم²، تليها الإدريسية بـ63,250 نسمة وكثافة تُقدّر بـ177.81 نسمة/كم²، وهو ما يدل على بروز مراكز حضرية ثانوية تمتلك قدرة على الاستقطاب السكاني، خاصة بفعل موقعها على محاور النقل وارتباطها بالأنشطة التجارية والخدماتية.

كما تُظهر بعض البلديات، مثل دار الشيوخ وبن يعقوب، كثافات مرتفعة نسبياً مقارنة بمساحتها، حيث بلغت الكثافة على التوالي 120.71 و96.15 نسمة/كم²، وهو ما يشير إلى وجود تجمعات عمرانية أكثر تركّزاً رغم محدودية الإمكانيات المحلية.

في المقابل، تسجل البلديات ذات الطابع الريفي أو الصحراوي كثافات ضعيفة جداً، مثل زكار بـ9.20 نسمة/كم²، وزعفران بـ10.81 نسمة/كم²، والقديد بـ14.01 نسمة/كم²، وهي مؤشرات تعكس اتساع المجال مقابل ضعف التعمير وتشنت السكان، إضافة إلى محدودية الخدمات والأنشطة الاقتصادية بها. ويُفسّر ذلك بالطابع الطبيعي الصعب وبعد هذه المناطق عن مراكز الجذب الحضرية الكبرى.

ومن خلال توزيع السكان حسب أنماط التجمعات، يتضح أن السكان الحضريين (ACL) يشكلون النسبة الأكبر داخل أغلب البلديات، خاصة في الجلفة، حاسي بحبح، والإدريسية، مما يؤكد الطابع الحضري المتزايد للولاية. في المقابل، تحافظ بعض البلديات على وزن معتبر للسكان الريفيين (ZE)، مثل تعظيمنت، المجبرة، والمليحة، حيث تتقارب أعداد سكان الأرياف مع سكان المراكز الحضرية، وهو ما يعكس استمرار النشاط الفلاحي والرعي في هذه المجالات.

كما يُلاحظ وجود تجمعات ثانوية (AS) في عدد محدود من البلديات، أبرزها عين الإبل وتعظيمنت والمليحة، ما يدل على وجود نوى عمرانية متوسطة تلعب دوراً انتقالياً بين الريف والمراكز الحضرية الكبرى.

وعموماً، يكشف الجدول عن بنية مجالية غير متوازنة داخل الولاية، تتميز بتركيز ديمغرافي قوي في مدينة الجلفة وبعض المراكز الحضرية الكبرى، مقابل ضعف الكثافة والتعمير في البلديات الطرفية والريفية.

ويطرح هذا الوضع تحديات مرتبطة بتحقيق التوازن الإقليمي، وتوزيع الاستثمارات والخدمات العمومية بشكل عادل، إضافة إلى ضرورة دعم البلديات الضعيفة ديمغرافياً وتنموياً للحد من الفوارق المجالية داخل الولاية.

2.I.V-3- هيكل الشبكة الحضرية: القطبية الحادة وضعف التدرج:

تكشف البيانات الإحصائية أعلاه عن شبكة حضرية تُعاني من خلل هيكل بنيوي واضح يتجلى في ظاهرة الرأس الكبير (Primatisation) التي وصفها علماء التخطيط الحضري بأنها من أبرز علامات الاختلال في المنظومة الحضرية للمدن النامية.

فمدينة الجلفة وحدها تحتضن 670,771 نسمة، أي ما يعادل 56.63% من مجموع سكان الولاية. ويرتفع هذا الرقم بشكل لافت حين نعلم أن الكثافة السكانية في بلدية الجلفة تبلغ 1,303.53 ن/كم²، في حين تتراوح كثافة باقي البلديات بين 9 و188 ن/كم². وهذا التفاوت الحاد في الكثافة يُشير إلى وجود قطب حضري مهيم يفتقر إلى شبكة مدن وسيطة قادرة على تشكيل توازن في توزيع السكان والوظائف.

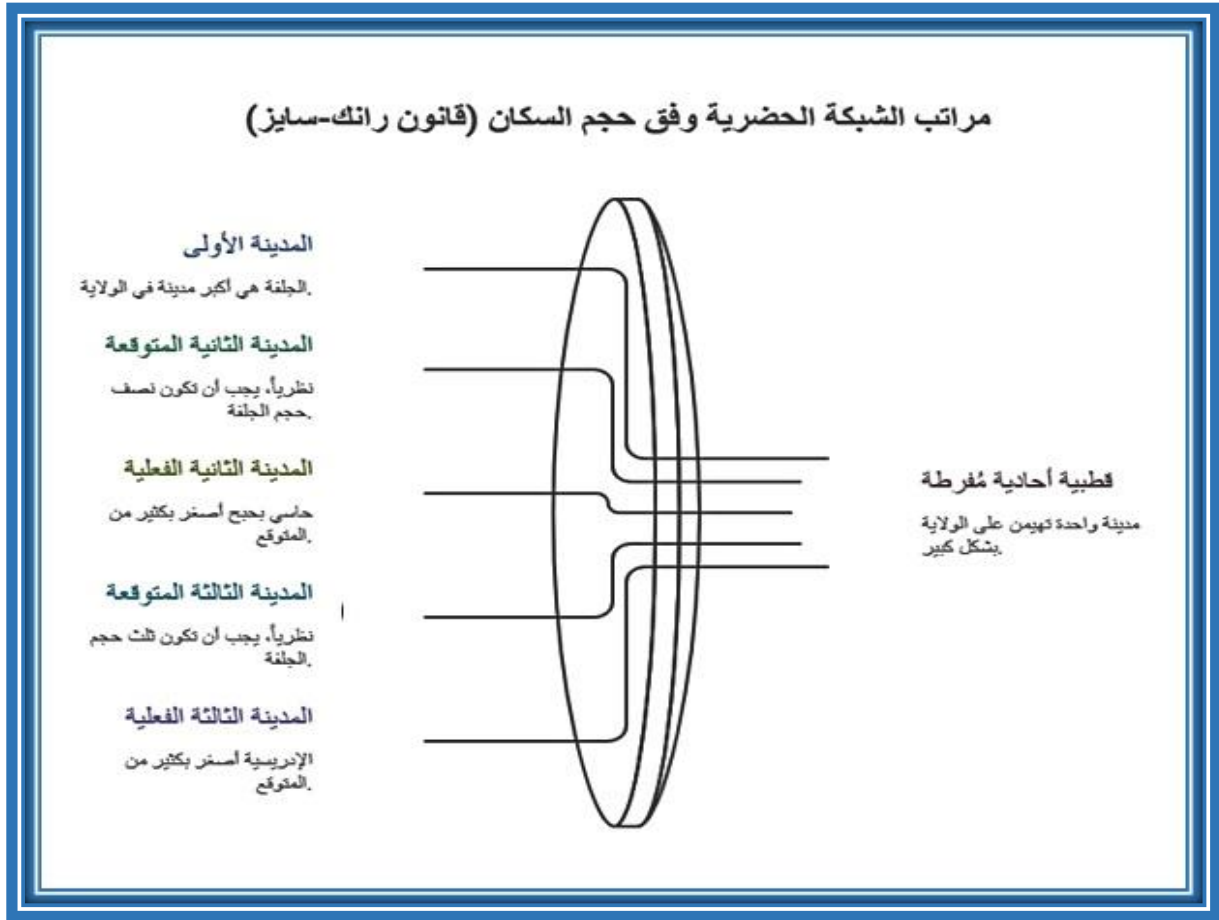
2.I.V-3-1- مراتب الشبكة الحضرية وفق حجم السكان (قانون رانك-سايز):

إذا طبقنا قانون Zipf للترتيب الحجمي (Rank-Size Rule)، الذي يفترض نظرياً أن حجم المدينة الثانية يُساوي نصف حجم المدينة الأولى، وحجم المدينة الثالثة يُساوي ثلث حجمها وهكذا، نجد أن الواقع في ولاية الجلفة يُعبر عن انحراف صارخ:

- المدينة الأولى (الجلفة): 670,771 نسمة
- المدينة الثانية المتوقعة نظرياً: ~335,385 نسمة
- المدينة الثانية الفعلية (حاسي ببحج): 142,950 نسمة ← تمثل 21.3% فقط من المدينة الأولى بدلاً من 50%
- المدينة الثالثة المتوقعة: ~223,590 نسمة
- المدينة الثالثة الفعلية (الإدريسية): 63,250 نسمة ← تمثل 9.4% فقط

يؤكد هذا التباين الحاد وجود قطبية أحادية مُفرطة (Hyperprimate City) في ولاية الجلفة، وهو ما يُشكل الإشكالية التخطيطية الكبرى التي يسعى التقسيم الإداري الجديد جزئياً إلى معالجتها عبر إعادة هيكلة الولايات المجاورة وتعزيز أدوارها.

شكل 12 مراتب الشبكة الحضرية وفق حجم السكان



المصدر: من انجاز الطالب

I.V-2-3-2 محاور التنظيم الحضري في الفضاء الإقليمي:

يتمظهر التنظيم الحضري لولاية الجلفة في الفضاء وفق محورين رئيسيين:

- **المحور الشمالي-الجنوبي:** يُمثّل الشريان الرئيسي للشبكة الحضرية، ويمتد من حاسي ببحج في الشمال مروراً بالجلفة (المركز) وصولاً إلى الإدرسية والدويس جنوباً، وهو ما يتوافق مع امتداد الطريق الوطني الرئيسي.
- **المحور الشرقي-الغربي:** يتوزّع على ضفتيه مجموعة من المراكز الحضرية الثانوية من أبرزها دار الشيوخ غرباً وعين الإبل شرقاً، وإن كان هذا المحور أقل نشاطاً من الأول.

I.V-3-3-2 أنماط التفريق العمراني والتشتت السكاني:

تُسجّل بلديات عدة حضوراً ريفياً وشبه رجلياً قوياً، خصوصاً زعفران (7,867 في ZE)، وتعظيمت (10,770 في ZE)، والمجبرة (10,962 في ZE)، وسيدي بايزيد (5,337 في ZE). وهذا النمط من التشتت السكاني في المناطق الرعوية والسهبية يُعدّ إرثاً تاريخياً ارتبط بأنماط الاقتصاد الرعوي لمنطقة أولاد نايل، ويُشكّل تحدياً تخطيطياً راسخاً أمام أي مشروع للتنمية الحضرية المتوازنة.

I.V 3- تصنيف المدن المكوّنة لإطار الولاية (مدن كبرى، متوسطة، صغيرة):**I.V 3-1- الإطار المرجعي للتصنيف:**

تستند عملية تصنيف المدن إلى جملة من المعايير المتكاملة، أبرزها: الحجم السكاني الإجمالي وحجم الأحياء الحضرية الرئيسية (ACL)، والكثافة السكانية، والموقع الوظيفي في المنظومة الإقليمية، ومستوى التجهيزات والبنى التحتية، وأخيراً طبيعة العلاقات الاقتصادية والخدماتية مع المحيط. وقد اعتمدنا في هذا التصنيف التمييزات الدولية المعتمدة في علم التخطيط الإقليمي العربي والمغربي، مُطعّمةً بالمعطيات الخاصة بولاية الجلفة.

I.V 3-2- التصنيف الهرمي للمدن:**أ. المدن الكبرى (أكثر من 100,000 نسمة)****• مدينة الجلفة: القطب الولائي الكبير:**

بعدد سكان بلغ 670,771 نسمة في عام 2023، وكثافة استثنائية تبلغ 1,303/ن/كم²، تتربّع مدينة الجلفة على القمة المطلقة للهرم الحضري الولائي. تُصنّف ضمن فئة المدن الكبرى (Grande Ville) بالمعايير الجزائرية، وهي المدينة الإقليمية الأولى في كامل المنطقة السهبية الجزائرية.

شهدت المدينة نمواً ديموغرافياً استثنائياً: من 52,800 نسمة عام 1977، إلى 90,032 عام 1987، إلى 164,126 عام 1998، ثم إلى 288,228 عام 2008، وتجاوزت 670,000 عام 2023. ويمثّل هذا الانفجار الحضري معدّل تضاعف أكثر من 12 مرّة خلال أربعة عقود ونيف، وهو من أعلى معدلات النمو الحضري في الجزائر.

تتوفّر المدينة على البنية التحتية الصناعية الكاملة: منطقة صناعية (240 هكتاراً) ومنطقة نشاط (111.94 هكتاراً)، وكلاهما مُجهّزتان بالكامل (طرق، ماء، إنارة). تستضيف المدينة المؤسسات الكبرى: مطاحن الجلفة العامة، مصبغة الأجلاد العليا، الشركة الوطنية للعلف (ONAB)، فضلاً عن 25 مؤسسة صناعية نشطة في الزون الصناعية وحدها.

• مدينة حاسي ببحج: القطب الثاني

بعدد سكان 142,950 نسمة وكثافة 188.34/ن/كم²، تُصنّف حاسي ببحج المدينة الثانية في الولاية. شهدت نمواً ديموغرافياً منتظماً: من 23,300 نسمة (1977) إلى 86,422 نسمة (2008)، وتجاوزت 142,000 نسمة في 2023، بمعدّل نمو سنوي متوسط 3.4% في العقد الأخير. تستضيف منطقة نشاط (12.76 هكتاراً) وعدداً من مؤسسات المطاحن وصناعات الغذاء والتشحيم.

ب. المدن المتوسطة (بين 20,000 و100,000 نسمة)

تنتهي إلى هذه الفئة خمس مدن تُمثّل المستوى الثاني في السّم الحضري الولائي:

• **مدينة الإدريسية** (63,250 نسمة، 177.81/ن/كم²): مدينة متوسطة ذات كثافة ملحوظة. سجّلت معدّل نمو سنوي 4.5% في المرحلة 1998-2008 وهو من الأعلى في الولاية، مما يُشير إلى ديناميكية حضرية نشطة.

• **مدينة عين الإبل** (46,551 نسمة، 79.74/ن/كم²): مدينة متوسطة بطابع اقتصادي متنوع. تتمتع بموقع استراتيجي يربط محاور متعددة.

- مدينة دار الشيوخ (40,989 نسمة، 120.71 ن/كم²): مدينة متوسطة بكثافة مرتفعة نسبياً، تستضيف منطقة نشاط (15 هكتاراً).
 - مدينة عين معبد (37,359 نسمة، 77.86 ن/كم²): مدينة متوسطة بنمو مستقرّ ومحور زراعي مهم في نطاق جبال الأطلس الصحراوي.
 - مدينة الشارف (33,193 نسمة، 56.03 ن/كم²): مدينة متوسطة ذات طابع زراعي-رعوي، وتمثل مركز النطاق الأطلسي الجنوبي.
- ج. المدن الصغيرة (بين 5,000 و20,000 نسمة)
- بن يعقوب (18,990 نسمة): مدينة صغيرة مع معدّل نمو مرتفع 4.4% (1998-2008)، تتميز بنسبة عالية من السكان المتفرّقين (52.9% في ZE).
 - المجبرة (22,182 نسمة): تقع على الحدّ الفاصل بين المتوسطة والصغيرة، مع سكان ريفيين يُشكّلون نحو 49.4%.
 - تعظيمنت (22,525 نسمة): مركز حضري ناشئ يمتلك موارد مياه معدنية (MESSAAD WATER، الطاقة الإنتاجية: أكثر من 469 مليون لتر سنوياً). (توزّع سكانها متفرّق إذ 47.8% في ZE).
 - القديد (16,042 نسمة): مدينة صغيرة بنطاق شاسع (1,144 كم²) وكثافة منخفضة جداً (14 ن/كم²).
 - حاسي العش (13,108 نسمة): مدينة صغيرة ذات طابع سهبي واضح، 40.7% من سكانها في الأرياف.
 - زعفران (13,134 نسمة): مع نطاق واسع (1,214 كم²) وكثافة ضعيفة (10.81 ن/كم²)، تندرج في مركز مدن صغيرة ذات امتداد رعوي.
 - المليحة (16,040 نسمة): مدينة صغيرة بطابع صناعي جزئي (مصنع الجبس: 160 طن/يوم).
 - الدويس (10,850 نسمة): مدينة صغيرة في نطاق الهضبة الصحراوية.
 - سيدي بايزيد (9,210 نسمة): مدينة صغيرة بمميزات ريفية بارزة (58% في ZE، وسجل ديموغرافياً خاصاً بنمو سلبي (-3.5% بين 1998-2008).
 - عين الشهداء (5,281 نسمة): مدينة صغيرة بنطاق بلدي محدود (210 كم²).
 - زاكر (2,100 نسمة): أصغر مدينة في الولاية، تمثل مركزاً لمنطقة رعوية.

3.3 I.V ملخص للتصنيف الهرمي:

الجدول رقم 11: ملخص للتصنيف الهرمي لولاية الجلفة

المرتبة	المدينة	السكان 2023	الوظيفة الرئيسية	التصنيف
1	الجلفة	670,771	صناعة، خدمات، إدارة	كبرى - قطب ولائي
2	حاسي ببح	142,950	خدمات، تجارة، صناعة غذائية	كبرى - مدينة رئيسية
3	الإدرسية	63,250	تجارة، خدمات	متوسطة
4	عين الإبل	46,551	زراعة، تجارة، خدمات	متوسطة
5	دار الشيوخ	40,989	زراعة، تجارة	متوسطة
6	عين معبد	37,359	زراعة، رعي	متوسطة
7	الشارف	33,193	زراعة، تجارة	متوسطة
8	تعظيمنت	22,525	صناعة مياه، رعي	صغيرة
9	المجبرة	22,182	رعي، زراعة	صغيرة
10	بن يعقوب	18,990	تجارة، خدمات محلية	صغيرة
11	القديد	16,042	رعي، تجارة	صغيرة
12	المليحة	16,040	صناعة جبس، رعي	صغيرة
13	زعفران	13,134	رعي، زراعة	صغيرة
14	حاسي العش	13,108	رعي، تجارة	صغيرة
15	الدويس	10,850	رعي، خدمات	صغيرة
16	سيدي بايزيد	9,210	رعي، زراعة	صغيرة
17	عين الشهداء	5,281	خدمات محلية	صغيرة
18	زكار	2,100	رعي	نواة حضرية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات مونوغرافيا 2024

يُظهر الجدول البنية الهرمية للشبكة الحضرية في ولاية الجلفة، من خلال تصنيف المدن والبلديات حسب حجمها السكاني ووظائفها الاقتصادية والإدارية. ويكشف هذا التصنيف عن وجود تفاوت واضح بين مركز حضري مهيم يمثل في مدينة الجلفة، وبين مدن متوسطة وصغيرة تعتمد أساساً على الأنشطة الفلاحية والرعية والخدمات المحلية.

تحتل مدينة الجلفة المرتبة الأولى باعتبارها قطباً ولائياً رئيسياً، إذ تضم حوالي 670,771 نسمة، وهو رقم يفوق مجموع سكان عدة بلديات مجتمعة. وتؤدي المدينة وظائف متعددة تشمل الإدارة والخدمات والصناعة، ما يجعلها القلب الاقتصادي والإداري للولاية. كما تستفيد من تمركز المؤسسات العمومية والجامعات والمستشفيات والأسواق الكبرى، الأمر الذي عزز قدرتها على الاستقطاب السكاني والوظيفي. ويعكس هذا الوضع هيمنة واضحة للمدينة على بقية الشبكة الحضرية، وهو ما يُفسر الارتفاع الكبير في كثافتها السكانية مقارنة ببقية البلديات.

وتأتي حاسي ببح في المرتبة الثانية باعتبارها مدينة كبرى رئيسية، إذ تضم 142,950 نسمة، وتلعب دوراً اقتصادياً مهماً بفضل وظائفها التجارية والخدماتية والصناعات الغذائية. كما تستفيد من موقعها

الجغرافي على محور النقل الوطني، ما جعلها مركزاً حضرياً ثانوياً قادراً على استقطاب السكان والأنشطة الاقتصادية.

أما المدن المتوسطة، مثل الإدريسية، عين الإبل، دار الشيوخ، عين معبد، والشارف، فتؤدي وظائف تجمع بين التجارة والخدمات والأنشطة الزراعية والرعية. ويلاحظ أن هذه المدن تشكل مراكز محلية ذات تأثير محدود نسبياً، حيث تلعب دور الوسيط بين المدينة الكبرى والمجالات الريفية المحيطة بها. كما تساهم في توفير الخدمات الأساسية للسكان المحليين، غير أنها تبقى ضعيفة من حيث التنوع الاقتصادي والقدرة على خلق جاذبية حضرية قوية.

في المقابل، تضم الولاية عدداً كبيراً من المدن الصغيرة والبلديات ذات الطابع الريفي، مثل تعظيمنت، المجبرة، القديد، المليحة، زعفران، حاسي العش، الدويس، وسيدي بايزيد. وتعتمد هذه البلديات أساساً على الرعي والزراعة وبعض الأنشطة المحدودة كالصناعة التقليدية أو استغلال الموارد المحلية، مثل صناعة الجبس بالمليحة أو صناعة المياه بتعظيمنت. ويعكس هذا الطابع الاقتصادي المحدود ضعف قدرتها على النمو الحضري أو استقطاب الاستثمارات والسكان.

كما تظهر بلدية عين الشهداء كمدينة صغيرة ذات وظائف خدماتية محلية محدودة، في حين تمثل زكار أضعف مستوى في السلم الحضري باعتبارها "نواة حضرية" لا يتجاوز عدد سكانها 2,100 نسمة وتعتمد أساساً على النشاط الرعي.

I.V 4- التحليل الوظيفي للمدن المتبقية في النطاق الإقليمي الجديد:

I.V 4-1- المنهج في التحليل الوظيفي:

يرتكز التحليل الوظيفي للمدن (Analyse fonctionnelle) على نظرية المكان المركزي لكريستالر (Christaller, 1933) وما طوّرها من نماذج تحليلية معاصرة، إذ يسعى إلى تحديد الوظائف الرئيسية لكل مدينة وتقييم مدى توافق هذه الوظائف مع موقعها وحجمها في المنظومة الحضرية الإقليمية. وفيما يلي التحليل الوظيفي المفصّل للمدن المكوّنة للنطاق الإقليمي الجديد لولاية الجلفة في عام 2026.

أ. مدينة الجلفة: نموذج المدينة متعددة الوظائف (Ville Polyfonctionnelle)

تُمثّل مدينة الجلفة النموذج الأكثر تعقيداً وتشعباً وظيفياً في الإقليم الجديد. يمكن رصد وظائفها وفق خمسة محاور:

- **الوظيفة الإدارية والمؤسسية:** بحكم كونها مقرّ الولاية، تحتضن المدينة كامل الهرم الإداري الولائي: مقر الوالي والمجلس الشعبي الولائي، مجمل المديريات التنفيذية الولائية (نحو 30 مديرية)، المحاكم والجهات القضائية، الهيئات الأمنية والعسكرية. وهذه الوظيفة ستزداد أهمية بعد عام 2026 في ضوء القانون رقم 06-26 الذي يُنَبِّت دورها المؤسسي.
- **الوظيفة الصناعية:** تمتلك الجلفة البنية الصناعية الأضخم في الإقليم: المنطقة الصناعية (240 هكتاراً) الأكثر تطوّراً مع 100% تجهيز بالبنية التحتية، منطقة النشاط (111.94 هكتاراً)، 15 مؤسسة صناعية فعّالة في ZI بـ 891 منصب عمل، و 6 مؤسسات في ZA. الصناعات الرئيسية: المطاحن والسميد والمعكرونة، مواد البناء (طابوق، خرسانة)، صناعة الجلد (مصبغة الأجلاد العليا)، علف الماشية (ONAB)، الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

- **الوظيفة التجارية والخدماتية:** بتجمّع سكاني فوق 670,000 نسمة، تستضيف الجلفة سوقاً تجارياً محلياً ضخماً يُشعّ تأثيره على كل الولاية. تضم 9,217 مؤسسة PME على مستوى الولاية، تتركز في غالبها في مدينة الجلفة.
- **الوظيفة التعليمية والجامعية:** تستضيف المدينة التعليم العالي ومختلف مستويات التكوين المهني، مما يُضفي عليها بُعداً وظيفياً إشعاعياً يستقطب الطلاب من سائر بلديات الولاية وما يجاورها.
- **الوظيفة الصحية:** تستضيف مستشفى الولاية والمنشآت الصحية التخصصية التي تخدم كامل النطاق الإقليمي.

التقييم الوظيفي: الجلفة مدينة متعددة الوظائف بامتياز، غير أن هيمنتها المطلقة تُخلّ بتوازن الشبكة الحضرية وتُقلص الأدوار الوظيفية للمدن الأخرى، إذ تُشكّل وحدها قبلة الخدمات وقُطب التشغيل الأول على حساب ظهيرها الحضري.

ب. مدينة حاسي ببحج: القطب الثاني الناشئ

تتسم حاسي ببحج بشخصية وظيفية انتقالية بين طابعها الخدماتي المحلي وطموحها المتنامي كمدينة ثانوية قطبية:

- **الوظيفة التجارية والتوزيعية:** تخدم محيطها السكاني الذي يُقارب 143,000 نسمة، وتُشكّل منفذاً تجارياً لنطاق الهضاب العليا الشمالية للولاية.
- **الوظيفة الصناعية الغذائية:** تستضيف منطقة نشاط (12.76 هكتاراً)، ومجموعة من المؤسسات الغذائية: مطحنة بوخيل (120 طن/يوم)، مصنع علف الماشية (10 طن/ساعة)، صناعة الحلويات (5,000 قطعة/يوم)، مصبنة الزيتون.
- **الوظيفة الزراعية:** تقع في حوض الهضاب العليا الخصيب نسبياً، مما يُتيح لها دوراً تجميعياً وتحويلياً للمنتجات الزراعية.

التقييم: حاسي ببحج مرشحة أكثر من غيرها لتطوير دورها كـ"قطب متوسط" يُخفّف الضغط عن مدينة الجلفة، غير أن التفاوت الكبير في الحجم بينهما يجعل هذا الدور محدوداً في المدى القريب.

ج. مدينة الإدريسية: القطب الجنوبي الناشئ:

تحتل الإدريسية موقعاً استراتيجياً في النطاق الجنوبي للولاية، على تخوم الهضبة الصحراوية:

- **الوظيفة التجارية:** تُمثّل منفذاً تجارياً محورياً بين الولاية والمناطق الصحراوية جنوباً، وتستضيف سوقاً أسبوعية تجمع بدوي المنطقة.
- **الوظيفة الاقتصادية الطاقوية:** ارتبطت الإدريسية تاريخياً بالمشاريع الطاقوية والبنية التحتية للمنطقة، استناداً إلى موقعها الجغرافي على المحاور الطرقية الرابطة بين الشمال والجنوب.

الوظيفة الخدماتية للبادية: تُشكّل نقطة خدمات أساسية لسكان التجمعات الرعوية المتفرقة في محيطها الجنوبي (5,852 نسمة في ZE).

التقييم: الإدريسية تمتلك مقومات تطوير دورها كقطب خدماتي للمنطقة الجنوبية، وهو دور سيزداد أهمية مع انفصال البلديات الجنوبية الكبرى عن الولاية بموجب القانون 06-26.

د. مدينة عين الإبل: القطب الزراعي الشرقي

تستمد عين الإبل هويتها الوظيفية الرئيسية من الاقتصاد الزراعي والرعي:

- **الوظيفة الزراعية:** تُشكّل عين الإبل مركزاً زراعياً في منطقة تتوفّر فيها أراضٍ ذات قيمة زراعية ضمن المدرجات الجبلية لأطلس الأولاد نايل. ارتبطت تاريخياً بزراعة الحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة.
- **الوظيفة التجارية المحلية:** تعمل كمنطقة جذب تجاري لمحيطها الذي يتجاوز 46,000 نسمة، وتستضيف منطقة نشاط (15 هكتاراً) لم تُفعل بعد.
- **الوظيفة الثقافية والتراثية:** يوجد في محيط عين الإبل مواقع صخرية ورسوم كهفية تعود إلى العصر الحجري، مما يُتيح بُعداً سياحياً ثقافياً لا يزال مُهملاً.

هـ. مدينة دار الشيوخ: المركز الخدماتي الغربي

- **الوظيفة التجارية:** تعمل دار الشيوخ كمحطة تجارية على الطريق الغربي، تخدم نطاقاً سكانياً من ~41,000 نسمة.
- **الوظيفة الزراعية:** وادي دار الشيوخ يتوفّر على موارد مائية نسبية تُتيح زراعة الزيتون وبعض الأشجار المثمرة (مما يُفسّر وجود معصرة زيتون محلية).

التقييم: مدينة خدماتية محلية لا تمتلك حتى اللحظة حضوراً وظيفياً متميزاً يؤهلها للقيام بدور قطبي وسيط في المنظومة الإقليمية.

و. مدينتا عين معبد والشارف: قطبا الأطلس الصحراوي

تتشابه هاتان المدينتان في شخصيتهما الوظيفية إذ تقعان في قلب جبال الأطلس الصحراوي (الأولاد نايل):

- **الوظيفة الزراعية الأساسية:** تُمثّلان مركزي الزراعة الجبلية الرئيسيين في الولاية، حيث تتوفّر في محيطهما أراضٍ أكثر خصوبة بفعل موقعهما الجبلي (ارتفاعات بين 1,000 و1,400 متر).
- **الوظيفة الرعوية:** تقعان في نطاق الرعي التقليدي لقبائل الأولاد نايل، وتتوليان دوراً تجميعياً للإنتاج الرعوي (ألبان، لحوم، صوف).
- **الوظيفة السياحية المحتملة:** تحتضن المنطقة مآثر طبيعية (غابات جبل سنلبة وجبل بوخيل) ومواقع أثرية ورسوم صخرية من العصر الحجري، تنتظر استثماراً سياحياً حقيقياً.

ز. المليحة: القطب الصناعي الاستخراجي

تتميّز المليحة بوظيفة اقتصادية استخراجية متخصصة نادرة في الإقليم:

- **الوظيفة الصناعية الاستخراجية:** تستضيف مصنع الجبس (plâtre) الذي يُنتج 160 طن يومياً ويُشغّل 68 عاملاً، مما يمنحها طابعاً صناعياً متخصصاً يرتبط بالاحتياط الجيولوجي من الجبس في المنطقة.
- **الوظيفة التوريدية لقطاع البناء:** تُغذّي الطلب على مواد البناء (الجبس) في كامل الولاية والمناطق المجاورة.

ح. المجبرة وتعظيمت: التخصص الرعوي والموارد الطبيعية

المجبرة: تؤدّي وظيفة رعوية تقليدية كمركز لسكان الأولاد نايل الرحّالة وشبه الرحّالة، مع إمكانية تطوير وظيفة زراعية في أراضي المنطقة.

تعظيمت: تمتلك وظيفة صناعية استخراجية ثمينة عبر مصنع المياه المعدنية (MESSAAD WATER) الذي يُنتج أكثر من 469 مليون لتر سنوياً ويُشغّل 129 عاملاً، مما يجعلها قطباً صناعياً صغيراً متخصصاً في اقتصاد الموارد المائية الطبيعية.

ط. باقي البلديات: التقطيب الرعوي السهبي والخدمات القاعدية

تشمل هذه المجموعة: زعفران، حاسي العش، الدويس، القديد، سيدي بايزيد، عين الشهداء، وزاكر. تتقاسم هذه البلديات الصغيرة وظيفة رعوية-سهبية أساسية، ودوراً خدمتياً قاعدياً لمحيطها الضيق. يغلب عليها الطابع الريفي والرحالي، وتعاني من شح الخدمات وضعف البنية التحتية.

ملاحظة خاصة بسيدي بايزيد: سجّلت هذه البلدية معدل نمو سلبياً (-3.5%) بين 1998 و2008، وهو مؤشر على ظاهرة نزوح ريفي مؤثّر تجاه الجلفة وحاسي بحبح. وهذا يُفرز إشكالية وظيفية خطيرة: كيف يمكن لمدينة تتقلّص ديموغرافياً أن تُحافظ على وظيفة خدمتية فعّالة؟

I.V 4.3 المصفوفة الوظيفية الشاملة للمدن الجديدة:

جدول 15 مصفوفة الوظيفة الشاملة للمدن الجديدة

المدينة	الوظيفة الغالبة	سياحة	خدمات	رعي	زراعة	تجارة	صناعة	إدارة
الجلفة	متعددة الوظائف	★	★★★★	★	★	★★★★	★★★★	★★★★
حاسي بحبح	تجارية-صناعية	★	★★	★	★★	★★★★	★★	★★
الإدرسية	تجارية-عبور	★	★★	★★	★	★★★★	★	★
عين الإبل	زراعية-تجارية	★★	★★	★★	★★★★	★★	★	★
دار الشيوخ	تجارية-محلية	★	★★	★	★★	★★	★	★
عين معبد	زراعية	★★	★	★★	★★★★	★★	★	★
الشارف	زراعية	★	★	★★	★★★★	★★	★	★
المليحة	استخراجية	★	★	★★	★	★	★★★★	★
تعظيمت	موارد طبيعية	★	★	★★	★	★	★★	★

★	★	★	★★	★★★★	★	★	رعوية	المجبرة
★	★	★	★★	★★★★	★	★	رعوية	القديد
★	★	★	★	★★★★	★	★	رعوية	زعفران
★	★	★	★	★★★★	★	★	رعوية	حاسي العش
★	★	★	★	★★★★	★	★	رعوية	الدويس
★	★	★	★★	★★★★	★	★	رعوية	سيدي بايزيد
★	★	★★	★★	★	★★	★	خدماتية-محلية	بن يعقوب
★	★	★	★★	★★	★	★	خدماتية-محلية	عين الشهداء
★	★	★	★	★★★★	★	★	رعوية	زكار

★ ضعيفة، ★★ متوسطة، ★★★ قوية

المصدر: من انجاز الطالب

يكشف تحليل التوزيع الوظيفي للمدن في ولاية الجلفة عن تباين مجالي واضح يعكس هيمنة المركز مقابل تدرج نحو الأطراف. إذ تُعد مدينة الجلفة قطباً حضرياً متعدد الوظائف، حيث تبرز فيها بقوة أنشطة الإدارة والصناعة والتجارة والخدمات، مما يجعلها مركز القرار والإشعاع الاقتصادي للولاية. في المقابل، تظهر حاسي بحبح كقطب ثانوي يغلب عليه الطابع التجاري-الصناعي، بينما تمثل مدن مثل الإدريسية ودار الشيوخ وعين الإبل مناطق انتقالية تجمع بين النشاط التجاري والزراعي بدرجات متفاوتة. أما الأطراف الجنوبية والداخلية مثل المجبرة والقديد والدويس وزعفران وسيدي بايزيد، فتغلب عليها الوظيفة الرعوية والزراعية التقليدية مع ضعف واضح في الخدمات والصناعة، ما يعكس محدودية اندماجها في الديناميكية الاقتصادية الجهوية. كما تبرز بعض البلديات ذات الطابع الاستخراجي أو المرتبط بالموارد الطبيعية بشكل محدود مثل الميلحة وتعظيتم، دون أن تتطور إلى أقطاب صناعية. وبذلك يتضح أن البنية الوظيفية للولاية تقوم على مركز قوي متعدد الوظائف يتدرج نحو أطراف يغلب عليها الطابع الريفي، وهو ما يجسد نموذجاً كلاسيكياً لعلاقة المركز بالأطراف داخل المجال الإقليمي¹.

¹ مونوغرافيا ولاية الجلفة - طبعة 2024 (بيانات 2023/12/31)، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية الجلفة

شكل 13 وظائف المدن في ولاية الجلفة



المصدر: من انجاز الطالب

I.V 4.4 الإشكاليات الوظيفية المستجدة في ظل التقسيم الجديد 2026

I.V 4-4-1- إشكالية الفراغ الوظيفي: انتزاع البلديات الجنوبية الكبرى كمسعد (102,454 نسمة في 2008) من الولاية يُفرز فراغاً وظيفياً جنوبياً، وقد كانت مسعد تُمثّل القطب الثالث في الولاية القديمة وتؤدي دور بوابة الصحراء لكامل الولاية.

I.V 4-4-2- إشكالية التقطيب المفرط: الاقتصار على الجلفة وحاسي بحيح كمدينتين كبيرتين في نطاق 18 بلدية يُرسخ القطبية الثنائية المُختلة ويُبقي الشبكة الحضرية دون مستوى التوازن.

I.V 4-4-3- إشكالية الوظائف الرعوية الهشة: الغالبية الكبرى من البلديات (10 من 18) ذات وظيفة رعوية أساسية، وهي وظيفة في تراجع مستمر بفعل التصحر وتدهور الغطاء النباتي السهبي. إذ تشير

المونوغرافيا إلى أن مساحات الرعي تبلغ 2,138,100 هكتار أي 66.28% من المساحة الكلية، وهي أراضٍ تتعرض لضغوط بيئية متصاعدة.

I.V-4-4-4- الفرص الوظيفية غير المستثمرة: تمتلك الولاية بعداً صناعياً استخراجياً غير مستغل بشكل كافٍ: الملح (مستتعات الزهرز)، الجبس (المليلحة)، المياه المعدنية (تعظيمنت)، الغابات (سنلبة، أزرق، بوخيل)، والإرث الحجري الأثري المنتشر في سائر البلديات.

من خلال ما سبق نجد أن ولاية الجلفة تعيش في عام 2026 مرحلة تحوّل إداري عميق، ينطوي على فرص تنموية حقيقية وتحديات هيكلية متراكمة في آنٍ واحد. فعلى المستوى الإحصائي، أفضى القانون 06-26 إلى تقليص مساحة الولاية بنحو الثلثين مع الإبقاء على كتلتها السكانية الرئيسية، مما ينتج كثافة حضرية أعلى وإمكانية لتحسين الخدمات. وعلى مستوى الشبكة الحضرية، تعاني الولاية من ظاهرة الرأس الكبير المفرطة حول مدينة الجلفة وغياب التدرّج الوظيفي المتوازن. وعلى مستوى التصنيف المديني، تبيّن وجود مدينتين كبيرتين فقط (الجلفة وحاسي بحبح)، وخمس مدن متوسطة، وعشر مدن صغيرة يغلب عليها الطابع الرعوي. وعلى المستوى الوظيفي، تُعاني غالبية مدن الولاية من التخصص الأحادي في الرعي دون تنويع اقتصادي يذكر.

إن المسار التخطيطي الذي تستوجهه هذه المعطيات يقوم على ثلاثة محاور تدخّل أساسية: تحفيز القطبين الثانويين (حاسي بحبح والإدريسية) على تطوير أدوارهما الوظيفية في التجارة والصناعة، وتنويع الاقتصاد الرعوي عبر دعم الصناعات التحويلية المرتبطة به والسياحة الصحراوية والثقافية في البلديات الصغيرة، والتكامل الإقليمي بين ولاية الجلفة الجديدة والولايات المُستحدثة المجاورة كمسعد وعين وسارة في إطار منظومة حضرية إقليمية متماسكة تتجاوز الحدود الإدارية الجامدة. وهو ما يتطلب استكمال الأطر التشريعية التطبيقية التي دعا إليها القانون 06-26، ولا سيما المراسيم التنفيذية لضبط الحدود الدقيقة والاعتمادات المالية اللازمة لإنجاح هذه المرحلة الانتقالية في أجل أقصاه ديسمبر 2026م¹.

¹ القانون رقم 06-26 المؤرخ في 4 أبريل 2026م، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 25، 2026م.

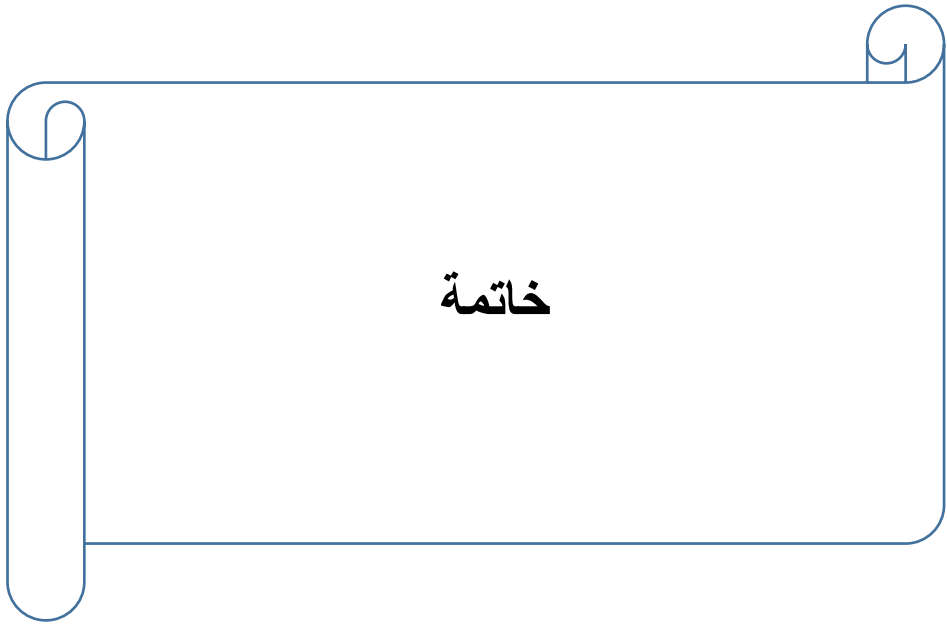
خلاصة الفصل الرابع

تكشف الدراسة الإحصائية والتحليلية لولاية الجلفة في ظل التقسيم الإقليمي الجديد لسنة 2026 عن تحوّل مجالي وحضري عميق أعاد تشكيل بنية الولاية ووظائفها الإقليمية بصورة واضحة. فقد أدّى القانون رقم 06-26 إلى تقليص المساحة الإجمالية للولاية وتقليص عدد البلديات، مقابل الحفاظ على الجزء الأكبر من الكتلة السكانية، وهو ما نتج عنه ارتفاع ملحوظ في الكثافة السكانية وتعاضم التركز الحضري داخل المجال الجديد.

كما أظهرت الدراسة أن الشبكة الحضرية لولاية الجلفة تتّسم بقطبية حضرية مفرطة تهيمن عليها مدينة الجلفة بشكل واضح، في مقابل ضعف المدن المتوسطة والصغيرة وعدم قدرتها على تحقيق توازن مجالي فعال داخل الإقليم. وقد بيّن التصنيف الهرمي للمدن وجود تفاوت كبير بين المدينة المركزية وبقية المراكز الحضرية، الأمر الذي يعكس اختلالاً في التدرج الحضري وهيمنة نموذج "المدينة الرأسية" داخل الولاية.

ومن الناحية الوظيفية، اتضح أن غالبية المدن الصغيرة ما تزال مرتبطة بوظائف رعية وزراعية تقليدية، مع محدودية التنوع الاقتصادي وضعف الوظائف الصناعية والخدمات المتخصصة، في حين تحتكر مدينة الجلفة معظم الوظائف الإدارية والصناعية والتعليمية والصحية. كما برزت بعض المدن كحاسي ببحج والإدريسية وعين الإبل كمراكز مرشحة لتطوير أدوار وظيفية مستقبلية يمكن أن تُساهم في تخفيف الضغط عن القطب المركزي.

وعليه، فإن نجاح التقسيم الإقليمي الجديد لا يرتبط فقط بإعادة ضبط الحدود الإدارية، بل يتطلب تبني سياسة تنموية متوازنة تقوم على دعم المدن الثانوية، وتنويع الوظائف الاقتصادية، وتحسين الربط بين مختلف مراكز الولاية، بما يضمن تحقيق التكامل الحضري والعدالة المجالية داخل الإقليم الجديد لولاية الجلفة.



خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت الشبكة الحضرية لولاية الجلفة في ظل التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025، يمكن القول إن التحولات الإدارية والمجالية التي عرفتها الولاية كان لها أثر واضح ومباشر على بنيتها الحضرية والديموغرافية والوظيفية، حيث أفضت هذه التغيرات إلى إعادة تشكيل الإقليم وتقليص مساحته وإعادة تنظيم وحداته الإدارية بما ينسجم مع متطلبات التسيير المحلي والفعالية الإدارية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشبكة الحضرية لولاية الجلفة تنسم بتركيز حضري واضح وهيمنة مدينة الجلفة على باقي المراكز الحضرية، سواء من حيث عدد السكان أو تنوع الوظائف والخدمات، مقابل ضعف نسبي للمدن المتوسطة والصغيرة وعدم قدرتها على تحقيق توازن مجالي فعال داخل الإقليم. كما بينت الدراسة وجود تفاوتات مجالية واضحة في توزيع السكان والتجهيزات والأنشطة الاقتصادية، وهو ما يعكس استمرار نمط القطبية الحضرية داخل الولاية.

ومن جهة أخرى، فإن التقسيم الإداري الجديد ساهم في إعادة تنظيم المجال وتعزيز بعض المؤشرات الحضرية، إلا أنه في المقابل طرح تحديات جديدة تتعلق بضرورة تحقيق العدالة المجالية، وتخفيف الضغط عن المدينة المركزية، ودعم أدوار المدن الثانوية كأقطاب بديلة قادرة على خلق التوازن داخل الشبكة الحضرية.

وبناءً على ما تم التوصل إليه، يتبين أن تحقيق تنمية حضرية متوازنة داخل ولاية الجلفة يستوجب تبني سياسات تهيئة إقليمية فعالة، تقوم على دعم اللامركزية، وتعزيز البنية التحتية في المدن الثانوية، وتوزيع الاستثمارات بشكل عادل يضمن التكامل بين مختلف مكونات الشبكة الحضرية.

وفي الأخير، يمكن التأكيد على أن دراسة الشبكة الحضرية ليست مجرد تحليل وصفي لتوزيع المدن، بل هي أداة علمية لفهم ديناميكيات المجال واستشراف آفاق التنمية المستقبلية، بما يسمح بتوجيه السياسات التنموية نحو مزيد من التوازن والفعالية داخل الإقليم

التوصيات

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها المساهمة في تحسين واقع الشبكة الحضرية بولاية الجلفة، وهي كالتالي:

- ✓ ضرورة تعزيز دور المدن المتوسطة والصغيرة داخل الولاية من خلال دعمها بالتجهيزات الأساسية والخدمات العمومية.
- ✓ تشجيع الاستثمار المحلي والخاص خارج مدينة الجلفة لتخفيف الضغط على المدينة المركزية.
- ✓ تحسين شبكة النقل والطرق بين مختلف المراكز الحضرية لضمان التكامل المجالي وسهولة الحركة.
- ✓ دعم سياسة اللامركزية الإدارية بما يسمح بتوزيع أفضل للمهام والوظائف بين المدن.
- ✓ إعادة النظر في توزيع المشاريع التنموية بما يضمن العدالة المجالية بين مختلف بلديات الولاية.
- ✓ تعزيز التخطيط الحضري المستدام الذي يراعي التوازن بين النمو السكاني والقدرات الإقليمية.
- ✓ تشجيع الدراسات الميدانية المستقبلية حول الشبكات الحضرية لمتابعة تطورها وتقييم سياساتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. أحمد غازي، التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، العدد 12، 2018.
2. الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 02-07-1974 المتضمن إصلاح التنظيم الإداري للولايات، الجريدة الرسمية، العدد 55، 1974.
3. البياح دليلة، المركز والهامش، مفهومه أنواعه جذوره، مجلة قراءات، مخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها، جامعة بسكرة، 2012.
4. البنك الدولي – تقارير التنمية الإقليمية في الجزائر <https://www.worldbank.org>.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26، الصادر في 28 مايو 1991.
6. الجريدة الرسمية، العدد 30، السنة الثالثة والستون، الصادرة في 23 أبريل 2026.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 77، 2001.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43، 2003.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-06 المتعلق بالمدينة، الجريدة الرسمية رقم 15، 2006.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 19-12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المعدل للقانون رقم 84-09 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية العدد 78، 2019.
11. الدريدي دح، كتاب الأهرام الاقتصادي: المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، مستقبل التخطيط العمراني الحضري، الفصل الخامس، العدد 197، جمهورية مصر العربية، 2004.
12. الديوان الوطني للإحصاء ONS ، 2024.
13. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الأول، 2011.
14. الطاهر لعشبي، التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.
15. العيوني وآخرون، كتاب الجغرافيا، وزارة التربية، المركز الوطني للبيداغوجي، الجمهورية التونسية.
16. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) ، وثيقة رسمية.
17. الوكيل ش، مرجع في التخطيط العمراني الحضري، 2006.
18. بن أبي بكر، مونوغرافيا ولاية الجلفة 2024، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية الجلفة.
19. بن عطية عبد القادر، التخطيط الحضري وتهيئة الإقليم في الجزائر: بين السياسات العمومية والتحديات الميدانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
20. بن قويدر جابر، التقسيم الإداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة: حالة دائرة بريكة ولاية باتنة، أطروحة ماجستير، كلية علوم الأرض والكون، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا.
21. جاكليين بوجو قاريني، الجغرافيا الحضرية، ترجمة حليمي عبد القادر، 1989.
22. حازم عبد اللطيف أحمد، أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية المحلية، 2013.
23. حمدان جمال، جغرافية المدن، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1988.

24. حيدرة حوى، دور الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، جامعة مستغانم، 2022.
25. خيرة لعدي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.
26. شنيخر هاجر، استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية – المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT) نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020.
27. صابر نصر الدين عبد السلام، المكانة الدستورية للجماعات الإقليمية في الجزائر، دراسة مقارنة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2023.
28. صبري فارس الهيئي، جغرافية المدن، 2009.
29. صلاح الجنابي، استعمالات الأرض في المدينة، 1974.
30. طعمية أم، التوازن الحضري الريفي، رسالة دكتوراه في الهندسة المعمارية، تخصص التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 2012.
31. عباس ديقومبي، مقاطعات تتحول إلى ولايات، وكالة الأناضول) <https://tinyurl.com/> شوهد في 24 أبريل 2026).
32. عبد السلام عادل، الأقاليم الجغرافية السورية، دمشق، 1970.
33. عبد المنعم أنور، الحضارة والتحضر: دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، 1970.
34. علي سالم أمحيدان الشاورة، المدن: تضخمها، سلبياتها، تخطيطها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2014.
35. علي محمد دياب، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، جامعة دمشق، 2012.
36. قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 2011.
37. قانون رقم 26-06 المؤرخ في 4 أبريل 2026، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 25، 2026.
38. قانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية، 1984.
39. قليل هجيرة، الهجرة الداخلية في الجزائر: تحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمهاجرين حسب تعدادي 1998-2008، 2018.
40. كدروسي محي الدين، أنزارن عادل، التقسيم الإداري في الجزائر بين المقتضيات السياسية والتنموية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 02، 2024.
41. محمد علي، مدى تداخل الصلاحيات بين الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال الضبط الإداري بالجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني (RARJ)، المجلد 11، العدد 03، 2020.
42. محمد فؤاد الطائي، جغرافية المدن: رؤية معاصرة، دار الفكر العربي، 2014.
43. مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، وثيقة رسمية.
44. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، بيانات ولاية الجلفة 2024.
45. مديرية التعمير والفلاحة والأرصاد الجوية، بيانات ولاية الجلفة.
46. موقع البنك الدولي – تقارير التنمية في الجزائر

تمت زيارته في 14 مايو : <https://www.albankaldawli.org/ext/ar/country/algeria>
: <https://www.djelfainfo.dz> موقع الجلفة إنفو 47. 2026
: <https://www.el-massa.com/dz> موقع المساء 47.
48. موقع وزارة الداخلية الجزائرية) : <https://feteindependance.interieur.gov.dz> : تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 13 مارس 2026).
49. موقع ويكيبيديا : <https://ar.wikipedia.org>
50. نجلاء غرابي، النقل شبه الحضري بولاية عنابة: واقع وآفاق، مذكرة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض الجغرافية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
51. نصر الدين شعيب، شريط مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 13، 2013.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. (ST), octobre 2003; dernière modification (SB, CB et JBB), novembre 2023. Hiérarchie urbaine. Dictionnaire de géographie et d'aménagement. <https://geoconfluences.ens-lyon.fr>
2. Algérie. Rapports sur l'aménagement urbain.
3. Batty, M. (2013). The New Science of Cities. MIT Press.
4. Carter, H. (1972). Urban Geography. Longman Group Limited, Londres.
5. Centre d'étude et de réalisation urbanisme Tired (CNERU). Données cartographiques wilaya de Djelfa.
6. Christaller, W. (1933). Die zentralen Orte in Süddeutschland: Eine ökonomisch-geographische Untersuchung. Jena: Gustav Fischer.
7. David Easton (1965). A Systems Analysis of Political Life.
8. Haynes, K. E., & Fotheringham, A. S. (1984). Gravity and Spatial Interaction Models. Sage University Papers.
9. Jacques Lévy (1999). Le monde pour cité.
10. Jagt, J. (2009). Urban networks: The Dutch way of territorial planning. Ministry of Housing, Planning and the Environment, Katowice.
11. Jiang, B., & Liu, X. (2013). Scaling of Geographic Space from the Perspective of City and Field Blocks using Volunteered Geographic Information. arXIV.

12. Mansour, I. (2024). Loi de Zipf et hiérarchie urbaine. Site: <https://fr.scribd.com/>
13. Meijers, E. (2006). The notion of complementarity urban networks: definition, value, measurement and development. Paper presented at the 10th UNECE Conference on Urban and Regional Research, Bratislava.
14. Merlin, P. (2010). Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement. Edition Casbah.
15. Merlin, P. (2015). L'Urbanisme. Paris: Presses Universitaires de France (PUF).
16. Merlin, P., & Choay, F. (1988). Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement. Paris: Presses Universitaires de France.
17. Paulet, J.-P. (2009). Géographie urbaine. Paris: Armand Colin.
18. Pierre George (1970). Géographie urbaine.
19. Pierre George (2002). La Géographie urbaine. Presses Universitaires de France, Paris.
20. Rodrigue, J. P. (2020). The Geography of Transport Systems. Routledge.
21. Saskia Sassen (1996). La Ville globale: New York, Londres, Tokyo. Paris: Descartes & Cie.
22. Sharygm, M.D. (2003). The Fundamental Problems of Economic and Social Geography. Perm University, Perm.
23. Ville-Atlas. (2013). Dictionnaire de la Géographie et de l'Espace des Sociétés. Paris: Belin.
24. Whittlesey, D. in James P.E and Jones C.F., eds. (1954). American Geography: Inventory and Prospect. Syracuse: Syracuse University Press.
25. World Bank. Rapports de développement régional en Algérie. <https://www.worldbank.org>

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الشبكة الحضرية لولاية الجلفة في ضوء التحولات المجالية والإدارية التي عرفت الجزائر، خاصة بعد التقسيم الإداري الجديد لسنة 2025. وقد اعتمدت الدراسة على مقارنة تجمع بين التحليل النظري للشبكات الحضرية والإطار الحضري، ودراسة تطور التقسيم الإداري الجزائري، مع التركيز على انعكاساته على البنية الحضرية للولاية. كما تناولت الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية لولاية الجلفة باعتبارها محددات أساسية لتنظيم المجال وتوزيع السكان والأنشطة. وارتكز الجانب التطبيقي على تحليل بنية الشبكة الحضرية الحالية، وتصنيف المدن وفق حجمها الديموغرافي ومكانتها الوظيفية، مع مقارنة المجال الإداري القديم والجديد للولاية وتحديد آثار التحول الجغرافي على التوازن الحضري. وأظهرت النتائج أن التعديل الإداري الجديد أسهم في إعادة تشكيل الهيكل الحضري للولاية، وأبرز تحديات وظيفية ومجالية جديدة تتطلب تعزيز التكامل بين المدن وتحسين مستويات التجهيز والخدمات. كما أكدت الدراسة أهمية التخطيط الإقليمي المستدام في تحقيق التوازن التنموي ورفع كفاءة التنظيم الحضري على المستوى الولائي.

الكلمات المفتاحية: التقسيم الإداري، ولاية الجلفة، الإطار الحضري، التنظيم المجالي، الوظائف الحضرية، التنمية الإقليمية، التخطيط الحضري.

Abstract

This study aims to analyze the urban network of Djelfa Province in light of the spatial and administrative transformations experienced in Algeria, particularly following the new administrative division of 2025. The research adopts an approach that combines a theoretical analysis of urban networks and urban frameworks with a study of the evolution of Algeria's administrative divisions and their impacts on the urban structure of the province. The study also examines the natural, demographic, and economic characteristics of Djelfa Province as key factors influencing spatial organization and the distribution of population and activities. The applied part focuses on analyzing the current urban network structure, classifying cities according to their demographic size and functional role, and comparing the former and the new administrative boundaries of the province to assess the effects of territorial changes on urban balance. The findings reveal that the new administrative reform has reshaped the urban hierarchy of the province and generated new spatial and functional challenges that require stronger interurban integration and improved infrastructure and public services. The study highlights the importance of sustainable regional planning in promoting balanced development and enhancing the efficiency of urban organization at the provincial level.

Keywords:

Urban Network, Administrative Division, Djelfa Province, Urban Framework, Spatial Organization, Urban Functions, Regional Development, Urban Planning.